جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

رقمنة السياسات التعليمية في الجزائر

قطاع التربية والتعليم أنموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبين:

- **حاجي براهيم**
- **حاجي محمد هشام**

إشراف الأستاذ:

د. شاربي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	مؤسسة الإنتماء	الصفة
أ.د. خداوي محمد	جامعة د. مولاي الطاهر	رئيسا
أ.د. شاربي محمد	جامعة د. مولاي الطاهر	مشـرفا ومقررا
د. العطري علي	جامعة د. مولاي الطاهر	مناقشا

السنة الجامعية

1446/1445 – 2025/2024

شكر وعرفان

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النَّمل، الآية 19

نحمد الله حمدا كتيرا طيبا مباركا فيه، نحمده لأنه سهل لنا مبتغانا ووفقنا ومدنا بالقوة والعزم والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لله أولا لأنه علمنا ما لم نكن نعلم، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أناره الله بنوره واصفاه.

عرفانا بالفضل الجميل نوجه شكرنا وامتناننا إلى:

أساتذتنا الذين من علمهم استقينا، ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور "شاربي محمد" الذي كان لنا عظيم الشرف بالعمل تحت إشرافه، نشكره على كل ارشاداته وتوجيهاته لنا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص شكرنا إلى جميع اساتذتنا المؤطرين أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وكل طاقم مكتبة الكلية وإلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

شكر وتقدير إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث.

إهـداء

إلى من قال فيهما جل جلاله:

﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾

سورة الإسراء، الآية 23.

إلى من كان دعائها سر نجاحي ... إلى سمة الحياة وسر الوجود... إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من احمل إسمه بكل فخر إلى أبي.

إلى كل الأصدقاء وكل طلبة كلية العلوم السياسية

إلى كل معلم وأستاذ ولكل من علمني حرفا

والى جميع عائلتي... بكل محبة ووفاء أهدي هذا البحث.

حاجي براهيم

إهــداء

الى من قال في حقهما تعالى:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

سورة الإسراء، الآية 23.

الى أغلي شيئ في الكون، إلى من رضاها سر نجاحي، إلى التي الجنة تحت أقدامها، إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها وحفظها لي

إلى كل من أنار دربي بالعلم والكلمة الطيبة إلى اساتذتي الذين درسوني من الإبتدائي الى الجامعة، الى جميع طلبة العلوم السياسية

واليكم جميعا اهدي هدا العمل راجيا من الله عز وجل التوفيق والفلاح

حاجي محمد هشام

مقدمة

في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أعطانا هذا التطور مجتمعا حديثا قائما على التقنية، الأمر الذي فرض على الدول مواكبة هده التحولات لتطوير وتحديث بنياتها التحتية من خلال ربط التكنولوجيا بأجهزتها ووحداتها المتعددة السياسية والاقتصادية، الادارية والعلمية...الخ

نتيجة هذا التطور التكنولوجي والتحول غير المسبوق والذي مس بدوره المعارف العلمية وساهم في ظهور اتجاهات جديدة خاصة على مستوى ميدان التعليم، مع اتجاه معظم الدول إلى ما يسمى المعرفة الرقمية وبالتالي أضحت هذه الأخيرة مسألة مهمة تضمن سيرورة تعليمية ناجحة مكملة لما هو تقليدي، ومن تم خلق نقلة نوعية حقيقية تساعد في تحقيق الاهداف التعليمية والتربوية المسطرة.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول تحسين جودة نظامها التعليمي، وتعزيز فعاليته للعمل على مواكبة الحركية العالمية المتسارعة، ومع الاهتمام المتزايد بضرورة تطوير السياسة التعليمة في الجزائر وتزايد الحاجة الماسة لرقمنة المؤسسات التعليمية، حيث تتجلى اهمية ذلك في تسهيل التسيير الإداري لهذه المؤسسات عن بعد، وخدمة المستفيدين من تلاميذ واساتذة وموظفين، وتوفير فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب، بالإضافة إلى تسهيل الوصول الى الموارد التعليمية الحديثة.

وهدا ما يسعى النظام التربوي تحقيقه ويكون بالجهد المبذول من المؤسسات التعليمية وطواقمها للعمل على مشروع الرقمنة وتطويره.

أهمية الموضوع:

من ناحية العلمية موضوع رقمنة السياسات التعليمية في الجزائر يكتسي اهمية بالغة، انطلاقا من كون التغيرات التي طرأت على هذا القطاع، بتشخيص واقع السياسة التعليمية في الجزائر والتعرف على المؤسسات التي تصنع السياسة التعليمية مرتكزة على إصلاحات جديدة تشمل مختلف الأطوار النظام التعليمي الذي هو النظام الأساسي لإنتاج الكفاءات القادرة على تلبية احتياجات المجتمع.

أما من ناحية العملية تكمن أهمية الموضوع في وعي متخذي القرار بأهمية توفير المتطلبات التي تحتاجها المؤسسات التعليمية و اقتناعهم بأهمية تطبيق الرقمنة وما يترتب عليه من اثار ايجابية كالقدرة على إحداث التغيير ومواجهة المخاطر التي قد تحيط بالمؤسسة واتخاد القرارات الصائبة، وكذلك الوقوف على العراقيل التي تقف أمام تطبيق

الرقمنة من شأنها ان تعرقل عملية التجديد و التطور ، و بالتالي جاءت هده الدراسة لتوضح وتقدم حقائق مجردة حول واقع تطبيق الرقمنة في السياسة التعليمية الجزائرية وأخد قطاع التربية و التعليم نموذجا و التوصل الى افاق و اليات الترشيد بوضع حلول يمكن الاستفادة من مستقبلا .

أهداف الدراسة:

– التعرف على مفهوم السياسة التعليمية وأهم الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التعليمية في الجزائر.

– التعرف على رقمنة السياسات التعليمية وواقعها في قطاع التربية بإبراز الدور الذي تلعبه في تقريب الادارة بالأولياء، وتقريب الإدارة بالأستاذ، ومدى فاعليتها في تسيير بعض محطات المسار الوظيفي.

– ابراز أهم الإنجازات والعراقيل التي تحد من نجاعة الرقمنة في قطاع التربية مع إيجاد حلول واقتراحات لتحسينها مستقبلا.

مبررات اختيار الموضوع:

ارتأينا أن نختار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية:

لقد جاءت رغبتنا الحقيقية في التعمق بموضوع السياسات التعليمية بدافع من التحفيز الذاتي لتنمية رصيد معرفي متين ومتخصص في مجال التعليم.

اهتمامنا بموضوع البحث لم يكن اعتباطيا وإنما نابغ من قناعتنا بضرورة الخوض فيه، كوني موظف في قطاع التربية وزميلي موظف في قطاع الصحة ما اتار حافز لنا في تناول موضوع الرقمنة، ومن خلال الملاحظة اليومية وتعاملاتي مع الاساتذة واولياء التلاميذ باستخدام منصة الرقمية الحديثة في الاتصال التربوي بصفتي موظف في ثانوية لاحظت بعض الصعوبات عند الأساتذة والأولياء في الولوج الى المنصة، كإنشاء حساب جديد، وكيفية تحويل التلاميذ وغيرها من العمليات ما دفعني الى اختار الموضوع لشرح المنصات الرقمية.

الأسباب الموضوعية:

نقص الدراسات التي تناولت رقمنة السياسات التعليمية خاصة في قطاع التربية والتعليم كونه موضوع متشعب لا يزال يحتاج الكثير من البحث لتحسين وضعية التعليم باستعمال تكنولوجيا الاعلام وتوضيح اثارها على هاته السياسة.

أدبيات الدراسة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها نذكر منها:

1-الدراسة الأولى: دراسة الباحث لقمان مغراوي[1] اهتمت بواقع السياسة التعليمية الجزائرية، ومحاولة تبيان اثار البيئة والنظام السياسي على السياسة التعليمية والتعريف بالمؤسسات التي تصنع السياسة التعليمية في الجزائر.

2-الدراسة التانية: دراسة الباحث دخان نور الدين[2] اهتمت بسياسة التعليم كاحدى حالات تحليل السياسات العامة، كما اهتمت بمضمون صنع السياسة التعليمية بالجزائر، ودور التعليم ووظائفه.

3-الدراسة الرابعة: كتاب نظام التعليم وسياسته للدكتور عبد الحميد بن عبد المجيد الذي يعالج فيه الإطار المفاهيمي للسياسة التعليمية ومراحل إعدادها.

الإشكالية:

ما مدى تأثير عملية الرقمنة على السياسة التعليمية في الجزائر؟

وحتى يتسنى لنا الاجابة على هذا السؤال المحوري فإننا نستعين بجملة من الاسئلة الفرعية:

1- ما هو مفهوم الرقمنة؟

2- ما هو مفهوم السياسة التعليمة وكيف تطورت في الجزائر؟ وما الإصلاحات التي طرأت على هذا النظام؟

---

[1] لقمان مغراوي، تقويم السياسة التعليمية الجزائرية 1976-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسة تخصص تنظيم السياسي واداري، سنة 2012-2013، جامعة الجزائر 3.

[2] نور الدين دخان، تحليل السياسات التعليمية العامة نموذج الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر، 2007.

3- ماهي أهمية الرقمنة في السياسة التعليمية؟ وكيف تم تجسيدها في قطاع التربية والتعليم بالجزائر؟

4- ماهي الجوانب التي تمت عملية رقمنتها؟ وما التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق هده الاستراتيجية في النظام التربوي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

تبعا لما تقتضيه المنهجية العلمية، فإن وضع إشكالية رئيسية يقتضي حتما وجود فرضية رئيسية تكون كالتالي:

إن تأثير الرقمنة على السياسة التعليمية لها أهمية بالغة في تحسين جودة التعليم ومخرجاته، كما لها دور فعال في تسهيل عملية التسيير الإداري بالمؤسسات التربوية

فرضيات ثانوية:

1- الرقمنة مبادرة أصبحت لها قيمة متزايدة في المؤسسات، تعد وسيلة من الوسائل التي تهتم بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

2- السياسة التعليمية المترجمة في الاصلاحات كانت خاضعة لظروف محلية مرتبطة بوضع ديمقراطية التعليم كشرط للتقدم واجبارية التعليم والاهتمام بتكوين أطر التدريس وتطوير الوسائل التكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3- الرقمنة توفر أدوات تعليمية حديثة وفعالة تساهم في تحسين مستوى تفاعل الطلاب مع المحتوى التعليمي، كما ساهمت في تحسين عملية التواصل بين مختلف الشركاء الاجتماعين في قطاع التربية والتعليم في الجزائر.

4- للرقمنة بوادر في قطاع التربية من ناحية تسيير أكتر شفافية وفعالية الا انها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب لأداء العملية التعليمية نظرا لوجود بعض التحديات والعراقيل يجب العمل على معالجتها

الحدود المكانية: تتعلق الدراسة برقمنة السياسات التعليمية في الجزائر

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة من سنة 2010 م والمتمثلة في بداية فكرة مشروع الرقمنة، بإنشاء لجنة وطنية لرقمنة التسيير الاداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية.

الحدود الموضوعية: فإدا قلنا رقمنة السياسات التعليمية فلا نعني كل القطاعات، بل بالأخص هنا قطاع التربية الوطنية والتعليم –الفصل الثالث أنموذجا–

الإطار النظري:

للوصول الى تحليل موضوعي لا شك وجود إطار نظري تستند إليه في تحليلينا للوقائع ومجريات الأحداث المتعلقة بموضوع الدراسة.

نظرية النظم: توفر لنا هده النظرية فهم وتحليل السياسة التعليمية في مدى تأثير المدخلات البيئية على صنع وتنفيذ السياسة التعليمية وفهم طبيعة الفواعل الرسميون والغير الرسميون في صنع السياسة التعليمية.

نظرية الاتصال: توفر لنا هده النظرية فهم العملية الاتصالية، واستخدام التكنولوجيات المتطورة والعالية، وتجلى دلك في عملية الرقمنة من خلال نقل المعلومات، أو تبادل المعلومات بين طرفين أو أكتر.

اقتراب النخبة: تعتبر النخبة هي من يمتلك أدوات القوة السياسية، هي تركز على دور القيادة في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية، باعتبار وجود نخب تقافية او فكرية لها من القوة ما تؤتر على كافة مراحل صنع السياسة التعليمية.

اقتراب القانوني: وجود مجموعة معايير وضوابط قانونية تنظم العملية التعليمية، ومدى إلزام القادة والنخب بالقواعد القانونية.

كما اعتمدنا على **الاقتراب المؤسسي** يمكن من النظر في استمرار المؤسسات التي تصنع السياسة التعليمية في الجزائر بإثبات قدرة المؤسسات الحكومية التي ساهمت بمنح السياسة التعلمية صفة الاستمرار وكذلك تشكيل أكتر من لجان هو عنوان قوة هذه السياسة.

بالإضافة كذلك قدرة مؤسسات التربية على الاستمرار رغم تغير القيادات، ومن ناحية وظيفية قدرة هده المؤسسة على خلق وظائف جديدة كالرقمنة وتوظيفها لمواكبة التحديات المحلية والدولية.

الإطار المنهجي:

ان طبيعة الموضوع ادت الى اختيارنا مجموعة من المناهج والتي من ضمنها

1- المنهج التاريخي: تم توظيف المنهج التاريخي لبحثنا للوصول الى أصل السياسة التعليمية الجزائرية من خلال تطوراتها وفهم واقعها بدءا بالعهد العثماني وصولا الى فترة الاحتلال وبعد ذلك التركيز على فترة الاستقلال إلى يومنا هذا، استطعنا الحكم على مدى تطور السياسة التعليمية الجزائرية من عدمه.

2- المنهج التحليلي: من أجل الحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية ويتجلى ذلك من خلال تحليل لكلا من مفهوم السياسة العامة والسياسة التعليمية وتوضيح اهم مراحلها والاصلاحات التربوية.

2- المنهج الاحصائي التحليلي: بحكم ان جانبا من العمل قد اقتضى القيم العددية من خلال تشخيص النسب المئوية.

4-**منهج دراسة حالة:** تم اعتماد منهج دراسة حالة سياسات تعليمية في قطاع التربية والتعليم بالجزائر

5- المنهج الوصفي: كمنهج تكميلي للمناهج المذكورة والهدف من ذلك هو جمع المعطيات المتعلقة بالسياسة التعليمية خاصة الرقمية لتحديد الابعاد الكلية والجزئية إضافة لذلك وصف المنصة الرقمية للمؤسسة التعليمية والاستاذ والاولياء ودور الاتصال الرقمي التي تقوم به في تحسين العمل التربوي.

هندسة الموضوع:

أما عن الخطة التي تحقق بها عملنا هذا من خلال الإشكالية المطروحة ووفقا للفرضيات الموضوعة، وسعيا للوصول الى نتائج وتحقيق الاهداف المرجوة قسمت الدراسة الى ثلاث فصول الفصل الأول والذي يضم بين طياته الإطار النظري حول مفاهيم الرقمنة و أنواعها وأهميتها ومتطلبات عملية الرقمنة هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم السياسة العامة وخصائصها وانواعها ومراحل صنعها، لننتقل الى السياسة التعليمية ومايميزها من خصائص و اهداف ومراحل التي يمر عبرها رسم هذا النوع من السياسات، أما المبحث الرابع تطرقنا فيه لرقمنة سياسات التعليم من خلال أهمية وخصائص الرقمنة في السياسة التعليمية و أسباب الإعتماد على الرقمنة وصولا إلى مزايا وسلبيات تطبيقها في التعليم.

الفصل الثاني تناولنا فيه واقع السياسات التعليمية في الجزائر بإبراز تاريخ السياسة التعليمية من العهد العثماني الى يومنا هدا كمبحث أول، تم انتقلنا في المبحث الثاني إلى تحديد معالم السياسة التعليمية في الجزائر من القيم الأساسية و الأسس الاجتماعية و السياسة، المبحث الثالث تطرقنا لصنع السياسة التعليمية في الجزائر من مضمونها

و الفواعل المساهمة في صنعها وصولا الى مراحل أعدادها، المبحث الرابع تطرقنا لأهم الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التعليمية مع ذكر متطلبات نجاح السياسة التعليمية الجزائرية في أخير هذا المبحث كان تقيم لهذه الإصلاحات.

وبالانتقال الى قسم الدراسة الميدانية فإن التركيز العملي وقع في الفصل الثالث، تناولنا فيه رقمنة السياسات التعليمية في الجزائر قطاع التربية نموذجا تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الرقمنة وبداية فكرة تطبيق الرقمنة في قطاع التربية والهدف من رقمنة هذا القطاع، اما المبحث الثاني كان شرح لمنصات التواصل في قطاع التربية، كل من منصة المؤسسة والأستاذ و الأولياء، أما المبحث الثالث كان لتوضيح واقع رقمنة بعض محطات المسار الوظيفي "التوظيف و الحركة التنقلية و الترقية..."، المبحث الرابع كان تقييم لعملية التحول الرقمي بذكر الإنجازات و العراقيل و اليات الترشيد

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة تتضمن أهم استنتاجات وتوصيات لتحسين خدمة الرقمنة في قطاع التربية الوطنية

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في كون الموضوع حديث لم تتناوله دراسات سابقة من قبل الباحثين، قلة الكتب والمجلات ومحدوديتها التي تتناول موضوع السياسة التعليمية في الجزائر خاصة فيما يتعلق برقمنتها، ومن خلال الدراسة الميدانية واجهنا مشكلة أن الرقمنة حكر على المسؤولين أو موكلة لمساعديهم نظرا لخصوصيتها أما من جانب بعض الاساتذة والأولياء فهي غير مفهومة لديهم وتحتاج لعدة شروحات.

الفصل الأول

إطار النظري حول المفاهيم

نتج عن التغيرات العالمية خلال السنوات الاخيرة مجموعة من الافرازات، نتيجة التنامي والتطور التكنولوجي غير المسبوق والذي مس بدوره المعارف العلمية وساهم في ظهور اتجاهات جديدة خاصة على مستوى ميدان التعليم، مع اتجاه معظم الدول إلى ما يسمى المعرفة الرقمية وبالتالي أضحت هده الأخيرة مسالة مهمة تضمن سيرورة تعليمية ناجحة مكملة لما هو تقليدي، وتخلق نقلة نوعية حقيقية تساعد في تحقيق أهداف السياسات التعليمية.

لان السياسات التعليمية من أولويات الدول أوسلاح لها في التطور والرقي، فيه تتقدم الامم وتحقق أهدافها وطموحاتها التي تزداد يوما بعد يوم؛ حيت تمثل السياسة التعليمية أحد اهم اركان السياسة العامة في جميع الدول، تحدد إطار التعليم وفلسفته وأهدافه ومراحله وأنواعه.

سنحاول في هدا الجزء الأول تسليط الضوء على مفاهيم الرقمنة والسياسات العامة التعليمية ومدى أهمية الرقمنة في السياسة التعليمية.

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

سيتم التطرق في هذا المبحث كل ما يتعلق بالرقمنة وتحديد مفاهيمها بداية من تعريفها وأنواعها ومدى أهميتها وأخيرا متطلبات وعمليات الرقمنة

المطلب الأول: تعريف الرقمنة

يقصد بالرقمنة في الاتصالات عن بعد: تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية نابضة في حين يقصد بالرقمنة في علم المكتبات والمعلومات بأنها عملية إنشاء نصوص رقمية من الوثائق التناظرية."[1]

كما تعرف الرقمنة كذلك على أنها: "مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب، برامج ومعدات حفظ واسترجاع والنقل الالكتروني سلكي ولاسلكي عبر رسائل الاتصال بكل أشكالها، وعلى اختلاف أنواعها: المسموع المرئي، والتي تمكن من التواصل الثنائي والجماعي، وتؤمن انتقال الرسائل من المرسل إلى متلقي الشبكات المغلقة والمفتوح. "[2]

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية chainenumérique، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم.[3]

ان عملية الرقمنة تسمح بترميز وتحويل الصور والأصوات والنصوص إلى لغة الحاسب، والبيانات المرمزة يمكنها الانتقال في شكل الكتروني ضوئي، عن طريق الألياف الضوئية، وهذه البيانات المرمزة يمكن حفظها على أقراص صلبة أو أقراص مضغوطة CD-ROM,DVD[4]

[1] محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية مشروع رقمنة الدوريات بدار الكتب المصرية نموذجا، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، المجلد ،17، العدد ثاني، نوفمبر 2011، ص2 ص3

[2] بختي إبراهيم شعوبي محمد فوزي " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة «، مجلة الباحث العدد سابع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009، ص 280

[3] الدلهومي صالح، إشكالية المكتبة الالكترونية ومستفيديها، أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المكتبة الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي تونس، المعهد الأعلى للتوثيق الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2001 ص 72

[4] بن عياد جليلة، المصادر الرقمية وحقوق الملكية الفكرية، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،2021، ص 64

تعتبر الرقمنة العملية التي بمقتضاها يتم تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب سواء كانت هذه البيانات نص مطبوع أو صور أو أصوات، وذلك عن طريق استخدام أجهزة الرقمنة المناسبة كالماسحات الضوئية[1].

الرقمنة تعرف بأنها عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي كما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة الحاسب الآلي.

المطلب الثاني: أنواع الرقمنة

توجد ثلاث أنواع للرقمنة وهي: [2]

أولا– الرقمنة في شكل صورة: mode image

وهي من أنواع الرقمنة الأكثر استعمالا على الرغم من أنها تحتل مساحة كبيرة عند التخزين، ولها أهمية كبيرة في مجال الكتب والمخطوطات القديمة. وتعني حفظ الوثائق بشكل صورة غير قابلة للتحويل أو التغيير، وخاصة في دراسة القيم الفنية، والصورة تتكون من مجموعة نقاط تدعى بيكسل pixel وهي فيما يلي:

أ–أحادي 1 بايت الصورة أبيض وأسودblanc et noir: هدا النوع كل بيكسل يمثل بيت واحد بقيمتين أبيض أو أسود، وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ، سهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح، بينما تلقى صعوبة في التعامل مع الوثائق القديمة التي تعرضت للرطوبة والتلف، لقراءتها من طرف الماسح الضوئي.

ب–8 بايت لصورة مستوى رمادي Gris de Nivea: وهو نوع يتطلب مساحة أكبر على مستوى الذاكرة، وعدد البينات المستخدمة لترميز البيكسل، هذه التقنية تسمح عكس النوع السابق بحفظ الوثائق القديمة جدا، حيث استعملتها مكتبة الكونغرس في رقمنة أرصدتها الإرثية التراثية القديمة.

[1] نجلاء احمد ياسين الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع الطبعة 01، مصر القاهرة 2013، ص 20

[2] مهري سهيلة، المكتبات الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة 2005-2006، ص 84.

ج–24 بايت أو أكثر الصورة ملونة en couleur: هو الاخر يتطلب عدد كبير من البيكسال المساحة كبيرة في الذاكرة، إلا أنه يختلف عنه كون أن كل بيكسال يقابله في الترميز ثلاث ألوان أساسية هي الأحمر، الأخضر، الأزرق R V.B، كل لون من هذه الألوان يرمز بعدد معين من البيانات les bits، ويؤخذ على هذا النوع أن حجم الملفات كبير جدا بالمقارنة مع النوعين السابقين. وعموما فإن هذا النوع من الرقمنة له سلبيتان أساسيتان هما:

1- يقصى كل فرص البحث داخل النص.
2- الملفات تحتل مساحة كبيرة على وسائط التخزين.

ثانيا– الرقمنة في شكل نص: mode texte:

يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الالكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة في صورة مرقمة، التي تقوم بتحميل النقاط المكونة للصورة الى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعديل وتصحيح الخط.

ثالثا– الرقمنة في شكل اتجاهي:mode vectoriel :

وهي تقنية تعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية، وهي تستعمل خاصة في مجال الرسوم بمساعدة الحاسب الآلي، والتحول من الشكل الورقي إلى الشكل الاتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة، ويتواجد حاليا شكل للتقديم الاتجاهي وهو PDF وهي تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها؛ وتأخذ الجوانب التالية: الدقة، الحجم المضغوط، جودة العرض والطباعة. [1]

المطلب الثالث: اهمية وأهداف الرقمنة

من الضروري التعرف إلى أهمية عملية الرقمنة والإحاطة بمجموعة الأهداف التي يمكن تحقيقها تمكننا من فهم واستيعاب سبب اتجاه العديد من مؤسسات إلى رقمنة مجموعاتها من المصادر المعلوماتية.

تعد الرقمنة مبادرة أصبحت لها قيمة متزايدة في المؤسسات، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط المكتبيين واختصاصي المعلومات، حيث يستلزم تشييد مكتبة رقمية أن تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة في

[1] مهري سهيلة، نفس المرجع السابق، ص85

شكل إلكتروني، وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم الطريق السريع للمعلومات والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة.[1]

كما تتميز المجموعات الرقمية بسهولة الوصول إليها من جانب المستفيدين وإمكانية مشاركتها بين عدة مستفيدين في الوقت نفسه، وبالتالي يمكن أن تستوعب الزيادة المتنامية في أعداد المستفيدين، وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم ذلك من خلال نشر وإتاحة مجموعات النصوص على الخط المباشر عبر شبكة الانترنت، كما أصبح بالإمكان إجراء عملية البحث أو الاستفسار داخل النصوص الكاملة لمصادر المعلومات، وجدير بالذكر أن الرقمنة لا تستهدف فقط استبدال مقتنيات وخدمات التقليدية بمجموعات وخدمات إلكترونية أكثر تطورا وفعالية، فالهدف الرئيسي يكمن في تطوير وتحسين الاستفادة من مقتنيات المكتبات جنبا إلى جنب مع تطوير الخدمات المقدمة إضافة إلى الحفاظ على الأوعية التقليدية من التلف والضياع وخاصة النادرة منها.[2]

ويحدد بيير إيف دوشمانPierre Yves Duchemin مجموعة الأهداف الأساسية المنشود تحقيقها من وراء الرقمنة، والتي يمكن تلخيصها في أنها تتيح الفرصة أمام:[3]

1- حماية المجموعات الأصلية والنادرة: حيث تمثل الرقمنة وسيلة فاعلة لحفظ مصادر المعلومات النادرة والقديمة، أو تلك التي تكون حالتها المادية هشة وبالتالي لا يسمح للمستفيدين بالإطلاع عليها.

2- التشارك في المصادر والمجموعات: تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه اتجاها ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار من أجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية، والتي تحدد عدد المستفيدين الراغبين في الاطلاع على مصدر المعلومات في ضوء عدد النسخ المتاحة منه.

3- الاطلاع على النصوص: توفر بعض الإمكانيات والخدمات التي من شأنها أن تسهل قراءة النص مثل إجراء تكبير النص أو تصغيره، والانتقال السريع إلى أي جزئية من جزئيات النص من خلال منظومة الروابط الفائقة المتضمنة به.

[1] دندن جمال الدين، افاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد خاص 2023، ص59

[2] ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م6، ع ثاني، 2021

[3] عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية، اطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة منتوري الجزائر ،2010، ص150

4- تثمين النصوص: يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات النادرة، والتي يمكن أن تكون أحيانا غير منشورة على نطاق واسع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة إتاحة هذه المصادر سواء في شكل أقراص مضغوطة CD-ROM أو وسائط ضوئية أخرى أو إتاحتها عبر شبكة الانترنت، وذلك في حال ما إذا كان الجمهور المستهدف يمثل قطاعا واسعا.

- كما للرقمنة اهداف أخرى نذكر منها:[1]

1-مواكبة الاتجاه الاستراتيجي العالمي الذي يسلم بان المعرفة لا تحدها حدود، ويهدف الى التعاون بين المكتبات والمؤسسات المعلوماتية بغرض انشاء قاعدة بيانات نصية توفر اتاحة تبادل المصادر المعلوماتية المرقمنة.

2- المساعدة على مواكبة عدد من التقنيات الحديثة مثل التعليم عن بعد، والتخصصات المختلفة التي يشملها وغيرها من المعلومات المهمة بالنسبة للمهتمين بهذا النوع من التعليم.

3- سهولة وسرعة تحديد مكان المصدر المعلوماتي المرقمن والوصول اليه ووضعه في متناول المستفيدين ودلك بسبب توافر اليات البحث القوية المتاحة على شبكة الانترنت

4- حل مشكلة الزمان والمكان للحصول على المعلومات.

المطلب الرابع: متطلبات وعمليات الرقمنة

1- متطلبات الرقمنة:

تسعى المؤسسات لتحويل أعمالها وإدارتها إلى الشكل الرقمي، هو أمر يحتاج بدوره إلى إمكانيات ومتطلبات ينبغي توفيرها للقيام بعملية التحول الرقمي ومن أهمها ما يلي:[2]

1 – القوى البشرية المؤهلة: ان عملية الرقمنة لا تهتم بجهود فردية فقط وانما تحتاج الى تكاتف الكثير من الجهود من مختلف الاشخاص المسؤولين داخل المؤسسات، وكدا موظفي مختلف الأقسام داخل المؤسسة، فكلما كان الموظفون مؤهلين ويمتلكون مهارات عالية، كان ذلك مساعدا في إتمام مشاريع الرقمنة بجودة عالية.

[1] نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، ص 27

[2] مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع تجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة مراجعة المعلومات العلمية والتقنية، العدد 01، جامعة الإمام سعد بن سعود لإسلامية، الرياض السعودية، 2011، ص27

2 – الموارد المالية: ان مشروعات الرقمنة تحتاج موارد مالية لشراء المعدات اللازمة لعملية الرقمنة وصيانتها في حالة التلف، وجميع ما يتطلبه مشروع الرقمنة.

3– المعدات والاجهزة من البديهي جدا ان يكون من المتطلبات الاساسية لعملية الرقمنة هي المعدات والاجهزة اللازمة مثل:

الماسحات الضوئية: يعتبر الماسح الضوئي هو الاساس في عملية الرقمنة وهو أحد المعدات الملحقة بالحاسوب، اذ يقوم بفحص مختلف انواع المعلومات المكتوبة والمطبوعة والمصورة وادخالها الى ذاكرة الحاسوب.

الحاسبات الآلية: لا يمكن ان تتم عملية الرقمنة بدون وجود اجهزة الحاسوب الآلي دو المواصفات الملائمة لعملية الرقمنة، ومن المهم أن تكون لها مواصفات وامكانيات حديثة وعالية

البرمجيات: تحتاج عملية الرقمنة لبعض البرمجيات المهمة التي ينبغي توفرها واستخدامها حتى تتم عملية الرقمنة مثل: برمجة HIML، برمجة XML، برمجيات نقل الملفات FTP، برمجيات PDF[1]

4- **المتطلبات القانونية:** وتشمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل [2]

5- **المتطلبات التنظيمية والادارية:** تشمل مجمل التعديلات التي يجب اجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الادارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

6– المتطلبات التقنية: ويمكن توزيعها الى ثلاث فئات رئيسية:

أ- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت.

ب- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.

ت- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية.

[1] مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مرجع سابق، ص27

[2] بوزيدة حميد حميدوش على – اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة المتطلبات والعوائد، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، ديسمبر 2020 المجلد 8 العدد1، ص47

2– عمليات الرقمنة: من اهم عمليات الرقمنة المتعارف عليها ما يلي:[1]

– **اختيار الوثائق للرقمنة:** تتم عملية اختيار الوثائق للرقمنة من طرف لجنة اختيار، تحدد أعضائها من بين موظفي الادارات التي سوف تقوم بمشروع الرقمنة، يجب ان تتوفر فيهم صفة الخبرة والدراية الكافية برصيد الإدارة.

2–تحويل الوثائق: يتم تحويل الوثائق المختارة الى الشكل الرقمي وذلك باستخدام الماسح الضوئي.

3– انشاء تسجيل: يتم الضبط المصادر الرقمية من خلال تحديد مواصفات الملف الرقمي وطريقة الولوج اليه.

4. المعالجة وضبط الجودة: تهدف هذه العملية الى ضمان جودة نتائج المسح الضوئي وتوحيدها دون الإخلال بالمحتوى، وفيها تستخدم برمجيات خاصة من اجل تصحيح بعض الاخطاء الناتجة عن المسح الضوئي من أشهرها (Adobe Photoshop) كتنظيف البقع والشوائب والتشوهات الموجودة في الصور وتفتيح نسبة الاضاءة وتصحيح اتجاه الصور.

5. التخزين الرقمي: يتم تخزين الملفات الرقمية الناتجة عن عمليات الرقمنة الادارية بمستودع الوثائق الرقمية تربط كل ملف بتسجيله بطريقة منظمة في قاعدة بيانات الادارة الرقمية ليسهل استرجاعها واتاحتها فيما بعد.

6– الاتاحة: هي اخر مرحلة والنتيجة النهائية للعمليات السابقة، تبدأ دورة الاتاحة بطلب المستفيد الولوج الى مادة رقمية على شبكات المعلومات وبناء عليه يتم التحقق من هويته من خلال اجراءات التحقيق والإثبات والتي ينتج عنها قبول أو رفض الترخيص للمستفيد بإجراء العمليات المطلوبة.

ومن خلال معالجتنا لمفاهيم الرقمنة في هذا المبحث نعتبر الرقمنة مهمة جدا فهي تستطيع مواكبة العصر والتخلص من ضيق المكان والزمان، وتتحقق في أقصر وقت وبأقل جهد وتكلفة لضمان جودة الخدمة وهي حديثة وغنية بالمعلومات في كافة مجالات الدراسة وعلاوة على ذلك، تهدف الى تحديث استخدام موارد المعلومات القديمة والتالفة والتخطيط المسبق للطوارئ من خلال تخزين النسخ الرقمية.

[1] مهري سهيلة، مرجع سبق ذكره ص 83

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة

شهد موضوع السياسات العامة اهتمام كبيرا نظرا للدور الذي لعبه في عملية التنمية في مختلف المجالات ونهضة المجمعات فالسياسات العامة تعد إحدى أهم الأليات التي من خلالها تتواصل عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعليه يعتبر موضوع السياسات العامة مهم كحقل علمي يتقاطع مع معظم العلوم الاقتصاد والإدارة والسياسة والاجتماع فشغل بدلك اهتمام الباحثين والخبراء والأكاديميين والقادة السياسيين والإداريين لما له من أهمية بالغة على مستوى المؤسسات والمنظمات والحكومات.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

– مفهوم السياسة: حيت يشير المعجم الوسيط إلى أن السياسة، هي المصدر الصحيح للفعل (ساس- يسوس) ومعناها تولي الرياسة والقيادة، فساس الناس سياسة، تولى رياستهم وقيادتهم وساس الأمور، دبرها وقام بإصلاحها.

هدا التعريف يشمل على بعدين أولهما: أن السياسة هي فن ممارسة القيادة والحكم أو هي علم السلطة أو الدولة، وثانيهما: أنها القيام على شيء بما يصلحه، الأمر الذي يقتضي التفكير والإرادة وما يتولد عنهما من استعداد للعمل ثم ممارسته بالفعل.[1]

السياسة بإيجاز هي صياغة الأهداف، وفي مفهومها العام هي اتجاه يوضح أسلوب التفكير عند اتخاد القرارات الصالحة لمشروع، كما أنها الموجة والمرشد للأفعال والقرارات لأنها تضع الأساس الذي يربط تلك الأفعال بالأهداف وهناك ارتباط وثيق وثمة علاقة جوهرية بين مبادئ والسياسات والقواعد في مجال التطبيق العملي.

فبعد أن تطرقنا ولو بصورة مختصرة إلى مفهوم السياسة، سوف نقف عند مفهوم السياسة العامة كأحد المفاهيم الرئيسة في هدا المبحث.

– تعريف السياسة العامة:

إن الاحاطة بمفهوم السياسة العامة يعتبر من المهام الصعبة بسبب تعدد وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة في تلك الوظائف والدور المتنامي للمجتمع، مما جعل من السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي فقط بل مهمة كل المجتمع بقواه السياسية والقطاع الخاص والمتغيرات الخارجية تؤثر في عملية رسم وتنفيذ السياسة

[1] د. سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص30

العامة ومراقبة الأداء الحكومي، فهناك من ينظر الى السياسة العامة على أنها منهج عمل يسلكه فاعل أو أكتر في التعامل مع مشكلة ما. وهناك من ينظر إليها كمجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون بهدف تحقيق غرض ما؛ والبعض يرى أن السياسة العامة هي وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته.[1]

هناك تعريف واسع للسياسة العامة يقول بأنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" تعريف اخر يقول هي " تقرير أو إختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل"[2]

فقد عرف **هارولد لازويل** السياسة العامة بأنها من يحوز على مادا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفود، وتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

ويرى **أحمد رشيد** السياسة العامة بأنها خطط أو برامج أو أهداف عامة، أو كل هده معا، يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة.[3]

ان السياسة العامة تتعلق بما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله في شكل برنامج عمل خاص بواحد أو أكتر من سلطة عمومية أو حكومية[4]

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة

تتميز السياسة العامة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1-السلطة الشرعية للسياسة العامة: هذه السلطة الشرعية للسياسة العامة تقودنا للحقائق التالية:

أن السياسة العامة تمثل التزامات قانونية، تتطلب طاعة تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى أنها ترتبط بالسمة الرسمية المستمدة من الشرعية الدستورية، في أداء مهامها تجاه المجتمع طابعها الإلزامي الحكومي القانوني، إذ أن مخالفتها تعرض صاحبها للعقوبة بكل أشكالها.[5]

---

[1] عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ،2014، ص 15

[2] جيمس أندرسون ترجمة د. عامر الكبيسي، صنع السياسة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، قطر الدوحة 1998، ص 14

[3] ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ،2014-2015، ص20

[4] حسن بلا، مدخل لفهم السياسات العامة، موقع العلوم القانونية مجلة الكترونية، 7 أكتوبر 2012، ص04

[5] كمال محمد المغربي، الادارة والبيئة والسياسة العامة، عمان، دارالتقافة،2001، ص46

2- السياسة العامة منطقية وعقلانية: أي أن السياسة العامة هي بمثابة البديل أو البدائل التي يمكن تحقيقها وفق الإمكانيات المتوفرة وليست حلما أو طموحا عاما، لهذا فإن وضع السياسة العامة لابد أن ينتج منهجا رشيدا بتخصيص المواد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ البرامج.

3- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية: تعبر السياسة العامة عن المشكلات الواقعية ذات الأثر الملموس، وهذا يحتم أن تكون نتائجها مدركة ومحسوسة أيضا، لا أن تكون مجرد نوايا تود الحكومة القيام بها دون وجود أي مؤشر فعلي لذلك، فالسياسة العامة هي قول وفعل يؤدي لتحقيق مطالب المجتمع فأحد المفاتيح الأساسية للحكومة في اتخاذ السياسة العامة السليمة، يعتمد على درجة اهتمامها بالمشكلات التي يريد المجتمع أن تلتفت إليها الحكومة وتهتم بها وتعمل على حلها.[1]

4- تكون السياسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي: حيث تتناول قضايا ومسائل ومشكلات تهم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية، فعند إقرارها يتم تطبيقها بشكل شامل ومتماثل على كل الأفراد الذين تخدمهم دون تمييز أو تباين أو تحيز، بمعنى إن السياسة العامة تمثل عملية ذات علاقات وظيفية مع بيئتها أو مجتمعها.[2]

5- تتصف السياسة العامة بالاستمرارية والتجدد: حين تكون السياسة ثابته ودائمة ومستقرة فان ذلك لا يعني ديمومتها المطلقة، فقد تتغير الظروف والأحوال ويستجد منها ما يبرر وقفها أو تعديلها ، فالسياسة العامة هي أسلوب لإحداث التغيير الهادف أو منعه أو تقييده لهذا فهي مطالبة بعنصرين أولهما الاستمرارية ، ويعني ذلك بالضرورة الحد من عمليات التغيير المتسارعة في توجهات وأهداف السياسة العامة، وثانيهما التجدد بمعنى التكيف مع المتغيرات الظرفية والقدرة على الإفادة من التغذية العكسية أثناء مراحل التنفيذ لإجراء التعديلات الضرورية التي لا تغير جوهر الأهداف وإنما تزيد من كفاءة وفعالية التنفيذ وفقاً لواقع ومستجدات التجربة العلمية.

[1] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002، ص24

[2] فهمي خلّيفة الفهداوي، السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليّل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزّيع والطباعة، ط1، 2001، ص48

6- إن السياسة العامة نشاط هادف ومقصود: فهي بمثابة بلورة للإرادة المجتمعية حيال حاجة أو مشكلة مجتمعية معينة، ولا جدال في ان بلورة الإرادة المجتمعية تستوجب بالضرورة الاتفاق على أهداف مطلوبة ومقصودة لتحقيق منفعة محددة.[1]

المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة

يمكن تصنيف السياسات العامة أو المخرجات العامة في ضوء ثلاثة أنماط رئيسية هي:[2]

أ-التصنيف في إطار أهداف الدولة الكلية: تتمثل مخرجات وآثار هذه السياسات في مجمل التوجهات والغايات المتصلة ببناء الدولة وتحقيق التنمية وتتمثل في نوعين من السياسات.

1-السياسات الخاصة بالبناء الوطني وتحقيق الهوية الحضارية: تتجلى في السياسات الهادفة إلى تأمين سيادة الدولة وهيبتها وحضارتها وأمنها الوطني، مثل السياسة العامة للأمن الوطني، (سياسة الانفاق على التسلح وشراء المعدات العسكرية)، السياسة العامة للدفاع الخارجي السياسة العامة الخارجية.. الخ.

2-السياسات الخاصة بالنمو والاستثمار التنموي: وهي السياسات الهادفة الى رفع كفاءة الخدمات والمنتجات وزيادة امكاناتها وتوسيع الاستفادة من الثروات المتاحة مثل خطط التنمية الطويلة المدى.

ب -التصنيف في إطارا القطاعات المهنية والفنية: تهدف السياسات العامة في ضوء هذه القطاعات الى الوفاء بالحاجيات الاساسية المادية والمعنوية للمواطنين والحفاظ على التوازن البيئي ومن أهم هذه السياسات:

1- سياسات التعليم: يعتبر التعليم الأسلوب الأساسي لتنمية البشر وتطوير إمكانياتهم، والتنمية الحقيقية هي تنمية البشر، فالسياسات التعليمية تهدف إلى محو الأمية وتأهيل الافراد العاملين.

2- سياسات الصحة: تشمل السياسات في هذا المجال توفير الخدمات الوقائية والعلاجية والأدوية.. الخ

3 سياسات الإسكان: تهدف إلى توفير الاحتياجات السكنية وما يتصل بها من المرافق والخدمات الضرورية.

---

[1] د. يزن خلوق محمد ساجد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص43

[2] عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص 29

4 سياسات البيئة: تهدف سياسات البيئة إلى حماية البيئة من التلوث ومختلف الاعتداءات خاصة تلوث الهواء والماء والتربة، وذلك بوضع ضوابط معينة.

5 سياسات التشغيل: تهدف سياسات التشغيل إلى مكافحة البطالة وتوفير مناصب عمل للبطالة.

ج. تصنيف السياسات العامة في ضوء طبيعة الوظيفة: يمكن تصنيف السياسات العامة حسب وظيفة الدولة المتمثلة في الدور التقليدي (حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الوطن، ومعالجة المشاكل الاجتماعية)، إلى الدور المتجدد التنموي على النحو التالي:[1]

1–السياسة النقدية: تعد السياسة النقدية من أهم مواضيع السياسة العامة، فهي"مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة، أوعن طريق البنك المركزي للتأثير على النشاط الاقتصادي "

2–السياسة المالية: عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنها من آثار.

3– السياسات الإجرائية والفعلية: تتعلق السياسات الإجرائية والفعلية بكيفية قيام الحكومة وأجهزتها بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها. وينظر لها من زاويتين: الفعلية والإجرائية، فالفعلية تشير إلى ما تريد الحكومة إنجازه مثل إيقاف استيراد سلع معينة، أما الإجرائية فتتعلق بالكيفية التي يشرع بها في العمل، ويمكن إدراج هذا النوع ضمن المسائل التنظيمية للحكومة.

4– السياسات التوزيعية (إعادة التوزيع) السياسات التوزيعية تهدف إلى إحداث تغييرات تؤدي إلى حسن تقسيم الثروة بين الجماعات المختلفة. وهذا لا يعني أن توزيع الخدمات والثروات دائما يتم على مستوى المجموعة، بل قد يحصل عليها شخصا ومستفيدا واحدا، ومثال ذلك استفادة شركة طيران من قرض لها وحدها لمواجهة أزمة مالية أو حالة إفلاس، أو المجموعة وشريحة واسعة، مثل الدعم الفلاحي في الجزائر.

5– السياسات الاستراتيجية: يطلق عليها أيضا سياسات تعبئة الموارد، وهي مرتبطة أساسا بتجنيد الموارد المادية والبشرية من خلال استخراجها وتوظيفها لخدمة المجتمع، وتعد هذه السياسات أكثر شيوعا في الدول الحديثة، خاصة المتقدمة منها، إذ تمثل الضرائب المصدر الرئيسي لمداخيل الدولة، لأن المال هو العنصر الحيوي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المرتبطة بأنشطة التوزيع وإعادة التوزيع بين المواطنين.

[1] عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص 30

6- السياسات التنظيمية: يطلق عليها السياسات الضابطة أو القانونية، ونعني بها إصدار النظام السياسي للوائح والقوانين التي يتم تطبيقها على أفراد المجتمع، قصد تنظيم الحياة العامة وإجبار الأفراد والجماعات على الامتثال لأوامر وقوانين الدولة.

7- السياسات الرمزية: نعني بها مدى قدرة النظام على تعبئة الجماهير، من خلال استخدام الرموز المؤثرة وتمسكه بقيم معينة لها صدى في نفوس الجماهير ودفع حماسهم في المناسبات الوطنية والدينية، وتضم عادة رموز سيادة الأمة وهويتها، ويستند القادة عادة لمثل هده السياسات للتأثير على الأفراد واستمالتهم وتجنيدهم أو تعبئتهم وراء سياساتها.

المطلب الرابع: مراحل صنع السياسة العامة

في الواقع إن عملية صنع السياسة العامة تمر بعدة مراحل هي على درجة بالغة من الأهمية والتعقيد، إذ اجتماع المراحل يؤدي إلى رسم سياسة معينة، وبفقدان أحد هاته المراحل لا يمكن الحديث عن سياسة عامة.

1- تحديد المشكلة والأهداف: إن التعقيد الذي بلغته الحياة الانسانية أوجد غايات مستجدة ومشاكل غير مألوفة، ولعل نجاح السياسة العامة مرتبط بالتحديد الدقيق للهدف الذي يراد للسياسة العامة تحقيقه أو المشاكل المراد إيجاد الحلول لها أو التفاعل معها.

إن المشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك، لأنها تعبر عن المطالب والحاجيات المجتمعية التي لها صفة العمومية، وهي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة.[1]

2 – الأجندة السياسية أو جدول الأعمال: يُعرف **جون كينج دون** جدولة مهام أو أعمال السياسة أو ما يعرف بأجندة السياسة الحكومية بأنها: قائمة تتضمن الموضوعات والمشكلات الموجودة أمام موظفي الحكومة، والتي يشارك الناس من خارج الحكومة للموظفين الرسميين فيها، في إعطائها قدرا من الاهتمام والعناية خلال أي فترة من الوقت.

وتبعا لذلك فإن صناع القرار الرسميين يضعون قائمة بالمشكلات والأهداف الواجب التصرف حيالها، وفق رزنامة زمنية تؤثر فيها عوامل سياسية واجتماعية وجماعات الضغط، وكذلك طبيعة المشكل أو الهدف وما يثيره من اهتمام لدى الفئات المجتمعية؛ هذا علاوة على الامكانيات المادية والخطة الاستراتيجية للدولة.[2]

[1] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العمي للدراسات السياسية، ط1، 2002، ص250

[2] ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ،2014، ص 136

3- بلورة وصياغة السياسات العامة: إن صياغة السياسة العامة يفترض خضوعه لمنطق وتتحدد البلورة وصياغة السياسة العامة وفقا لطبيعة النظام السياسي، فإذا توزعت القوى السياسية داخل النظام فلا شك أن عملية الصياغة تمر بالمساومة بين الأطراف الذين تهمهم السياسة، وقد تشكل محطة للصراع والتنافس وهذا هو حال السياسة على مستوى المؤسسة التشريعية؛ كما يمكن أن تكون الصياغة عن طريق أوامر عبر السلم الهرمي من الرؤساء إلى المرؤوسين. وقد يعبر ذلك عن مشاركة ضعيفة في بناء السياسات من طرف مختلف الفعاليات السياسية والمدنية مما يجعلها في النهاية غير مطابقة لتطلعات المجتمع، وهذا ما يرفع احتمالات الفشل. فدرجة المشاركة في صياغة القرارات وإن كانت تعتمد على طبيعة النظام السياسي، تعتمد بدرجة أكبر على الثقافة السياسية السائدة التي من شأنها رفع أو خفض نسبة المشاركة.

4- تبني وإقرار السياسات العامة: أي بمعنى صدور هذه السياسة العامة في شكل قانوني ليعبر عن مضمونها، كأن يكون أمرا مرسوما رئاسيا أو تنفيذيا أو غيرها من الصيغ القانونية المعتمدة، ويختلف الحال باختلاف الأنظمة السياسية، ففي الجزائر ووفقا لما يحدده الدستور، فقد تكون الصياغة على شكل أوامر رئاسية لكون الدستور يمنح هذا الحق لرئيس الجمهورية. كما يمكن أن تنطلق من المجلس الشعبي الوطني أو من الحكومة حتى تمر على أمانة المجلس ثم اللجنة القانونية إلى أن تصل مرحلة التصويت، فهي مرحلة الإقرار أو الرفض.

5- مرحلة تنفيذ السياسة العامة: إنها تمثل مجموعة النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو اقراراتها إلى حيز الواقع العملي وتحقيق أهداف صانع القرار في حل مشكلة عامة، بمعنى ترجمة القرارات السياسية في شكل خطط وبرامج عمل محددة يرجى منها تحقيق الأهداف المرجوة.[1]

6- مرحلة تقييم السياسة العامة: يعتبر التقييم أخر مراحل عملية صنع السياسات العامة، ودلك لأن السياسة العامة ما هي إلا محاولة لا حدات تغيير إيجابي في واقع معين، ولدلك يجب أن تتضمن السياسة نفسها المقاييس التي سوف تستخدم للتأكد من درجة نجاح السياسة في مرحلة التنفيذ في تحقيق أهدافها. وهدا لا يعني أن التقييم يتم بعد التنفيذ فقط، ولكن العمليات والدراسات التقييمية قد تتم في أي مرحلة من المراحل السابقة.

[1] تامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة –، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004، ص 172

المبحث الثالث: مفهوم السياسة التعليمية

أصبحت الدول تعطي اهمية كبرى للتعليم فبه تتقدم الامم وتحقق أهدافها وطموحاتها التي تزداد يوم بعد يوم، وعندما اكتسب التعليم صفته على أنه نظام وطني أصبحت له سياسة تحكمه في وظائفه وأهدافه وتنظيمه وادارته وتدريسه وتقويمه وتطويره.

لم يعد التعليم حرا يمارس في مؤسسات نوعية لها استقلاليتها الوظيفية وإنما أصبحت له سياسته التي تعبر عن مصالح الوطن العليا في امنه وتقدمه ورفاهية شعبه وتنمية أفراده.

ومن هنا اصبحت لسياسة التعليم اهميتها الحيوية في صلاحياته وانتظامه وفاعليته، بل اصبحت في يومنا هدا كل سياسات الدولة في التعليم؛ فالتقدم العسكري والتفوق العلمي والنمو الاقتصادي وتحديث المجتمع وتطوير التكنولوجيا وتحسين الحياة كل ذلك بات موكلا للتعليم تنهض به سياسته، ويتم تحقيقه على مقاعد الدراسة وداخل فصول المدرسة كذلك يؤدي اتباع سياسة تعليمية معينة إلى تأثير واضح على التفاعل في نطاق العملية التعليمية بشكل عام.

المطلب الأول: تعريف السياسة التعليمية

يعرفها **محمد الهادي عفيفي** بأنها الاختيارات الأساسية التي يصنعها المجتمع عن طريق أفراده وأجهزته، والتي تعززها الدولة وتلتزم بها، ومن تم فهي تكون الإطار العام الذي يوجه العمل الاداري والفني في نظام التعليم.

ويعرفها سعيد إسماعيل علي بأنها مجموعة الأهداف والمبادئ الشاملة التي ينبغي أن تكون محورا لحركة الفعل في مجال التعليم، بوصفها سياسة وزارة على مدى زمني معين يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف في حدود ما تتضمنه من مبادئ.[1]

ان السياسة التعليمية هي نقطة الانطلاق بالنسبة للنظام التعليمي تعرف بأنها الإطار العام الذي يوجه العمل في النظام التعليمي، والذي يمكن أعضاؤه من أن يتبعوا طريقا مشتركا وأن يسلكوا سلوكا متماسكا.

وتعرف السياسة التعليمية ايضا بأنها مبادئ واتجاهات عامة توجه عمل المؤسسات التعليمية على كافة المستويات والتنظيمات المسئولة عن تنفيذ هده السياسة ويأتي تعريف سيف الاسلام علي مطر ليفصل ما جاء

[1] سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1 ،2007، ص16.

في التعريف السابق حيت يعرف السياسة التعليمية بأنها مجموعة المبادئ والأسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما، والتي يضعها المجتمع عن طريق أفراده و مؤسساته، وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الاهداف، و تشمل أيضا سياسات فرعية تختص بميادين التعليم المختلفة.[1]

تعني السياسة التعليمية تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم وأهداف كل مرحلة من هده المراحل ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات وكدلك القواعد والقوانين والاسس العامة التي تسير على ضوئها عملية التربية والتعليم.[2]

وتعرف أيضا السياسة التعليمية بأنها: فكر عام يوجه النظام التعليمي وتتكون من مبادئ وإجراءات للعمل، وترتكز على أهداف تربوية مرغوب تحقيقها، كما تهدف الى تطوير النظام التعليمي من خلال ما تنتجه من قرارات واستراتيجيات للتجديد التربوي.[3]

في ضوء ما سبق ذكره من التعريفات يمكن القول : إن السياسة التعليمية عملية رسم و تحديد الخطوط العامة الأساسية للنظام التعليمي بشكل يحقق الأهداف العامة للتربية، وينبثق من فلسفة المجتمع و تطلعاته و اماله التي يسعى لتحقيقها و تكون كدلك اداة لتحقيق التقدم و تنظيم و تحديد مسار النظام التعليمي، و يجب ان تصاغ بقرارات وتشريعات مكتوبة بأسلوب علمي يبعدها عن الغموض من أجل ضمان وضوحها، وتكون مرجعية كاملة للاستراتيجيات والخطط التربوية التنفيذية، وان تصاغ وفق معاير يمكن من خلالها الحكم عليها بالنجاح أو الاخفاق.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص السياسة التعليمية

ليس هناك موضع جدال حول أهمية السياسة التعليمية بصفة عامة، فوجود سياسة للتعليم يضمن توحد الفهم والتصرف، ويفرض نوعاً من الاتساق في كل جوانب العملية التعليمية وإدارتها، ويجعل من عملية اتخاذ القرار أمراً سهلاً؛ لأنها تحدد ما يجب عمله وتوفر المعايير اللازمة لمتابعة الأداء والرقابة عليه، وتقدم إطاراً للمحاسبية

[1] د. سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص35

[2] محمد علي حافظ، تطور السياسة التعليمية في المجتمع العربي، دار الكشاف، القاهرة ،1937، ص 109

[3] د. سنوسي شيخاوي، اصلاح السياسات التعليمية في الجزائر كألية لخلق بيئة جادبة للكفاءات الوطنية، مجلة صوت القانون، مجلد7، ع1، 2020، ص191.

لمن يخرج عن حدودها، وتعطى الأداء شكلاً نظامياً، وتقلل من حيرة العاملين عند مواجهة المواقف، وترشدهم وتقلل من عدم تأكدهم، وتقلل من فرص التخمين والاجتهاد الشخصي في تصرفاتهم.[1]

كما تستمد السياسة التعليمية أهميتها مما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، ويتبين ذلك فيما يلي:

1-تحدد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية، وتحويل هذه الأهداف إلى أغراض.

2- تساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغير المسئولين، حيث إنها تحتوي على مبادئ تحكم العمل، وقاعدة توضح طريقة تطبيق المبدأ.

3 - تتخذ كمعايير للتقويم، ففي ضوئها يتم الحكم على الأداء الفعلي.

4- تعتبر دستور عمل؛ لأنها تؤدى إلى الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوي وبالتالي تضمن عدم الانحراف عن الخط المحدد سلفاً.

5 - تقلل من حدة المركزية لأنها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا أو المركزية إلى المستويات الإدارية بصفة عامة، واللامركزية بصفة خاصة.

6 - يتم في ضوئها اتخاذ القرارات باعتبار أنها تمثل الإطار الذي يتخذ القرار في ضوئه.

7 - تساعد في عمليات المتابعة والرقابة، وهي قبل ذلك تساعد في توجيه العاملين وتنميتهم إداريا.[2]

8 -توفر نوعاً من الشعور بالأمن لدى العاملين، ودرجة من الاستقرار النسبي. لأنها لا تتغير بتغير المسئولين؛ كذلك تساعد على استقرار العمل والتنفيذ، ولو تغير المسئولون، حيث تحتوي على مواد تحكم العمل، وقواعد توضح طريقة تطبيق تلك المواد؛ مما يؤدي إلى الفهم الصحيح لمتطلبات العمل التربوي وضمان عدم الانحراف عن الخط المحدد مسبقاً.

9 - تشكل أساساً لتقويم الخطط القائمة والمقترحة. ففي ضوء السياسات التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي. حيث تتخذ كمعايير للتقويم

[1] سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص40

[2] عبد الجواد السيد بكر، التربية المقارنة والسياسة التعليمية، مطبعة السلام ،2007، ص 203 ص 204

10 – توفر الوقت والجهد والمال على كافة المستويات الإدارية والفنية.[1]

وهذا يوضح أهمية هذه الوظيفة من وظائف السياسة التعليمية، ويبين بالتالي أهمية السياسة التعليمية ومكانتها، والتأثير الذي تحدثه في المجتمعات.

خصائص السياسة التعليمية:

تتسم السياسة التعليمية بالعديد من الخصائص التي تمكنها من تحقيق الوظائف التي تؤديها بفاعلية. ومن تلك الخصائص:

1– أنها توجيهية وليست تفصيلية: فهي تركز على الأسس الثابتة الواضحة التي تتيح للعاملين حرية صنع المقررات المناسبة لما يوجههم من مواقف ومشكلات، وفي الوقت ذاته تشكل الإطار الذي يوجه تلك القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة.

2– أنها ثابتة ومتطورة: فهي ثابتة ومستقرة لا تتغير بتغير المسئولين لكونها مقبولة من جانب أكبر عدد من أطراف العمل التربوي.

لكي تتمكن السياسة التعليمية من التكيف والتوافق مع المتغيرات التي تحدث خاصة في عصر الازدهار الثقافي والمكتشفات. ولكي يتحقق للسياسة التعليمية الثبات والاستقرار لابد لها من خصائص أساسية من أهمها:[2]

أ – أن تعكس بصدق الصورة التي ينشدها المجتمع، وأن تتسق مع مخططات الدولة للتنمية، وأن تتناسب مع الإمكانيات المتاحة – مادية، وبشرية –وأن تتفق مع الاتجاهات النابعة من تاريخ المجتمع وفلسفته وتقاليده وآماله.

ب– أن تستغل كل الإمكانات المتاحة في التربية والتعليم، والتدريب لأقصى ما يمكن.

ج – أن تراعي السياسة التعليمية في كل الخطط والمناهج الدراسية تعميق المفاهيم الاجتماعية الصحيحة بكل الوسائل التطبيقية والنظرية، والعملية في حياة المعلم والمدرسة والمجتمع الذي يحيط بها.

د – أن تتحقق في السياسة التعليمية العدالة والاتزان، ومبدأ تكافؤ الفرص لينتفع بها كل مواطن بحسب قدراته.

[1] عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، نظام التعليم وسياسته، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،2012، ص172 ص173

[2] عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، نفس المرجع، ص175

هـ – أن تتضح فيها وظيفة المدرسة باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية، ومركز إشعاع للبيئة، وأن تتضح فيها كذلك رسالة المعلم، والعلاقة بين المدرسة والمجتمع؛ ليتحقق بذلك المزيد من العناية بجهود كل من المدرسة والبيئة في صناعة جيل الغد.

و – أن تهتم السياسة بكل شريحة في المجتمع ليرتفع بذلك الوعي، ويرقى مستوى القوى العاملة.

ز – أن تبين بوضوح أهمية العمل والإنتاج ليصبح التعليم حياً فيه حركة ونشاط ولذا وجب عليها الاهتمام بالتعليم الفني بأنواعه ومراحله المتعددة؛ لتلبية مطالب خطط التنمية.

ح – أن تتجه السياسة التعليمية في مجالاتها التنفيذية إلى اللامركزية، فتقتصر مهمة الوزارة على التخطيط العام والمتابعة والتقويم، وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ مواد السياسة بحسب حاجة كل بيئة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة التعليمية

تختلف اهداف السياسة التعليمية من دولة لأخرى سواء كانت الأهداف عامة أو خاصة، ولعل هدا راجع لتباين من حيت المعتقدات والقيم والعادات والإمكانيات المادية وحتى البشرية حيت أن صياغة أهداف السياسة التعليمية وتحديدها من بين أهم خطوات تنفيذ السياسة بطريقة فعالة ومن بين أهم الاعتبارات التي ينبغي أخدها من الحسبان لتحديد أهداف السياسة التعلمية ما يلي:[1]

1- باعتبار ان السياسة التعليمية جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة إد تؤثر فيها وتتأثر بها حيت أن اعداد المورد البشري وما يصاحبه من تعليم وتدريب ليس بالأمر الهين في بناء السياسة العامة للدولة والتخطيط لها نظرا لكونه الاساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو اليها الدولة وتسعى لتحقيقها.

2- تحقيق التجانس بين مختلف الأهداف لكافة الأنشطة والاهداف التربوية دلك أن النجاح في تحقيق العملية التعليمية يؤدي إلى ضمان سير مختلف القطاعات الأخرى على اعتبار ان التعليم هو قاعدة كافة القطاعات.

3- تحقيق الترابط ما بين أهداف العملية التعليمية من جهة وأهداف السياسة العامة لدولة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتفافية ...الخ من جهة أخرى بشكل يصب في الهدف المشترك ما بين مختلف السياسات.

[1] حياة فرد، تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر 2003-2013 مدكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة الجزائر، ص 38 ص 39

4- اختيار الاهداف بما يتوافق مع المصلحة العامة المعلنة للدولة على شكل خطط موضوعة لقطاعات أخرى لتشمل بدلك المبادئ العامة التوجيهية التي تقوم عليها السياسية العامة.

ادا يمكن القول إن تحديد أهداف السياسة التعليمية عملية موضوعية علمية تستند على منهجية واضحة المعالم.

1- مواجهة المشكلات التعليمية حيت تأتي السياسة التعليمية مرتبطة بوقائع المجتمع، تستجيب للمشكلات القائمة في النظام التعليمي من خلال طرح لسياسات بديلة يمكنها من التدخل في الوقائع المجتمعية المرتبطة بهده المشكلات[1]

2- التعرف على الفروق الفردية بين الطلاب وتوجيههم ومساعدتهم على النمو وفق قدراتهم واستعداداتهم.

المطلب الرابع: صنع السياسة التعليمية

1- مراحل صنع السياسة العامة التعليمية:

إن التطور التاريخي الذي عرفه مجال صنع السياسات التعليمية جعل سبل صنعها تختلف بين أساليب قديمة تعتمد على الفردية في صناعة هذه السياسة وبين أساليب حديثة يكون فيها صنع مثل هذه السياسات بشكل مشاركاتي يضمن مساهمة عدة فواعل وهي الفواعل ذات العلاقة بموضوع السياسة التعليمية وذلك ما ذهب إليه **معن محمود عياصرة** حيث يقول: "أما في العصر الحديث فقد أصبح تشكيل السياسات التربوية بأخذ شكله المميز كمقرر تعليمي موافق عليه ينبثق من عملية تشاورية مكثفة تحدث بين رسميين وغير رسميين".

وهنا يأتي دور الإدارة العامة لتقوم بعملية صنع السياسة التعليمية اعتمادا على إشراك الفواعل ذات العلاقة وذلك ما يمكن إدراكه من خلال إطار منظم يضمن تحقيق الأهداف، وبهذا الصدد يختلف الباحثون في تحديد المراحل الكفيلة بصنع السياسة التعليمية.

يصنف "**هوف** مراحل السياسة التعليمية إلى أربع مراحل أساسية هي كالتالي:[2]

[1] عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، نظام التعليم وسياسته، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،2012، ص170

[2] لقمان مغراوي، تقويم السياسة التعليمية الجزائرية 1976-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسة تخصص تنظيم السياسي واداري، سنة 2012-2013، جامعة الجزائر 3، ص46-47

1 مرحلة ظهور القضية وتحديد المشكلة: حيت التعرف على المشكلة هو بحاجة إلى عناية حكومية، تم تأخذ المشكلة مكانا لها على جدول الأعمال الرسمي، ومن تم وضع استراتيجيات محددة لمواجهة المشكلة

2 مرحلة تشكيل السياسة واقرارها: وهي تتضمن الكشف عن البدائل المختلفة وتبني الخيارات الأكثر ملائمة.

3– مرحلة تنفيذ السياسة: وهذا من خلال تبني جملة من البرامج أو تبني برنامجا بعينه.

4– مرحلة الانتهاء (التقييم): وهذا بسبب حل المشكلة، فإذا ما كانت النتائج غير مرضية فإنه يتوجب تعديل السياسة أو استبدالها.

يتضح من خلال هذا التصنيف أنها ذاتها مراحل السياسة العامة ولكن من خلال دمج المراحل أو إعطاء مسميات مخالفة لكن المضمون ذاته، بمعنى أنه نفس الميكانيزم الذي تقوم عليه السياسة العامة، وهذا طبيعي على اعتبار أن لهما نفس الخصائص كون الثانية أحد فروع الأولى.

كذلك يمكن أن تجد تصنيف آخر أكثر دمجا من الأول وهو يحدد 3 مراحل أساسية هي:[1]

1– مرحلة الاختيارات الرئيسية للسياسة التعليمية: ويتم فيها الاختيار من بين البدائل الكثيرة المتوفرة في الدولة بحسب أهميتها وأولويتها والوقت اللازم لتنفيذها والجدوى المتوقعة منها.

2– مرحلة اختيار الطرق العلمية اللازمة للتنفيذ مرحلة الاستراتيجية : في هذه المرحلة تتم صياغة الاختيارات السياسية في مجموعة من الإجراءات لتحديد ما يجب عمله وفقا للحالات التي قد تعرض في المستقبل، أي تحويل الاختيارات السياسية إلى خطوات عملية منظمة لتبدو أكثر وضوحا وأقرب إدراكا، ليسهل على القائمين على العملية التربوية تخطيط العناصر التي تسهم في إنجاز الأهداف والاختيارات الموضوعية لسياسة التعليم، مع مراعاة العوامل التي تطرأ أثناء التنفيذ و احتمالات حدوثها وعامل الزمن الذي تتطلبه لوضعها موضع التنفيذ، كما أن ذلك التحديد ساعد على تحديد الهدف المنشود والاعتمادات المالية المخصصة ومعايير الحكم.

ولا شك أن وصف هذه المرحلة بالاستراتيجية، هو وصف مطابق لها، إذ هي تحمل تصورا مستقبليا وتعمل على تحويل السياسة التعليمية من مبادئ وأهداف إلى واقع عملي من خلال التخطيط وجعلها موضع التنفيذ من خلال خطوات إجرائية محددة، ولأهمية ما يسند إلى هذه المرحلة يتوجب على الاستراتيجية ما يلي:

[1]عبد الحميد حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 178.

1. أن تكون شاملة لكل أشكال ومراحل التعليم.
2. أن تعبر عن تكامل بين سياسة التعليم وباقي السياسات القطاعية الأخرى.
3. أن تكون مستمرة ومسايرة لكل الأوضاع والمستجدات.

3- **مرحلة التخطيط**: وتسمى أيضا مرحلة الطرق والأساليب، وفيها يتم تسهيل العمل على المختصين الذين تناط بهم عملية اتخاذ القرارات، إذ يطلب منهم تنفيذ التعليمات التي تتضمنها الاستراتيجية، فيتم خلال هذه المرحلة حساب ما يلزم من مصاريف وميزانيات، وتوفير جميع المتطلبات المادية والبشرية والتقنية.[1]

وهناك من ذهب إلى القول إن السياسة التعليمية تمر بمراحل يمكن حصرها فيما يأتي ذكره[2]:

المرحلة الأولى: صناعة وصياغة السياسة التعليمية: تُعتبر السياسة التعليمية امتدادًا للنظام السياسي للدولة، حيث يتم صياغتها وتشكيلها نتيجة لاختيارات سياسية، لذا، تعكس السياسة التعليمية عادة الظروف والمناخ السائد في الدولة خلال فترة زمنية معينة.

المرحلة الثانية: إعلان وتبني السياسة التعليمية: تتضمن هذه المرحلة مجموعة من العمليات التي يشارك فيها قادة على مستوى سياسي وفني وإداري ذوي الصلة بالعملية التعليمية، وتُعد هذه المرحلة نقطة انتقال من المبادئ السياسية والأهداف والتوجهات العامة إلى التفاصيل العملية والمحددة بوضوح.

المرحلة الثالثة: تنفيذ السياسة التعليمية: في هذه المرحلة، يتم تحويل التصورات الذهنية والأفكار النظرية والقرارات، بالإضافة إلى المشروعات المشمولة في الخطط التعليمية، إلى إجراءات وأداءات تنفيذية يمكن تنفيذها على أرض الواقع في الميدان التربوي.

عموما إن مراحل رسم السياسة التعليمية هي ذاتها وإن اختلفت المسميات أو عدد المراحل فهي تلك العملية التي تنتقل فيها السياسة من مجرد أهداف ومبادئ أو مشاكل، عبر سلسلة من المراحل حتى تصبح واقعا ملموسا له آثار يمكن قياسها بغية الحفاظ على إيجابياتها وتعديل نقائصها. ما نشير إليه أيضا هو وجوب أن تكون المراحل متصلة ومتسقة فيما بينها، حتى نضمن حدا معينا من التناغم بين المراحل، الأمر الذي يكون مؤداه تحقيق السياسة التعليمية لأهدافها، لذلك ينبغي الحفاظ على دلك التسلسل المنطقي والعملي لمراحل بناء السياسة التعليمية حتى يكون النظام التعليمي في أفضل صورة.

---

[1] عبد الحميد حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 178

[2] موقع دراسة للاستشارات والدراسات، مقال الكتروني بعنوان "تحليل السياسات في مجال التعليم"، تاريخ النشر 1-7-2024، تاريخ تصفح 20-04-2025، على الوصلة https://drasah.com/Description.aspx?id=8408#

المبحث الرابع: رقمنة سياسات التعليم

يبحث التربويون باستمرار عن أفضل الطرق والوسائل لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية لجذب اهتمام الطلبة وحثهم على تبادل الآراء والخبرات. وتعتبر تقنية المعلومات ممثلة في الحاسب الآلي والإنترنت من أنجح الوسائل لتوفير هذه البيئة التعليمية الثرية، حيث يمكن العمل في مشاريع تعاونية بين مدارس مختلفة، ويمكن للطلبة أن يطوروا معرفتهم بمواضيع تهمهم من خلال الاتصال بزملاء وخبراء لهم نفس الاهتمامات.

وتقع على الطلبة مسؤولية البحث عن المعلومات وصياغتها مما يطور مهارات التفكير لديهم، أما بالنسبة للمعلمين فإن الاتصال بالشبكة العالمية تمكن المعلم من الوصول إلى خبرات وتجارب تعليمية يصعب الوصول إليها بطرق أخرى، فاستخدام هذه التكنولوجيا تزيد من فرص التعليم وتمتد بها إلى مدى أبعد من نطاق المدارس، وهذا ما عرف بمسمى رقمنة التعليم الذي يعد من أهم ميزات مدرسة المستقبل.

المطلب الأول: أهمية الرقمنة في السياسة التعليمية

تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحديث وزيادة فعالية التعليم، لتحقيق أهداف التنمية البشرية والتنمية الشاملة المستدامة، وتتمثل هذه المساهمات التي توفرها التكنولوجيا المعلوماتية والتعليمية المرتبطة بتوظيف الرقمنة التعليمية في العوامل التالية: [1]

1- زيادة فعالية العملية التعليمية: معظم الأبحاث والدراسات تؤكد أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة ملائمة في عناصر العملية التعليمية تسهم في زيادة فعاليتها وتحسين جودة مخرجاتها مما يعود بالإيجاب على المجتمع ككل.

2- توفير بيئة تعليمية عالية الجودة: إن امتلاك بنوك معلومات متخصصة يساعد في تحسين جودة العملية التعليمية والولوج للمعرفة واستخدامها في مجالات البحث العلمي مما يسهم في إثراء المعرفة الإنسانية وتقديم حلول فعلية للمشكلات التي يتخبط فيها المجتمع والرقي به لمواكبة المجتمعات المتقدمة.

3- تحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي: إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في العملية التعليمية يساعد الجامعة على أداء وظائفها وتحقيق أهدافها[2]

[1] فنور نجاة، واخرون، الرقمنة في التعليم العالي وتحديات التعليم عن بعد في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م8، ع4، 2023، ص251

[2] فنور نجاة، مرجع سابق، ص251

4- توسيع نطاق العملية التعليمية: فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تحرر العملية التعليمية من حدود الزمان والمكان وتسمح بالتواصل بين الأساتذة والطلبة والولوج إلى المعرفة في أي وقت ومن أي مكان تصل إليه شبكة الأنترنت كما توسع دائرة الأشخاص الراغبين في استكمال تعليمهم العالي كالموظفين والنساء الماكثات في البيت وتشجيعهم على التزود بالمعرفة.[1]

5- قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي: إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يسهم في عصرنة العملية التعليمية التقليدية القائمة بشكل أساسي على المتلقين من قبل الأستاذ إلى نظام تعليمي معاصر يرتكز على تطوير قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي، مما يؤدي إلى تكوين إطارات بشرية ذات كفاءة عالية، لهم القدرة على رفع التحديات التي يعرفها سوق العمل والمجتمع ككل.

6- إضفاء الشفافية: تلعب الرقمنة دورا كبيرا في القضاء على كل أنواع البيروقراطية الإدارية التي لطالما أثقلت كاهل الأساتذة والطلبة دون وجه حق، كما تعمل على إضفاء نوعا من الشفافية في مختلف التعاملات الإدارية وتمنح لكل ذوي حق حقه، فالرقمنة تعد وسيلة ناجحة لتطوير وتكريس مبدأ المساواة في الفرص بين مختلف الفاعلين في العملية التعليمية.[2]

يحتاج التحول الرقمي بشكل عام على بنية تنظيمية حديثة ومرنة وقيادات إدارية الكترونية واعية تساند التطوير والتغيير وتدعمه وتتعامل بكفاءة مع تكنولوجيا المعلومات وتكون قادرة على الابتكار وهندسة ثقافة التحول الرقمي.

المطلب الثاني: خصائص وأنماط رقمنة التعليم

1- خصائص رقمنة التعليم:

لا يمكن تحقيق أهداف الرقمنة إلا من خلال أهم هذه الخصائص:

1- **سهولة الوصول إليها:** طالما أن هذه العناصر يمكن نشرها وتحميلها على الانترنت فبالتالي سيسهل الوصول إليها وتوظيفها في مواقف تعليمية مختلفة.

2- التوظيف واعادة الاستخدام: من الممكن إجراء بعض التعديلات البسيطة على محتوى عنصر من عناصر التعليم وبالتالي يمكن إعادة استخدامه في موقف تعليمي آخر.[3]

[1] انيس عبد الخالق رشراش واخرون، تكنولوجيا التعليم وتقنياته الحديثة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2008، ص 281

[2] شلغوم سمير، الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية، الملتقى الوطني "دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، مارس 2020، الجزائر، ص 13

[3] ليلى ايديو. تقنية التعليم الرقمي وتطبيقاتها في العملية التعليمية مجلة الاناسة وعلوم المجتمع، الجزائر،2019، العدد 5، ص 36

3- الملائمة: وذلك عن طريق إتاحة التعلم دون الالتزام بالانتقال والحضور الفعلي، وامكانية ايصال المعرفة من خلال وسائط مختلفة مرئية او مسموعة أو مقروءة مما يسمح بنقل العملية التعليمية من المعلم الى المتعلم وجعله محور العملية التعليمية.

4- التفاعل: حيت تخلق بيئة التعلم الرقمية بيئة تعليمية تفاعلية باستخدام تقنيات ووسائط تكنولوجية متعددة، من خلال تبادل الخبرات وتجعل المتعلم فعالا وايجابيا طوال الوقت من خلال تفاعله مع زملائه، كونها تتيح التفاعل للمتعلم الذي لا يستطيع التفاعل وجها لوجه.

5- التنوع: تعد الوسائل المستخدمة (النصوص، صور، فيديو، صوت، فيديوهات مرئية) توفر تعدد مصادر التعلم التي تتناسب مع أسلوب التفضيل المعرفي لكل متعلم.

6- التكافؤ: حيت تمنح فرصا متكافئة لجميع الفئات العمرية مع مراعاة الفروق الفردية وتقديم فرصة التعلم لدوي الاحتياجات الخاصة.[1]

2- أنماط رقمنة التعليم:

1-التعليم الرقمي المباشر: ويتمثل في الاساليب والتقنيات التعليمية المعتمدة على الشبكة العالمية للمعلومات قصد إيصال مضامين تعليمية للمتعلم في الوقت الفعلي والممارس للتعليم أو التدريب.

2- التعليم الرقمي غير المباشر: وهو الذي يتمثل في عملية التعلم من خلال مجموعة الدورات التدريبية أو الحصص المنظمة، ويعتمد هد النوع في حالة وجود ظروف لا تسمح بالحضور الفعلي للفرد المتعلم.[2]

المطلب الثالث: أسباب الاعتماد على الرقمنة التعليمية

يعتبر التغير المستمر سمة جوهرية من سمات عصر الرقمنة ولكون التعليم الالكتروني أداة من أدوات عصر الرقمنة، فان مبدأ الحداثة والاجرائية سيكون من أهم المبادئ التي تحكم سياق عملية الرقمنة التعليمية فسيكون بمقدرة كل متعلم الحصول على أحدث المعلومات وأكثرها ارتباطا بالموضوع الذي يدرسه أو يتعلمه والحصول

[1] امنة جباري، نوفيل حديد، المنصات الرقمية ومساهمتها في التعليم عن بعد، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد12، العدد2، 2024، ص180

[2] ليلى ايديو، مرجع سبق ذكره، ص37

على أحدث المعلومات سيزيد من مصداقية وموثوقية الرقمنة التعليمية، وهذا من أسباب الاعتماد على الرقمنة التعليمية كما يمكن أن نلخصها في العناصر التالية:

1 – تساعد على استقالالية الطالب وتتيح له عدة خيارات من أجل تحقيق أهدافه

2 – تساعد الطالب على بناء المعرفة عند إيجادها وتعلمه طرق البحث الدقيق والسريع على شبكة الانترنت

4– حاجة الطالب لاستخدام أجهزة الحاسوب والأنترنت التي تساعدهم على توفير عملية التعلم

5– استخدام الطالب للأشرطة التعليمية، فمن الممكن أن يعيد الطالب مشاهدة الشريط أو أن يوقفه وهي من تكنولوجيا التعليم.

6– تنمية قدرات المتعلم ودافعيته للمبادرة والاعتماد على النفس في التعليم المستمر، كما أن التكرار والممارسة العملية من أهم الخصائص التي يعتمد عليها التعليم الإلكتروني، فالمتعلم يمكنه الرجوع إلى العديد من المجالات في أي وقت إلى أن يكتسب المهارات والمعارف التي يحتاج إليها من خلال استخدام البرامج التعليمية الرقمية وبالتالي نضمن وصول التعليم لكل متعلم حسب سرعته وقدراته في التعلم.[1]

7– توفر خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة، كالبحث الانتقائي للمعلومات، والخدمة المرجعية الرقمية، والترجمة الالية وغيرها من الخدمات الالية التي يمكن أن تظهر نتيجة للتطورات المتلاحقة في مجال الرقمنة.

8– الارتقاء بمستوي البحث العلمي من خلال الارتقاء بخدمات المعلومات المقدمة.[2]

8– التحول نحو التعليم الالكتروني، وظهور ما يسمى بالمدارس الذكية التي تتطلب حوسبة جميع العمليات داخل هذه المدارس بما فيها الجوانب الادارية.

9– الاستجابة لتحقيق ضرورة الاتصال المستمر بين العاملين في القطاع التربوي مع اتساع نطاق العمل، ازدياد عدد المتمدرسين والقوى البشرية العاملة في المدرسة مما يستدعى وجود نظام الكتروني يسهل التعامل معهم.[3]

[1] دريوش وداد، التعليم العالي في ظل نظام الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2 ،2019، ص 164

[2] مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع تجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة مراجعة المعلومات العلمية والتقنية، العدد 01، الرياض، السعودية، 2011، ص24

[3] مسعود صحراوي، من قراءات المركز، المركز الوطني للوثائق التربوية ،2018، ص 226

المطلب الرابع: مزايا تطبيق الرقمنة التعليمية

تتمثل مزايا تطبيق الرقمنة التعليمية في مايلي:[1]

1- زيادة إمكانية الاتصال بين الطلبة: فيما بينهم، وبين الطلبة والمدرسة، وذلك من خلال سهولة الاتصال ما بين هذه الأطراف في عدة اتجاهات مثل مجالس النقاش، البريد الإلكتروني، غرف الحوار. ويرى الباحثين أن هذه الأشياء تزيد وتحفز الطلاب على المشاركة والتفاعل مع المواضيع المطروحة.

2- المساهمة في وجهات النظر المختلفة للطلاب: المنتديات الفورية مثل مجالس النقاش وغرف الحوار تتيح فرص لتبادل وجهات النظر في المواضيع المطروحة مما يزيد فرص الاستفادة من الآراء والمقترحات المطروحة ودمجها مع الآراء الخاصة بالطالب مما يساعد في تكوين أساس متين عند المتعلم وتتكون عنده معرفة وآراء قوية.

3- الإحساس بالمساواة: بما أن أدوات الاتصال تتيح لكل طالب فرصة الإدلاء برأيه في أي وقت ودون حرج، خلافاً لقاعات الدرس التقليدية التي تحرمه من هذا الميزة إما لسبب سوء تنظيم المقاعد، أو ضعف صوت الطالب نفسه، أو الخجل، أو غيرها من الأسباب، هذا النوع من التعليم يتيح الفرصة كاملة للطالب لأنه بإمكانه إرسال رأيه وصوته من خلال أدوات الاتصال المتاحة من بريد إلكتروني ومجالس النقاش وغرف الحوار؛ وقد أثبتت الدراسات أن النقاش على الخط يساعد ويحث الطلاب على المواجهة بشكل أكبر.

4- سهولة الوصول إلى المعلم: أتاح التعليم الإلكتروني سهولة كبيرة في الحصول على المعلم والوصول إليه في أسرع وقت وذلك خارج أوقات العمل الرسمية، لأن المتدرب أصبح بمقدوره أن يرسل استفساراته للمعلم من خلال البريد الإلكتروني، وهذه الميزة مفيدة وملائمة للمعلم أكثر بدلا من أن يظل مقيداً على مكتبه. وتكون أكثر فائدة للذين تتعارض ساعات عملهم مع الجدول الزمني للمعلم، أو عند وجود استفسار في أي وقت لا يحتمل التأجيل.

5- تطبيق مصادر التدريس بطرق مختلفة: من الممكن تلقي المادة العلمية بالطريقة التي تناسب الطالب فمنهم من تناسبه الطريقة المرئية، ومنهم تناسبه الطريقة المسموعة أو المقروءة، وبعضهم تتناسب معه الطريقة العملية.[2]

[1] أحمد علي الراضي، التعليم الالكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 30

[2] راي علي، أهمية التعلم الالكتروني خصاصه وأهدافه ومميزاته وسلبياته، مجلة العرب، المجلد 07، عدد خاص01 ،2020، ص 187

6- ملائمة مختلف أساليب التعليم: التعليم الإلكتروني يتيح للمتعلم أن يركز على الأفكار المهمة أثناء كتابته وتجميعه للمحاضرة أو الدرس، وكذلك يتيح للطلاب الذين يعانون من صعوبة التركيز وتنظيم المهام الاستفادة من المادة وذلك لأنها تكون مرتبة ومنسقة بصورة سهلة وجيدة والعناصر المهمة فيها محددة.

7- تقليل حجم العمل في المدرسة: التعليم الالكتروني وفر أدوات تقوم بتحليل الدرجات والنتائج والاختبارات وكذلك وضع إحصائيات عنها وبمكانها أيضا إرسال ملفات وسجلات الطلاب إلى مسجل الكلية.

8-توفر المناهج طوال اليوم وفي كل أيام الأسبوع (24 ساعة في اليوم 7أيام في الأسبوع): هذه الميزة مفيدة للأشخاص الذين يرغبون التعليم في وقت معين وذلك لأن بعضهم يفضل التعلم صباحاً والآخر مساءاً، كذلك للذين يتحملون أعباء ومسئوليات شخصية، فهذه الميزة تتيح للجميع التعلم في الزمن الذي يناسبهم.

9- تعزيز الوصول: هو أحد أسباب رقمنة مصادر المعلومات حيث أن هناك حاجة ملحة من قبل المستفيدين للحصول على هذه المصادر خاصة لدى المكتبات ومراكز الأرشيف حيث تكون الرغبة في تعزيز الوصول إليها وتلبية احتياجات المستفدين.[1]

10-عدم الاعتماد على الحضور الفعلي: لا بد للطالب من الالتزام بجدول زمني محدد ومقيد وملزم في العمل الجماعي بالنسبة للتعليم التقليدي، أما الآن فلم يعد ذلك ضرورياً لأن التقنية الحديثة وفرت طرق للاتصال دون الحاجة للتواجد في مكان وزمان معين لذلك أصبح التنسيق ليس بتلك الأهمية التي تسبب الإزعاج.[2]

11-سهولة وتعدد طرق تقييم تطور الطالب: وفرت أدوات التقييم الفوري على إعطاء المعلم طرق متنوعة لبناء وتوزيع وتصنيف المعلومات بصورة سريعة وسهلة للتقييم.

12-تقليل الأعباء الإدارية بالنسبة للمعلم: التعليم الإلكتروني يتيح للمعلم تقليل الأعباء الإدارية التي كانت تأخذ منه وقت كبير في كل محاضرة مثل استلام الواجبات وغيرها فقد خفف التعليم الإلكتروني من هذا العبء، فقد أصبح من الممكن إرسال واستلام كل هذه الأشياء عن طريق الأدوات الإلكترونية مع إمكانية معرفة استلام الطالب لهذه المستندات.[3]

---

[1] جون مكلوني وآخرون، إرشادات ومشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف، تر: هبة ملحم، سلسلة ترجمة معايير 32 الأقلام الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ط 2013، ص15

[2] راي علي، مرجع سبق ذكره ص187

[3] أحمد علي الراضي، مرجع سابق، ص32

14-زيادة قدرة وإنتاجية المدارس والجامعات في التعلم والتدريس وتحقيق المستقبل الوظيفي الذي يطمح إليه الطلبة كما توفر فرص للطلبة للقيام بمشاريع ودراسات مفيدة للبيئة العامة داخل وخارج المدرسة أو الجامعة[1].

-مميزات الرقمنة على نظام الادارة [2]

1- جودة التصميم التعليمي وكفاءته وتعدد أساليب عرض المعلومة.

2- توظيف التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى زيادة فاعلية الادرة المدرسية، وتخفيف الأعباء الكتابية والروتينية، حفظ ملفات الطلبة، وتسهيل عمليات قبولهم وتسجيلهم، وإصدار شهادات النجاح والتخرج، وعمل احصائيات وإصدار التقارير، والمساعدة في عمل الجداول والحصص المدرسية، تسهيل عمليات المراسلات وتخزينها وطباعتها.[3]

3- تعزيز القدرة التنافسية لإدارات المدارس بمختلف انواعها، وما يتبع ذلك من دفع لعملية الإدارية من حيث الكم والنوع.

4- مساعدة الإدارات التعليمية في التغلب على نقص المعلمين والتغلب على مشكلة الدروس الخصوصية.[4]

-سلبيات عمليات الرقمنة:

1- تتمثل سلبيات الرقمنة عموما في ضرورة متابعة ومسايرة التطورات الخاصة بالعتاد والبرمجيات.

2-تتطلب هذه التكنولوجيا استثمارات مالية كبيرة لرقمنة الرصيد الوثائقي من جهة ولإجراء البحث الوثائقي من جهة أخرى

3-مجهودات بشرية متواصلة تتعلق بتحويل المعطيات المرقمنة ومراقبتها بإستمرار ومراقبة كل التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات من طرف الارشيفي.[5]

4-تحتاج لمدرس يلعب دور الموجه والمرشد في الحصول على المعلومات الملائمة لمهام التعليم والتعلم، فالمدرس اليوم تحول من كونه مصدر للمعلومات إلى مستشار معلوماتي.

---

[1] لخضر فردي، استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم وأثرها على مهام الأستاذ الجامعي، مجلة RIST19، ع1، ص96

[2] مسعود صحراوي، من قراءات المركز، المركز الوطني للوثائق التربوية ،2018، ص 195

[3] رائد عبد الله المواجدة، التعلم المحوسب والتفكير الإبداعي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

[4] عطاوي الطيب، الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم " دراسة لواقع استخدام الانترنت في المدارس الجزائرية"، المربي المجلة الجزائرية للتربية، تصدر عن المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، ع 24، ص34

[5] سعد الزهري، الشراكة بين المكتبيين والأرشفيين: وقائع المؤتمر 17 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلوات، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر، 2006، ص 222

5- تتطور أجهزة الحاسوب باستمرار مما يجعل وجود برامج جاهزة لجميع أنواع الأجهزة غير ممكن وبذلك نضطر لتغيير الأجهزة باستمرار وهذا مكلف ماديا.[1]

خلاصة الفصل

في الأخير إن الرقمنة ليست خيارا في السياسات التعليمية بل ضرورة للبقاء في سوق تنافسي متزايد التغير، يمثل هدا التحول فرصة للمؤسسات لتحقيق النمو والابتكار والاستعداد للمستقبل من خلال تبني تكنولوجيا وتطوير المهارات والبنية التحتية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي بنجاح.

ولنجاح الرقمنة في المؤسسات التعليمية مرهون بجهود الجهات الفاعلة من الطلبة والأساتذة والإدارة، أي جميع العناصر الفاعلة ولا تقتصر العملية على الجانب الإداري فقط.

ولضمان سياسة تعليمية ناجحة يمكننا تبني تعليم مدمج من خلال التواصل المباشر بقاعات المحاضرات وعبر استخدام مختلف الوسائل الأنترنيت والتطبيقات المختلفة وتقديم دورات وتكوين في هذا المجال لمختلف الفصول قصد مواكبة التطورات التكنولوجيا الحديثة، وبصفة عامة إن استخدام التكنولوجيا المتطورة في التعليم تعد معيارا أساسيا لقياس تقدم الأمم والشعوب.

[1] د. لمين زايدي، رقمنة العملية التعليمية في المنظومة التربوية الجزائرية، مجلة العروي للسانيات العرفنية وتعليمة اللغات، المجلد1 العدد02، 2021، ص 38

الفصل الثاني

واقع السياسات التعليمية في الجزائر

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي للرقمنة و السياسة العامة و السياسة التعليمية وتوضيح عملية رقمنة السياسات التعليمية في الفصل الأول، سنتطرق في هدا الفصل لواقع السياسة التعليمية في الجزائر وذلك من خلال اللمحة التاريخية للسياسة التعليمية في الجزائر التي تكون في ثلاث محطات متباينة فكل عهد بمميزاته وأهدافه، والتطرق ايضا لمعالم السياسة التعليمية الجزائرية من قيم اساسية والأسس السياسية والاجتماعية والتعرف ايضا من خلال هدا الفصل لصانعي السياسات التعليمية في الجزائر بمضمونها ومراحل اعدادها والفواعل المساهمة، وفي الأخير تطرقنا لأهم الاصلاحات التي مرت بها السياسة التعليمية في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة التعليمية في الجزائر

المطلب الاول: السياسة التعليمية في الجزائر خلال فترة العهد العثماني

ان الحديث عن السياسة التعليمية قبل الاحتلال يقود دوما للحديث في وضعية التعليم خلال هاته الفترة، حيث تشير جل الكتابات الى كون الجزائريين جلهم متعلم وله مستوى تقافي ان لم نقل جيدا فهو مقبول.[1]

كان التعليم في العهد العثماني منتشرا رغم بساطته لكنه كان على أحسن حال منتشرا في المدن والقرى والارياف انتشارا ملحوظا؛ وعندما نتمعن في السياسة التي كانت قائمة انداك فيما يخص التعليم، فكما يقول الدكتور **أبو قاسم سعد الله** "ان كان لهده السلطة سياسة فهي عدم التدخل في شؤون التعليم ".[2]

فالتعليم في هذه المرحلة كان مستقلا عن الدولة، فلم يكن هناك وزيرا مكلفا بالتعليم بل يعتمد أساسا على الاوقاف، وكانت ممارسة التعلم تتم بحرية تامة، وكان التواقون الى أساتذية لا يمتحنون لاتبات كفاءتهم العلمية او التعليمية، وانما يكفيهم ما كان يشيع عنهم من علم غزير وخلق فاضل، فالسياسة التي اعتمدتها السلطات العثمانية فيما يخص التعليم هو عدم التدخل في شؤون التعليم والميزانية المخصصة لهذا القطاع تتكفل بها الأوقاف والصداقات.

ما يسجل أيضا خلال العهد العثماني هو وجود شبه سياسة فيما يخص تبادل الأساتذة مع البلاد الاسلامية الاخرى، حيت سمح العثمانيين للعلماء غير الجزائريين باستيطان الجزائر والتدريس والتوظيف بها كما سمحوا للطلبة الجزائريين بنشد العلم بالمعاهد الاسلامية خارج الوطن. [3]

وكانت المدارس في الجزائر بالمدن الداخلية وحتى في اواسط القبائل كثيرة ففي الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، وكان الاطفال الدين يزاولون فيها تعليمهم أعمارهم ما بين السادسة والعاشرة يتعلمون فيها مبادئ القرءان والكتابة يجري التعليم فيها مجانا.[4]

---

[1] لقمان مغراوي، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية العلوم السياسية والعالم، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة ،2004-2005، ص16

[2] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الاسلامي، ط1998،1، ص314

[3] إبراهيم بوترعة، التربية والتعليم بين الامس واليوم "خضائص التعليم في الجزائر وتطور الفكر التربوي"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص152

[4] عبد المجيد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1900، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2009، ص 214

إضافة إلى ذلك خلال العهد العثماني نجد مهنة التعليم مهنة غير مرغوب فيها فهي لا تجلب لصاحبها إلا الفقر بسبب الأجور الضعيفة.[1]

يتبين مما ذكر خلال العهد العثماني هو انعدام شبه كلي لما يمكن ان نسميه سياسة تعليمية، وهدا راجع لعدم اهتمام بهذا المجال كونه لا يمتل استثمارا مربحا، أي انه لا يجني ربحا ماديا، وهدا الاخير هو هدف العثمانيين بدليل انهم قاموا بتخصيص وتحويل الأوقاف المخصصة للتعليم لأغراض اخرى غير الغرض المخصص له لاكن الامر الذي لا يختلف اثنان هو ان اغلبة الجزائريين يعرفون القراءة والكتابة، ولهم نصيب في حفظ القران الكريم.

ومهما كان السبب فإن المؤكد هو أن أغلب الجزائريين كانا متعلمين بشهادة جنرالات فرنسا حين بداية عهدها بالجزائر، وكدا بعض المؤرخين حيث يعطي **ميشال هابار** العدد مائة وهو عدد المدارس الموجود في مدن الجزائر، و86 بمدينة قسنطينة و50 بمدينة تلمسان، و10 جامعات عبر التراب الجزائري عام 1830.[2]

المطلب الثاني: السياسة التعليمية في الجزائر أتناء الاحتلال

ان هده المرحة كانت قاسية في تاريخ الجزائر نظرا لنتائجها السلبية التي ظهرت مع مرور الزمن، فكان هدف سياسة فرنسا في الجزائر هو تكوين جيش من الجزائريين يكون موالي لها، فلهدا السبب أصبح كل ما يتعلق بالمدارس العربية والفرنسية والتعليم العربي الاسلامي تحت سيطرة الادارة الاستعمارية نظرا لأهمية هدا القطاع الاستراتيجي وجعلت هدفا لهدا القطاع وهاته السياسة هو القضاء على الشخصية الوطنية ومحو ثقافتها، ونشر الثقافة الفرنسية بدلا منها.[3]

تميز المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر بعدم وجود سياسة تعليمية وتربوية موجهة لنشر التعليم بين الجزائريين وكانت تسود هذه الفترة إلى جانب العمل العسكري أراء متناقضة لكنها متفقة في أغراضها حول ما إذا كان يجب تعليم الجزائريين أو عدم تعليمهم؛ فالرأي الأول يرى ضرورة تعليم الجزائريين وكسبهم للصالح الفرنسي، لأن تركهم في الجهل يسبب وجود جيش من المتعصبين الدينين، بناء على رأيهم أما الطرف الثاني والمعارض لتعليمهم يرى فيهم أعداء يجب ابعادهم الى المناطق النائية والصحراوية.

---

[1] أبو قاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص317

[2] بلقاسم قرياش، التعليم ومؤسساته في الجزائر العثمانية 1700-1830م، مجلة العيار، مجلد28، عدد1، سنة 2024، ص769

[3] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الامة، ط1 1999، ص48

وعموماً ترتكز السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائـر على ثلاثة محاور وأهداف أساسية هي الفرنسة والتنصير واخيرا الادماج وبطريقة أخرى يمكننا القول بأن الفرنسة والتنصير هما وسيلتان أو هدفان تكتيكيان للوصول الى الهدف الاستراتيجي وهو الادماج في المجتمع الفرنسي. [1]

ونظرا لسياسة فرنسا الرامية الى خلق مجتمع علماني يسهل دمجه قلصت عدد المدارس القرآنية وأغلقت العديد من المدارس والزوايا خاصة بعد صدور قانون 18-10-1892 الذي ينص على عدم فتح أي مدرسة الا برخصة من السلطات الفرنسية مع تشديد الشروط وإذا منحت الرخصة فانه يمنع منعا باتا تدريس تاريخ الجزائر؛ مع تحديد عدد معين من التلاميذ ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف رفع العدد.[2]

تم تأسيس ابتدائيات أولية من 1850، وقسم التلاميذ الى تلات فئات الصغار والمتوسطون والكبار، وكان مضمون التعليم مشابها للتعليم في المدارس العربية الفرنسية، ضف ان تمويل هدا التعليم كان من خزينة الدولة ومداخيل الزراعة.

يمكن تلخيص المدارس التي تم انشاؤها في الجدول الاتي، وهو يبين التطور النوعي والكمي الذي عرفته المدارس الفرنسية بالجزائر ابتداءا من 1850 الى غاية 1901 اد الملاحظ هو زيادة عد التلاميذ وحتى المدارس في الفترة ما بين 1852 و1870 على وجه الخصوص وهو عهد الإمبراطورية التي اوصى فيها نابليون الحاكم العام ماكماهون بترقية العلم، وهدا الاخير عمل بمرافقة مدير التربية والتعليم بالجزائر انداك دولاكروا على جعل برامج التعليم موافقة للفرنسية، مع ضرورة اعطاء مكانة خاصة للغة العربية، وإعطاء نفس للتعليم الاسلامي

[1] Conseil Supérieur de l'éducation. Les principes généraux de la nouvelle politique éducative et de la forme de l'enseignement fondamental l. alger. Mars.1998 p 09.

[2] عدنان مهدي، التعليم في الجزائر أصول وتحديات، المثقف للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص23

الجدول رقم 01: تصنيف المدارس المنشأة بموجب القوانين الفرنسية[1]

الرقم	نوع المدرسة	العدد	السنة	عدد التلاميذ	الملاحظة
1	المدارس العربية الفرنسية	06 ذكور 3 بنات	1850	/	الفرض هو ادماج المجتمع الجزائري
2	المدارس الاسلامية الحكومية	المدية 3 تلمسان قسنطينة	1850	العدد = 76 طالب بحلول سنة 1888 بعد تحويل معهد المدية الى البليدة ثم العاصمة	تكوين يخص الأدب العربي والقانون يسيرها مدير فرنسي + مدرس فرنسية + 2 جزائريين
3	المدارس العربية الفرنسية	18 مدرسة	1865	700 تلميذ	الادماج
4	المعاهد العربية الفرنسية	1	1857	/	تكوين ضباط وإطارات جزائريين من أبناء الأشراف والقياد
5	مدرسة المعلمين Ecole normal d'alger	1	1865	/	تكوين معلمين على دراية بالعربية وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري
6	الثانوية الإمبراطورية العربية الفرنسية	3	1867	150 تلميذ بظام إقامي بثانوية العاصمة	في 1867 أنشأت ثانوية قسنطينة 1868 بالعاصمة 1870وهران
7	مدرسة الفنون والحرف	1	1867	/	مدرسة بعين الحمام لتكوين المهنيين
8	المدارس العربية الفرنسية	36	1870	13000	تضاعف العدد بداية ثم تقهقر لتغير السياسة المشجعة للتعليم
		16	1880	3172	
9	المدارس العليا للقانون Ecole superieure de droit musulan	/	1876	142 تلميذ	هي نفسها المدارس الإسلامية الحكومية تم تغيير التسمية وتوظيف ست أساتذة نصفهم جزائريين
			1885	57 تلميذ	
10	المدارس الدينية	21	1901	1039 تلميذ	أغلبهم بمنطقة جرجرة والأوراس وبني مزاب

[1]لقمان مغراوي، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، مرجع سابق، ص121

فلنأخذ على سبيل المثال إحصائيات سنة 1895 أي ست سنوات بعد صدور المرسوم المؤرخ في 1889.02.13 والمتعلق بإجبارية التعليم الفرنسي أي بعد وقت كاف لتحضير الأحكام التطبيقية في الميدان، نجد أنها كانت كما يلي:[1]

1-عدد الأطفال ذكور وإناث الذين في سن الدراسة من 6 إلى 13 سنة: 535.389

2-عدد المسجلين ذكور وإناث في المدارس الابتدائية: 10.631.

3-النسبة المئوية: 2 % أي كان طفلان مسجلين من مئة والباقي في الشوارع.

فأصبحت نسبة انتساب التلاميذ ضئيلة للغاية سيما إذا قارناها بنسبة التلاميذ الفرنسيين الذين كانوا يترددون إليها في أواخر القرن التاسع عشر.

الجدول رقم 02: مقارنة بين نسبة التلاميذ الجزائريين والفرنسيين.[2]

الجنسية	عدد الأطفال في سن الدراسة	عدد المسجلين	النسبة
جزائرية	633.190	24565	3.84%
فرنسية	93.531	78531	84%

نلاحظ أن عدد المسجلين الفرنسيين يفوق بأكثر من ثلاث أضعاف عدد المسجلين الجزائريين

فبقيت النسبة المئوية تتراوح ما بين3 و4 بالمئة وبقي التعليم على حاله.

[1] الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، 1993، ص18

[2] جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج2، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 36

لعل الفترة التي كانت بين الحربين العالميين الأولى والثانية، سجل ركودا وانخفاضا في عدد التلاميذ الى غاية 1920 فبعدما كانت سنة 1914 يعادل 48750 انخفض بحوالي 6000 حسبما يبينه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 03: تطور عدد التلاميذ من 1915 الى 1945

السنة الدراسية	التلاميذ الذكور	التلاميذ الإناث	المجموع
1916-1915	39.608	4.418	44.026
1926-1925	50.895	7.093	57.988
1931-1930	59.329	8.410	67.739
1940-1939	92.438	21.679	114.117
1945-1944	88.859	19.804	108.663

الشكل رقم 01: أعمدة توضح تطور عدد تمدرس الأطفال 1915-1945

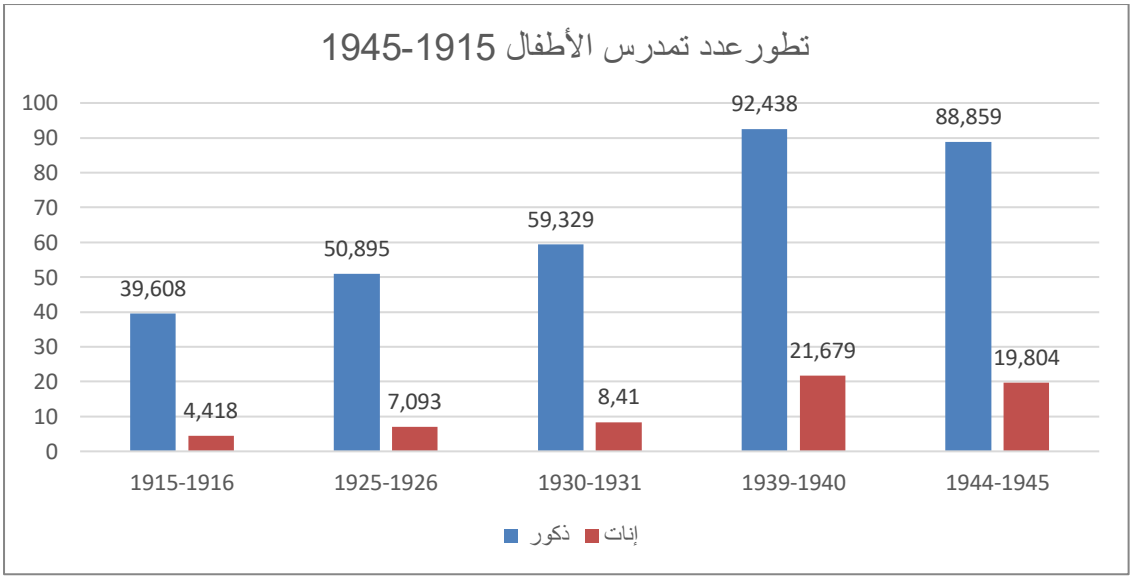

مصدر الشكل رقم1: من اعداد الطالبان استناذ على معلومات كتاب صديق تاوتي تكوين الإطارات من أجل التنمية

[1] الصديق تاوتي، تكوين الإطارات من أجل التنمية، دار الأمة، ط1، 2001 م، ص12

الجدول رقم 04: يوضح عدد التلاميذ من سنة 1945 الى 1954[1]

عدد التلاميذ					
السنة الدراسية	المسلمون		غير المسلمين		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1946-1945	105.080	32.454	68.488	39.349	275.371
1947-1946	120.000	39.952	70.559	69.347	299.858
1948-1947	134.252	42.906	72.064	69.363	318.585
1949-1948	142.670	46.903	71.601	70.502	331.676
1950-1949	159.469	53.103	70.897	71.087	354.556
1951-1950	173.602	60.698	73.123	73.739	381.162
1952-1951	184.451	67.788	73.813	74.373	400.425
1953-1952	201.579	74.043	74.343	74.321	424.286
1954-1953	221.136	82.879	75.790	75.790	455.595
1955-1954	236.859	91.062	79.068	79.062	486.751

ان السياسة الفرنسية في المجال التعليمي كانت في مجملها قائمة على الاسس التالية:

1-محاربة اللغة والثقافة العربية

2- نشر الفرنسية في جميع اطوار التعليم مع اعتبارها لغة أصيلة وأن اللغة العربية هي اللغة الاجنبية.

3- التشكيك حول الهوية الجزائرية كونها عربية وإسلامية ذات البربري لا صلة لها بالعروبة ولا الاسلام.

4- تدريس جغرافية فرنسا والتركيز على اهميتها مع اهمال جغرافية الجزائر.

ولقد كان مقاومة الجزائريين لهاته السياسة التعلمية الفرنسية هو تفضيله البقاء جاهلا على أن يكون متصلا بمركز الكفر والالحاد والرفض بحجة فرنسا تريد أن تكون ابناؤنا وتربيتهم مسيحية وتغرس فيهم أفكار غير افكار الاسلام ولسانا مخالفا للسان العربي؛كذلك من بين اساليب مواجهة السياسة التعليمية الفرنسية الهادفة الى التنصر والفرنسية هو جمعية علماء المسلمين، كانت أهدافها المطالبة بحرية التعليم العربي، وتدافع عن الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة والاسلام مجتمعين في وطن، وتعمل لإحياء اللغة العربية وآدابها وتاريخها في موطن عربي، كانت تعمل

[1] الصديق تاوتي، مرجع سابق، ص24

على عرقلة سياسة الادماج والتجنيس عن طريق العمل الديني ونشر التعليم وتشجيعه بين اطفال الجزائر حيت تمكنت من تأسيس 136 مدرسة حرة مع نهاية سنة 1930 م.[1]

– وبانعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936 اقترح النجم تطوير التعليم الثانوي وادراج تعليم العربية في كل الاطوار

– أما حزب الشيوعي الفرنسي فقد طالب سنة 1944 بفتح كل المدارس والتعليم باللغتين العربية والفرنسية

وقد ساهم معهد ابن باديس في تكوين العديد من الأساتذة ففي سنة 1955 كون 700 معلم؛ ولا يمكن تجاهل ونسيان دور الامير عبد القادر الذي عرف عنه حب العلم والعلماء، فقد قام بتنظيم المعلمين وخصص لهم مرتبات.[2]

عموما ما يمكن تأكيده هو أن السياسة التعليمية الاستعمارية ليست في الواقع الا سياسة تجهيليه في عمقها، إد لم يكن الهدف تعليميا بقدر ما كان تنصيريا تمهيدا للإدماج الكلي ولم يوقفها في هدا الشأن إلا الانخراط العفوي للمجتمع من أجل محاربتها، وكدا الجهود الفعالة من الجمعيات وأحزاب والشيوخ، وكانت نتائج هده السياسة كما يلي:

1- تعليم أوروبي منتشر انتشارا واسعا بحجم سيطرة المستعمر على الادارة وكل المجالات الاستراتيجية.

2- تعليم قليل للجزائريين بحكم ان تعلم الجزائري خطر على بقاء المستعمر.

المطلب الثالث: السياسة التعلمية في الجزائر بعد الاستقلال

عند استقلال الجزائر في سنة 1962، واجهت الحكومة إشكاليات كثيرة، كانت مرتبطة بمجالات عديدة وكان اهمها تحدي فتح المدارس لنفس العام الدراسي على اعتبار ان نسبة المتمدرسين تفوق 54 % من عدد السكان، ومن خلال ذلك فتح رئيس الدولة المدارس بمساعدة أفراد جيش التحرير باستخدام الثكنات والمؤسسات العسكرية، ولم يكتفي بذلك بل لجأ إلى الدول العربية لاستعانة العديد من الأساتذة لتعليم اللغة العربية، وأرسلت الحكومة الفرنسية معلمين في إطار اتفاقية إيفان.[3]

لقد كان الدخول المدرسي للموسم الدراسي 1963/1962 أصعب دخول مدرسي في تاريخ الجزائر، ودلك لعدة أسباب منها التعب و الانهاك كانا سمة أمة خرجت من الحرب، بالإضافة إلى قلة الموارد الاقتصادية ومشكل التأطير، فكان ميدان التربية في الجزائر يتميز حينها أنها منظومة تربوية غريبة بمضامينها وتنظيمها ومهامها، ومحدودة في طاقتها، كما أن الارث الاستعماري الذي خلف أزيد من 80% من الأطفال الجزائريين الدين لم يدخلوا المدرسة

[1] محمد بن شوش، المقاومة الثقافية في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 19، السداسي الأول 2009، ص51

[2] محمد بن شوش، مرجع سابق، ص51

[3] صغيري أحمد، السياسة التعليمية في الجزائر (1923- 1972)، مجلة منتدى الأستاذ، الجزائر، مجلد2، عدد1، ص 99-100

بتاتا قبل 1962 ولدلك وجب أن تعود المدرسة إلى إدارة الشعب الجزائري، من خلال اتخاد وزارة التربية قرارات قبيل أول دخول المدرسي في 1962/10/15 ، وكانت البداية بإجراءات تخص السيادة الوطنية أهمها:

تأليف الكتب المدرسية و توفير الوثائق التربوية ،بناء المرافق التعليمية في كل نواحي الوطن ،وإلغاء كل النصوص التي تتنافى مع السيادة الوطنية،[1] ومن خلال ذلك عربت كافة مراحل التعليم من الابتدائي ،وفي دلك الموسم تم توظيف 22612 معلما للغة العربية، بعد أن تدربوا في ورشات صيفية وكان مستوى المعلمين متدنيا مقارنة بالمعايير الدولية في تلك الفترة ، حيث مثلت نسبة المعلمين الدين لديهم مستوى بكالوريا 22% ، في حين كانت نسبة 41% تمثل المعلمين الحاملين لشهادة التعليم المتوسط و 37% من اجمالي المعلمين يحملون شهادة التعليم الابتدائي.[2]

كما تبنت الدولة الجزائرية الحديثة النشأة أهدافا أخرى مجانية التعليم لإقرار مبدأ تكافؤ الفرص والاعتماد التدريجي على المعلم الجزائري المؤهل، تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي وتم تدعيم اللغة العربية فيما تبقى من السنوات الأخرى، جزأرة محتويات التعليم وبرامجه.[3]

مرحلة بين 1970 – 2002.

شهدت هذه المرحلة مخططين الرباعي الاول 73/69 و المخطط الرباعي الثاني 77/74 ، فبالنسبة للأول كان تطورا كميا أما النوعي كان محدودا ، وقد تجلى دلك في ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التربية وبرامج التجهيز و زيادة اعداد التلاميذ و المدرسين واعتمدت الدولة الجزائرية سياسة التعليم المجاني من 6 سنوات فما فوق اما المخطط الثاني ربط التعليم بالتخطيط من أجل اعطاء الاولوية للنوعية التي يجب ان تشمل المناهج وطرق التدريس وكان الهدف من ذلك هو القضاء على الامية التي ورثتها من فرنسا، والمهم في هذه المرحلة بالرغم من انها كانت تستخدم طرق تقليدية إلا انها جددت الطرق التعليمية من خلال استخدام امكانيات فعالة لتوجيه التلاميذ لجعل مضامين التعليم منسجمة مع المحيط، كما تم تنصيب الإصلاح الجديد المتمثل في التعليم الأساسي، ولتمكين التلاميذ من المعلومة حاولت الدولة التخفيف من البرامج.[4]

---

[1] وزارة التربية الوطنية، المجلس الأعلى للتربية، وثيقة تتعلق ب: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة واصلاح التعليم الاساسي، الوثيقة القاعدية، الجزائر ،1998، ص 11

[2] Mahfoud bennoune, education culture et dévelolppement en algérie, marinoor enage, alger,2000, p49

[3] عيسى عمراني، دروس في التشريع المدرسي وفق برنامج تكوين المعلمين والأساتذة، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، ص40

[4] بوتليليس مراد، تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013، ص 77

-مرحلة بين 2002 – الى يومنا هدا.

شهدت هذه المرحلة انشاء بنية قاعدية لهياكل تربوية ضخمة ومراكز بحث وجامعات، وحققت مستوى عال من ديمقراطية التعليم والمجانية من خلال القضاء على الفوارق في تحصيل العلم، وهو بداية إعادة النظر في المنظومة التعليمية من اجل تقريب المدرسة والجامعة من المواطن

فالجزائر كانت دائما تسعى إلى تطوير الأنظمة التربوية وتحسين مناهجها، وإعادة النظر في طرق التدريس القديمة واستبدلها بطرق النشاط الحديثة، وتبني أسلوب التدريس بواسطة الأهداف، وإدخال تعديلات على محتويات المناهج الدراسية، وكذا كل ما يتعلق بالجانب العلمي والبيداغوجي وكذا الإداري، وما يتعلق كدلك بالجانب الاجتماعي، ويقصد به الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالمدرس والتي تؤثر بشكل او باخر في ادائه وانتاجه. [1]

بل الاكثر من ذلك حاولت حتى قبل ظهور فيروس كورونا البدء بنظام جديد يتعلق برقمنة كل ما هو متعلق بالتعليم في كافة الأطوار من اجل الانتقال به إلى التدريس عن بعد لتخفيف الضغط على المدرسة والجامعة، والسماح للطالب بالبحث عن المواضيع المرتبطة باختصاصه في المكاتب الرقمية وعبر المنصات البيداغوجية، وكل ذلك يدخل في تخفيف الضغط على الطالب والأستاذ.

[1] لخضر عواريب، د محمد الساسي شايب، طور الاصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسيين، الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص 443

المبحث الثاني: معالم السياسة التعليمية في الجزائر

المطلب الأول: القيم الاساسية المحددة للسياسة التعليمية في الجزائر

وضعت الجزائر مسألة التعليم ضمن أهم أولويات السياسة الوطنية بحيث ترى أنه الطريق الوحيد للرقي والازدهار، ودوره الفعال في تنمية الانسان باعتباره أرقى أنواع الموارد ويتمثل ذلك في زيادة أوجه المعرفة، والمهارات والإمكانات عند جميع أفراد المجتمع، تم السعي الى تجديدها وتطويرها بما يواكب التغيير العلمي والتطبيقي.

لأي نظام تعليمي غايات ووظائف ومهام يعمل من أجل تحقيقها، والنظام التعليمي في الجزائر يستند الى جملة من النصوص والوثائق والقوانين المرجعية الاساسية من أهمها:

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان لكل شخص حق في التعليم 1948.

- الاعلان العالمي حول التربية للجميع التامين حاجات التعلم الأساسية 5- 9 مارس 1990 اليونسكو

- بيان اول نوفمبر 1954

- ميثاق الجزائر جوان 1964

- الميثاق الوطني لعامي 1976 و1986

-كل دساتير الجزائر منذ الاستقلال (دستور1963- دستور1976- دستور1989- دستور1996) القانون 02 03- المؤرخ في 27 محرم 1423 هـ الموافق 10 ابريل 2002 المتضمن تعديل الدستور القانون 08 -19 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 الموافق 15 نوفمبر 2008 المتضمن تعديل الدستور

-امر رقم 76- 35 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 هـ الموافق 16 ابريل سنه 1976 يتعلق بتنظيم التربية والتكوين الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 33 المؤرخ 23 ربيع الثاني عام 1396 هـ الموافق 23 ابريل سنه 1976 م

-امر رقم 06-03 مؤرخم في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

-قانون رقم 99-05مؤرخ في 18 ذي الحجه عام 1419 الموافق 4 ابريل سنه 1999 تضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم(معدل بالقانون رقم 2000- 04 المؤرخ في 6 ديسمبر سنه 2000 الجريدة الرسمية العدد 10 بتاريخ 27 فبراير سنه 2000 معدل و متمم بالقانون متمم بالقانون رقم 08-06 المؤرخ في 23 فيفري سنه 2008،جريدة رسميه عدد 10 بتاريخ 27 فبراير سنه 2008

-قانون رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 موافق 23 يناير سنه 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر في الجريدة الرسمية لجمهوريه الجزائرية العدد 04 المؤرخة في 19 محرم عام 1429 الموافق 27 يناير سنه 2008

-قانون رقم 08-07 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنه 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11 المؤرخة في 24صفر عام 1429هـ، الموافق 2 مارس سنه 2008

- مرسوم تنفيذي رقم 08-265 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 اوت سنه 2008 يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهاده الماستر وشهاده الدكتوراه الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 المؤرخة في 22 شعبان عام 1429 الموافق 24 اوت سنه 2008.

- مرسوم تنفيدي رقم 25-54 مؤرخ في 21 رجب 1446 الموافق 21 جانفي 2025 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.

وتنص كل هذه المرجعيات على ان التربية من اولى اولويات الدولة ولهذا تسهر الدولة على تجنيد كافه الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية الوطنية والاستجابة لحاجات التنمية الوطنية، ومن ثم فان النظام التعليمي في الجزائر يجب ان يكون نظاما وطنيا ديمقراطيا عصريا وعلميا مرتبطا بالمخططات التنموية للدولة الجزائرية ومنفتحا على العالم وتمثل هذه العناصر الخيارات السياسية الكبرى للدولة الجزائرية في مجال التربية والتعليم ومنه يمكن ان نلخص اهم هذه المبادئ والتوجهات التي بني عليه النظام التعليمي في الجزائر حيث:[1]

[1] محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة منثوري قسنطينة ،2009-2010، ص110

1-يكون النظام التعليمي في الجزائر نظاما وطنيا من خلال:

أ- الاهداف المقصودة والمحتويات المقررة.

ب- لغة التعليم والتي هي اللغة العربية ويجب دعمها وتطويرها.

ت- المساهمة في تطوير التراث الثقافي والتاريخي.

ث- دعم الهوية الوطنية بجميع ابعادها اللغوية والتاريخية.

ج- تشكيله المعلمين والأساتذة وخصائص تكوينهم

ح- ترسيخ مبادئ الإسلامية: حيث للدين الاسلامي الدور الرئيس في اقامه المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي وبعده ويعود له الفضل في تحرير الجزائر منه بفضل العقيدة جهاديه التي تعتبر المستعمر عدوا كافرا ينبغي محاربته واخراجه بحيث كانت السبب في ايقاظ الشعب وتقويه صفوفه وتوحيدها هذا اضافه الى مختلف القيم والمبادئ الاخرى التي يدعو اليها الدين الاسلامي والمتمثلة في قوام التنشئة السليمة للمواطن الراشد من اجل هذا فقط اعتبرت القوانين والمراسيم المتضمنة التربية والتعليم في الجزائر الدين الاسلامي مقوما رئيسيا للشخصية الجزائرية وقاعده متينه ينبغي ان تبنى على ضوءها المقررات والمناهج التعليمية حيث اشارت المادة الاولى من امريه 76 35 الصادرة في 16 ابريل 1976 على انها رساله النظام التربوي محدده في نظام القيم العربية والإسلامية وتعمل على تنشئه الطفل على حب الوطن[1]

كما ان القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08 04 المؤرخ في 28 جانفي 2008 ركز على البعدين الاسلامي والوطني ومنه في المنظومة التربوية اتخذت من اهدافها ترسيخ المبادئ الإسلامية في عقول ونفوس الناشئين لينشؤوا على طريق مدركين لعقيدتهم ومبادئهم.[2]

2 -يكون النظام التعليمي في الجزائر ديمقراطيا من خلال مساهمته في:

أ- تمكين كافة المواطنين من التعليم والتكوين ان الحق في التعليم مضمون لجميع المواطنين الجزائريين المادة 53 من دستور المادة 10 من قانون 08 04 دون تمييز قائم على الجنس او الوضع الاجتماعي او جغرافي، وهو مبدا

[1] الجريدة الرسمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، المتضمن تنظيم التربية والتكوين، المادة 1

[2] ياسين شريفي، التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر، المنهل للنشر،2010، ص 130

مستمد من الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1950 لكل شخص الحق في التعليم وللتطبيق العملي لهذا المبدأ الاساسي فقد زود بالأليات العلمية الأتية:

التعليم مجاني في جميع اطواره ومراحله

التعليم اجباري لكل الفتيات والفتيان البالغين من العمر ست سنوات الى 16 سنه كامله وقد يمدد بسنتين للمعوقين

معاقبه اولياء التلاميذ الذين يمنعون ابنائهم من التعليم الاجباري بغرامه ماليه تتراوح قيمتهم ما بين 5000 دينار جزائري و50,000 دينار جزائري المادة 12 من القانون رقم 08 04

ب – تحقيق مبدا تساوي فرص في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني لكل المواطنين رجالا ونساء ولكل الاعمار وفي كل ارجاء الوطن من دون اي تمييز، السهر على تلقين مبادئ الديمقراطية والمواطنة، والمساهمة في ادماج الفرد في المجتمع

3- يكون النظام التعليمي في الجزائر عصريا وعلميا من خلال المساهمة في ادراج البعد العلمي والتكنولوجي باعتبارهما عاملان اساسيان يتطور الافراد والمجتمعات ضمان الربط بين جانب النظري وتطبيقي تنميه الروح الخلق والابداع

4-يكون النظام التعليمي في الجزائر مرتبطا بالمخططات التنموية للدولة الجزائرية من خلال مساهمته في اعداد وتكوين الاطارات والعمال وفق التخصصات التي تخدم مخططات التنمية تمكينه من الكفاءات اللازمة

5- يكون النظام التعليمي في الجزائر منفتحا على العالم من خلال مساهمته في تعليم لغتين اجنبيتين على الاقل الاستفادة من كل التطورات المعرفيةوالعلميةوالتكنولوجية التي يعرفها العالم لا سيما فيما تتعلق بتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديث.[1]

المطلب الثاني: الاسس السياسية للسياسة التعليمية في الجزائر

على مستوى التنشئة السياسية: تعرف بأنها محاولة لتدريب الناس على ان يفعلوا ما يتطلبه النظام أي اكتساب المعايير والقيم المهارات المرغوبة والمفيدة في المجتمع.

[1] محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 111

هناك العديد من التعريفات للتنشئة السياسية يمكن ان نستنتج أنها تنمية معايير وقيم محددة من قبل النظام السياسي في عقول مواطنيه، ودلك باستخدام وسائل مختلفة، وهده الوسائل يلجأ إليها المواطن طوال فترة حياته وتعمل على ترسيخ تلك القيم والمعايير حتى يتقبل عمل النظام من جهة ويستمر النظام بالبقاء والاستمرار من جهة اخرى.[1]

يمكن تحديد عناصر مفهوم التنشئة فيما يلي:

أ- التنشئة السياسية ببساطة هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واتجاهات اجتماعية دات دلالة سياسية

التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الانسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة حتى الشيخوخة

ب- تقوم التنشئة السياسية بأدوار رئيسية تلاته هي نقل التفافة السياسية عبر الاجيال وتموين التفافة السياسية، تم تغيير التفافة السياسية.

وقد اشارت دراسات عديدة إلى دور التعليم في غرس القيم الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية ويتم دلك عن طريق المعلم: يمارسون المعلمون بفعل اتصالهم اليومي المباشر بالطلاب دورا محوريا في التنشئة، كلما كان المدرس صالحا في مادته العلمية وقريبا الى قلوب طلابه وكلما كان مؤمنا بقيم النظام السياسي وملتزما بها في تصرفاته كلما كان أكتر قدرة على غرسها في نفوس الطلاب؛ ويعد الطابع العام للإدارة المدرسية، وأسلوب صنع القرار التربوي وطبيعة العلاقة السائدة بين المعلم والطلاب، والمعلمين وبعضهم وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحيط، من العوامل التي يمكن أن تؤثر بفعالية في تشكيل ثقافة التلميذ السياسية.[2]

إدراك محورية دور المعلم في عملية التنشئة دفع خبراء التربية في الجزائر لتطوير برامج اعداد المعلم لا سيما في المرحلة الابتدائية ليتمكن من تأهيل طلابه ليكونوا اكتر مشاركة وانخراطا في شؤون مجتمعهم، أيضا الطقوس المدرسية مثل تحية العلم وترديد النشيد الوطني والاحتفال بالأعياد الوطنية تساعد على غرس حب الوطن والانتماء اليه لكونها تمارس بطريقة جماعية غالبا. وهنا أكدت عبر الاصلاحات الاخيرة وزارة التربية على تحية العلم وترديد النشيد الوطني كل يوم، ويمتد دور المؤسسات التعليم في التنشئة السياسية الى المرحلة الجامعية من خلال الندوات والنشاط الطلابي.[3]

[1] رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد البحرين للتنمية السياسية ،2015، ص 14

[2] نور الدين دخان، تحليل السياسات التعليمية العامة نموذج الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر 2007، ص 187

[3] نور الدين دخان، مرجع سابق، ص 187

المطلب الثالث: الاسس الاجتماعية لسياسة التعليمية في الجزائر

تتحقق الاسس الاجتماعية للسياسة التعليمية من خلال التنشئة الاجتماعية باعتبارها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، وهي عملية اجتماعية تستهدف استدال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية، كما انها عملية اجتماعية قائمة على التفاعل المتبادل بينها و بين مكونات البناء الاجتماعي، وتختلف نسبة من حيت الدرجة و النوعية لاختلاف الزمان و المكان وكذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد ، وهي عملية مستمرة حيت ان المشاركة المستمرة في مواقف جديدة تتطلب تنشئة مستمرة يقوم بها الطالب للتفاعل مع متطلبات الجديدة، إضافة الى اهم خصائص التنشئة الاجتماعية أنها عملية تعليم وتعلم وتربية.

وعليه فالمؤسسات الاجتماعية المدارس والجامعات تلعب دورا رئيسيا في عملية التنشئة الاجتماعية، حيت تتدخل لتؤطر الفرد وتوجه حياته وتشكلها في مراحلها المبكرة وتستمر في ممارستها لفترة طويلة من الزمن كون التربية عموما والتنشئة خصوصا تكون طول مدة حياة الفرد.[1]

اذ تعتبر عمليه التحول الاجتماعي من المطالب الاكثر طرحا على صعيد السياسات التعليمية للتنشئة وذلك كالاتي: [2]

أ–الحقوق والحريات العامة: مثل هذا المسعى يمكن ان يبرر بمجموعه من الاحتياجات المرفوعة الى مستوى الطلب الملح والمستعجل المتمثل بالنسبة للنظام التعليمي الجزائري بتلقين الافراد حق الحياة وحق الحرية والامن والسلامة الشخصية للمواطن اد تشير المادة 32 من الدستور 1996 المؤرخ 15 نوفمبر 2008 المتضمن التعديل الدستوري ان الحرية الأساسية وحقوق الانسان والمواطن مضمونه، كما يظل تدريس وتعليم الحقوق والحريات الأساسية في المطلب الأول على عائق السياسات التعليمية بمؤسساتها المختلفة في الجزائر.

ب– مجتمع المعرفة: اذ يعد اكتساب المعرفة أحد الطلبات الأساسية لتنشئه الاجتماعية التي يعود للسياسات التعليمية واجب دستوري في الاستجابة لها فبالنسبة للدستور جزائري تلزم المادة 53 من دستور 1996 بان الحق في التعليم مضمون ومجاني حسب الشروط التي يحددها القانون بما في ذلك البيانات والمعلومات والارشادات التي يحق للمواطن الجزائري ان يمتلكها او يتحملها؛ ومهما يكن فان اكتساب المعرفة ضمن مطالب السياسات التعليمية

[1] د بواب رضوان، الجامعة والتنشئة الاجتماعية بين النمطية والتغيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص 140

[2] لخضر بن دادة، تأثير السياسة التعليمية في التنشئة الاجتماعية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر الفترة 2001-2011، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسة وإداري، جامعة الجزائر 3، سنة 2021، ص 136

للتنشئة لا يزال متغافلا بشكل خاص بسبب التواطئ المستمر لنظام التعليمي في هذا الميدان وهذا هو الحال الجزائر حيث:

-لا يمكن ثلث الاطفال الذين هم في السن خمس سنوات لا يمكنهم الوصول الى المرحلة التعليم قبل الابتدائي من الاحصائيات الحديثة بحسب جدول رقم 05 تشير الى نسبه 7.9% من نسبه الاطفال الذين تتراوح اعمارهم من خمسه الى 14 سنه خارج المدرسة او ما يعادل 515,000 طفل من اجمالي عدد الاطفال خارج المدرسة.

الجدول رقم 05: يوضح ملخص البعد الأول للاستبعاد (الأطفال خارج المدرسة) لسنة 2006

الاطفال خارج المدرسة	الفتيات		الأولاد		الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأطفال في سن 5 سنوات (التعليم قبل الابتدائي)	127.306	33.2	134.610	33.6	261.910	33.4
الأطفال ما بين 6 الى 10 سنوات (الابتدائي)	60.458	3.7	40.846	2.4	101.304	3.0
الأطفال ما بين 11 الى 14 سنة (الإعدادي)	86.625	7.6	65.254	5.5	151.879	6.5
اجمالي عدد الأطفال خارج الدراسة	274.390	8.6	240.710	7.3	515.100	7.9

لهذا فان الالتحاق المبكر للأطفال ورعايتهم بالجزائر اعلى مطلب في اكتساب المعرفة على صعيد السياسة التعليمية للدولة.

اما من ناحية جوده التعليم محاوله تحسين الجوانب النوعية للتعليم بحيث يحقق جميع الدارسين في إطار التنشئة الاجتماعية نتائج معترف بها ويمكن قياسها ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

اما من ناحية التكنولوجيا المعلومات فالتنشئة الاجتماعية المشار اليها في إطار تكنولوجيا المعلومات انما هي طبعا مخرجات السياسات التعليمية الفنية والمهنية بحيث تصبح المدارس الثانويات وجامعات في الجزائر قادره على خلق الانسان المبدع في ضوء مجتمع المعلومات، بالنسبة للجزائر في ضوء المنشور الوزاري رقم: 84/ 2006 تدريس المعلوماتية ابتداء من مرحله المتوسط بمفاهيم استخدام الحاسوب وتعامل معه، اما في مرحله التعليم الثانوي للمعلوماتية في الجزائر يتم تدريسها لأقسام سنوات اولى ثانوي، اما في إطار سياسات التعليم الجامعي للتنشئة المعلوماتية فكان اهتمام كبير لا سيما فيما قد يتصل بتحسين قدرات البحث والتعليم والابتكار وتحسين مستوى طلاب في ضوء

التخصصات الاعلام الالي والاتصالات السلكية ولا سلكيه والالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الفضاء والفيزياء والرياضيات والمكتبات الكترونيه وتكنولوجيا الويب والبريد الالكتروني..... وغيرها من المجالات.[1]

المبحث الثالث: صنع السياسات التعليمية في الجزائر

صنع السياسة التعليمية عملية ادارية وسياسية يتم خلالها وضع سياسات واجراءات ونظم تتطلبها عملية ادارة وتسيير المنظومة التربوية في سبيل حل المشاكل أو تحقيق الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها في فترة زمنية وفي ظروف سياسية معينة.

يأتي هدا الجزء من الدراسة ليتناول عملية صنع السياسة التعليمية في الجزائر من خلال توضيح العلاقة بين القيادة والسياسات التعليمية، وهي تهدف إلى معرفة تأثير أنماط القيادة على مضمون وصنع السياسات التعليمية.

المطلب الأول: مضمون السياسة التعليمية في الجزائر

إن السياسات التعليمية تختلف من مجتمع إلى اخر، ويتباين هدا الاختلاف حسب الإيديولوجية السائدة والتوجهات العامة والحاكمة للنظام السياسي، فيتحدد مضمون السياسة التعليمية بمجرد معرفتنا بفلسفة التربية وفلسفة المجتمع السائد، فغياب فسلفة التربية وأطر عامة سياسية واقتصادية واجتماعية لأي مجتمع يعني غياب سياسة تعليمية واضحة ومحددة.

إن التربية هي عملية تشكيل اجتماعي لأفراد المجتمع عن طريقها يكتسب الأفراد المهارات والخبرات تغير حياتهم وتطورها وتشكل الوعي الفردي والجماعي، وهي تفرض نفسها لمقولة **ماركس** الشهيرة " إن وعي الناس لا يحدد وجودهم بل على العكس من دلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم "[2]

في الجزائر اعتبر بداية الميثاق الوطني الذي حدد أهداف الثورة الثقافية في تطوير انسان جديد في مجتمع جديد عن طريق التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية والرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.

كما نص الميثاق على أن القاعدة الاساسية للتغيير الثقافي تتمثل في محو الأمية وتعميم التعليم ومقاومة الآفات الاجتماعية وتنمية الحس الوطني وزيادة الوعي السياسي، واعتبر المدرسة احدى اهم وسائل التغير الثقافي الذي رفعته الجزائر، فهي لا تكتفي بتكوين الفرد للقيام بوظيفة فقط، بل تعده ليكون مواطن يتفاعل مع اهتمامات

[1] لخضر بن دادة، مرجع سابق، ص139

[2] نور الدين دخان، مرجع سابق، ص210

شعبه، ويعي متطلبات النهوض بوطنه؛ فالتربية وظيفتها الأساسية أنها عملية اجتماعية في نشأتها ووظيفتها والتشكيلة الاجتماعية القائمة في النظام الجزائري هي تشكيلة محافظة في الأساس باعتبارها صانعة القرار تعمل على أن يكون التعليم مكرسا للأوضاع والمحافظة عليها ولا تسمح بفرصة التغيير الاجتماعي.[1]

ان التعليم مرتبط بإحياء الهوية الجماعية والثقافية وتحديث مقومات الشخصية الوطنية، ببناء الكيان السياسي للأمة. فالدولة الجزائرية كإطار عام ثقافي ومجتمعي ضروري لا نبعات الأمة وتحقيق الهوية الوطنية، إد تدخلت الدولة بطريقة جدرية في صياغة المجتمع ووضع مشروع تحديثي وتوحيدي لتجاوز الارث الاستعماري وثبات مسار الدولة –الامة، لتوفر إجماعا شعبيا على مشروعيتها التاريخية.

يمكن القول أن بناء الدولة الامة الجزائرية كان يعني إضافة الى تأسيس الاطار السياسي، وتكوين وإعادة صياغة الاطار الثقافي الوطني، على اساس التعريب و بعث الاسلام و القيم الحضارية المحددة للهوية الوطنية وديمقراطية التعليم و الثقافة ، وكان النمط السلوكي للقيادة السياسة الجزائرية يتسم بدرجة عالية من الطموح غير المحدود، ساهم في التأثير على رؤيتهم لمضمون السياسة التعليمية ، خاصة تحديد أولويات هده السياسة التعليمية وصياغتها، كما ساهم في جعل مفهوم التربية عام و التعليم خاصة مرادفا للعمل المدرسي الذي انحصر في تلقين المعلومات للطلاب وصارت المدارس من جراء دلك ، أنظمة تحافظ على الوضع الاجتماعي القائم؛ بما في دلك سلطات المعلمين والاداريين، حيت عكس هؤلاء سلطات المجتمع المركزية في المعرفة والادارة، وبالتالي حرصوا على المناهج الدراسية وطرق التدريس وقواعد وأنماط السلوك داخل وخارج جدران المدرسة، فالكل يخشى إحداث اي تغيرات اساسية في تلك المراكز او الاوضاع.[2]

ولا عجب أن نجد اليوم المنادين بأن المنظومة التعليمية قد حصرت تداول المعرفة والخبرات التعليمية بين المعلم والطالب دون المشاركة من بقية أفراد المجتمع، صار اتخاد القرارات ورسم السياسات والخطط التربوية في مجال المناهج وتدريب المعلمين واستيعاب الطلاب في جميع مراحل التعليم، صارت كلها عمليات مركزية لا تشارك فيها الا فئات محدودة يغلب عليها الطابع الفني والاداري.

[1] نور الدين دخان، مرجع سابق، ص212

[2] نور الدين دخان، مرجع سابق، ص213

المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في عملية صنع السياسة التعليمية في الجزائر

إن عملية صنع السياسة التعليمية بالغة الأهمية مما جعل الجهات المساهمة في صنعها مختلفة، منها المؤسسات الرسمية هي السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية والحكومة، البرلمان السلطة التشريعية، والمؤسسات الاستشارية الرقابية الاخرى حسب دستور 1996 ومنها القوى غير الرسمية المتمثلة في الأحزاب، النقابات، جمعيات أولياء التلاميذ.

أ-القوى الرسمية: وهي الأطراف الفاعلة في صنع السياسة التعليمية وتتضمن:[1]

1-السلطة التنفيذية:

والمتمثلة أولا في رئيس الجمهورية هو القائد الاداري والسياسي الأعلى حسب دستور 1996 منحه صلاحيات تتعلق بصنع السياسات العامة واتخاذ القرار حسب المواد (77،78،124،126) وهو ما مكن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم الثلاثاء 13 ماي 2000 بقصر الأمم من تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وحدد مهمتها في دراسة وتقييم وتشخيص وضع المنظومة التربوية وتحديد المشاكل التي تواجهها فقد قدمت تقريرها لرئيس الجمهورية، الذي سلمه للحكومة وكلفها بدراسته وجدولته في اجندتها الرسمية قصد اتخاذ القرارات الملائمة لإصلاح المنظومة التربوية، وتم تدخل الهيئات الرسمية في صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية كما يلي:

الحكومة:

هي الهيئة الإدارية الثانية التي تتكون منها السلطة التنفيذية، فقد منح دستور 1996 مكانة كبيرة ودورا مؤثرا للحكومة في السياسة العامة وفي تنفيذها كما نصت ذلك مواده (79 ، 80، 84،85، ،119) ، باعتبار رئيس الحكومة او ما يسمى بالوزير الأول فهو هيئة للحكم و التخطيط ورسم السياسات من جهة و هيئة تنفيذية من جهة أخرى ، بالاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسات العامة و تنفيذها، وقد ساهمت الحكومة بدور كبير ومهيمن في عملية صنع سياسة التعليمية في الجزائر حيث انها شاركت في اقتراح أغلبية الاعضاء والمكونين للجنة التربوية باختيار جزء منهم ينتمون وظيفيا الى قطاع التربية الوطنية وهي التي ساعدت الرئاسة على ادراك وفهم مشكلة المنظومة التربوية من خلال التقارير التي كانت ترفعها لها الوزارة، ومن الناحية العملية والفنية فالحكومة هي التي برمجت

[1] لشهب أحمد، صنع السياسة التربوية في الجزائر، مجلة الفكر، العدد خامس عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 265

مشكلة المنظومة التربوية في اجندتها السياسية ودرستها واعدت البدائل الممكنة والمفضلة لها بناء على التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية.[1]

2 – السلطة التشريعية:

أن تمتع هذه المؤسسة بالسيادة والارادة منحها سلطة التشريع في جميع الانظمة السياسية، وفي الجزائر منحها دستور 1996 دورا اساسيا في صنع السياسات العامة خاصة ذات الطابع القانوني كما حددتها المادتان (123.122). وقد ساهم المجلس الشعبي الوطني من خلال دراسة مشروع السياسة التربوية من طرف لجنة التربية ثم من طرف اجتماع المجلس والتصويت عليها، ثم عرض الملف بعد ذلك لدراسته والمصادقة عليه وفق ما هو محدد له في الدستور وفي قوانينها العضوية في دراسة ومناقشة مشاريع القوانين التي حضرتها الحكومة حول سياسة اصلاح المنظومة التربوية حيث صادق بتاريخ 27 جويلية 2002 على القرارات التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي اعدتها الحكومة بالإضافة إلى مصادقته على القانون التوجيهي الصادر سنة 2008.[2]

ب–القوي غير الرسمية:

1–الأحزاب السياسية: تساهم الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة بإحدى الطريقتين الطريقة المباشرة عندما يفوز الحزب بالسلطة التنفيذية أو بالسلطة التشريعية أو بهما معا في هذه الحالة يصبح الحزب في الحكم فيشرف على ادارة شؤون المجتمع، لذلك فهو الذي يصنع السياسات اللازمة لحل مشاكل المجتمع أو تحقيق أهدافه، كما يؤثر بطريقة غير مباشرة عندما يفشل في الفوز بالسلطة ويصبح في المعارضة فتكون مهمته في مراقبة اعمال السلطة، ويجند الرأي العام للضغط عليها كي تعدل سياساتها، عندها يساهم الحزب في التأثير في صنع السياسة العامة.

تبرز الكيفية التي ساهمت بها الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية في الجزائر 2000 من خلال عدد المقاعد التي فازت بها في المجلس الشعبي الوطني الأثناء الفترة التي صنعت فيها السياسة التعليمية ومن خلال عدد الحقائب الوزارية التي تحصلت عليها في حكومة تلك الفترة، للإشارة انه اثناء هذه المدة أشرف على حكم البلاد تحالف رئاسي فاز بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني وعلى جميع الحقائب الوزارية التي تتكون منهما الحكومة هذا التحالف يتكون من ثلاثة احزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديموقراطي وحركة مجتمع

[1] Boubekeur Ben bouzid,2009. La Reforme de l'éducation en Algérie. Casbah- Alger : Enjeux et réalisations, p20.
[2] لشهب أحمد، مرجع سابق، ص266

السلم وقد فازت الاحزاب الثلاثة المكونة للتحالف الرئاسي بالأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في العهدتين 1997 2002 فاقتسمت المقاعد كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم 06: يوضح عدد مقاعد الأحزاب في البرلمان[1]

العهدة البرلمانية	1997	2002
حزب جبهة التحرير الوطني	62	199
التجمع الوطني الديموقراطي	156	47
حركة مجتمع السلم	69	38
المجموع	297	284
النسبة	%68.78	%73

تحليل الجدول يبين ان الاحزاب الثلاثة المكونة للتحالف الرئاسي، قد فازت ب 297 مقعد من 380 التي يتكون منها المجلس الشعبي لتلك العهدة البرلمانية أي 68.78% وذلك ما سمح لها بمناقشة والمصادقة على مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة في العهدة البرلمانية 1997-2002 التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية ووضعت في تلك العهدة التي تم فيها صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية.

اما في العهدة البرلمانية 2002 فقد فازت احزاب التحالف الرئاسي مجتمعة على 284 مقعد من مجموع 389، وهو ما يقدر ب 73% هذه النسبة المحصل عليها تسمح له يصنع القرارات او تعديلها كما ان الحكومة الائتلافية تتكون بدورها من احزاب التحالف الرئاسي ب 15 حقيبة وزارية لجبهة التحرير الوطني و5 حقائب لحركة مجتمع السلم و17 حقيبة وزارية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

[1] لشهب أحمد، مرجع سابق، ص269

مما سبق يبرز لنا الدور الكبير الذي لعبته أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية من خلال سيطرتها على كل من الحكومة والبرلمان في العهدتين البرلمانيتين اللتين تمت فيهما عملية صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية.[1]

2-جماعات المصالح ودورها في صنع السياسة التعليمية:

إذا كانت وظائف جماعات المصالح السياسية هي التأثير على صنع السياسات بما يحقق مصالحها أو يدعمها، فإن هذه الجماعات في الجزائر والتي كانت تسمى المنظمات الجماهيرية وأصبحت تسمى فيما بعد المجتمع المدني ينحصر دورها في كونها مصدرا للمعلومات وقناة تقدم من خلالها الشكاوى وأداة تدعيم سيطرة النظام على أعضاء هده الجماعة.

كانت علاقة جماعات المصالح بالسياسات العامة تتجه نحو مسؤوليات ثلاث صنع السياسات وتنفيذ والرقابة فإن هذه العلاقة في النظام الجزائري تكاد تنحصر في مستوى الثاني حيث أدت الحركات الجمعوية بنيتها للسياسة التعليمية التي رفعها النظام وظيفة إيجابية ممثلة أحد أدوات تحقيق الاستقرار والنظام وذلك للدور التعبوي الذي تؤديه. فتأثير جماعات المصالح على السياسة التعليمية اتسم بالمحدودية بشكل عام، وتطور تأثيرها مرتبط بمدى تطور المسار الديمقراطي وتكريس الحريات واحترام السلطة لحقوق المواطنة وكذلك أن تخضع هذه الجمعيات نفسها لتمثيل حقيقي خاصة في ظل غياب ثقافة سياسية تعمق الوعي السياسي والجماعي لدى أفرادها ولدى الرأي العام.[2]

3-التنظيمات النقابية:

تلعب النقابات المهنية للأساتذة باعتبارها نوعا من جماعات المصالح دورا هاما في مختلف الدول على مستوى صنع السياسات التعليمية، بالإضافة لدورها في الدفاع عن حقوق ومصالح الأساتذة، وتقديم برامج التنمية المهنية المختلفة لهم، كما لها دور في تنمية أخلاقيات المهنة وفي التربية السياسية لدى أعضائها وفي الجزائر وعلى الرغم من أن القوانين والتشريعات تعترف بالنقابة كشريك اجتماعي إلا أنها في الوقت ذاته تضع السلطة القيود الإدارية لها لتحد من مشاركتها وفاعليتها، فالنقابات اختارت الأسلوب المطلبي الذي يقلق السلطة ويؤثر سلبا على سير عمل الحكومة.

[1] لشهب أحمد، مرجع سابق، ص270

[2] إيمان فاطمية، السياسة التعليمية في الجزائر بين الاصلاحات والتحديات، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قالمة ،2016-2017 ص116

4- جمعيات أولياء التلاميذ:

هي تنظيم يتشكل من أولياء التلاميذ المتمدرسين في مؤسسة تعليمية، ولها مكاتب وطنية، وتعتبر طرفا هاما في الجماعة التربوية، لما تقوم به من دور في مساعدة التلاميذ والمؤسسة، وهي مؤسسات استشارية اقتراحيه تشارك بشكل فعال في ضمان السير الحسن للمؤسسات التعليمية والإصلاح التربوي.

يتمثل دور النقابات وجمعيات أولياء التلاميذ عندما تعقد الاجتماعات بين الشركاء الاجتماعيين ووزارة التربية الوطنية عند إصدار القرارات التربوية تتم استشارتهم، قد تتوقف الاستشارة عند حد الاستماع الشفهي أو تكون مكتوبة في بعض الأحيان، ويتم تقديم وعد بأنها ستأخذ بعين الاعتبار، دون التأكيد من مدى تحقيق هذا الوعد، ويرجع ذلك لكون الاستشارة غالبا ما تقتصر على رئيس النقابة أو رئيس جمعية أولياء التلاميذ أو أعضاء مكاتبهم، دون الرجوع للمنخرطين والمناضلين؛ تعمل نقابات التربية وجمعيات أولياء التلاميذ على تقديم مقترحات لحل المشكلات العالقة، التدخل في عملية صنع السياسة التعليمية بهدف تعديلها بالشكل الذي يتلاءم مع أهدافها ومطالبها وتفادي مخاطر عدم تحقيق أو تعديل تلك السياسات، فمثال نجد أن الفيدرالية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ دعت نقابات التربية إلى توقيف الإضراب الذي قامت به لأن ذلك ليس في صالح التلاميذ. [1]

الطرق التي يستخدمها الشركاء الاجتماعيين للتأثير في صنع السياسة التعليمية:

يعتمد الشركاء الاجتماعيين عدة طرق للتأثير على السلطات في صنع السياسة التعليمية، وهذه الطرق تتخذ أشكالا مختلفة، فقد تتخذ شكل الإقناع كالمفاوضات أو التفاوض، وقد تتخذ شكل الإرغام أو الإكراه كالإضراب عن العمل؛ عملت وزارة التربية الوطنية على فتح قنوات الحوار والتفاوض مع نقابات التربية وجمعيات أولياء التلاميذ من خلال لقاءات واجتماعات تشاورية وتفاوضية، إلا أن العلاقة بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين لم ترق إلى درجة الشراكة، وهذا ما يبرر غياب أطر قانونية تنظم الحوار والتفاوض، وما تزال العلاقة بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين علاقة صراعية أكثر من كونها تعاونية، لانفراد الوزارة بإصدار القرارات التربوية وتهميش الشركاء الاجتماعيين. [2]

[1] بن مشيه بن يحي، يحياوي نجاة، دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد20، العدد 01،2020، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 586

[2] بن مشيه بن يحي، مرجع سابق، ص586

المطلب الثالث: إعداد ومراحل صنع السياسة التعليمية في الجزائر

تعد عملية إعداد السياسة التعليمية عملية علمية منظمة تهدف إلى تحقيق أهداف مستقبلية بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة، لذلك وجب على واضعي السياسة التعليمية مراعاة الظروف الاجتماعية وتطورها التاريخي وإمكانياتها وكذا مراعاة عنصر الزمن كي يكون نظام التربية أكثر كفاية، وكل ذلك يستدعي التحليل الجيد للمشاكل المجتمعية المتواجدة للوصول إلى البدائل المناسبة وإيجاد الحلول، ومعنى ذلك على صانعي السياسة التعليمية إتباع منهجية واضحة و دقيقة للاستجابة لحاجيات المتعلمين وتنميتهم الدائمة.

1- معالم إعداد السياسة التعليمية في الجزائر

تتخذ السياسة التعليمية في الجزائر شكلا يتلاءم مع السياسة العامة للدولة، لذا فهي تختلف باختلاف الظروف وتتغير بتغير مقتضيات هذه السياسة، ففي كل الأحوال السياسة التعليمية لا تستطيع العمل في معزل عن فلسفة التعليم وغاياته، ووجود هذه الأخيرة من شأنه أن يعين الأهداف والغايات التربوية التي ينبغي تحقيقها، والوسائل العامة التي ينبغي إتباعها من أجل ذلك، وهي تحدد وتفسر الغايات القائمة والوسائل المتاحة للنظام التعليمي وتطرح غايات ووسائل أخرى من أجل تطوير هذا النظام في ضوء التطورات البيئية المحيطة بالنظام.

ونستطيع الآن أن نحدد بعض المعالم العريضة للإطار الفلسفي للتعليم في الجزائر، وهي ناتجة عن تصور لبناء المجتمع وتاريخه وثقافته وواقعه، وهذه المعالم تنحصر في:[1]

1 – إن إعداد السياسة التعليمية هو في الواقع عملية بالغة الصعوبة في مجتمع مثل الجزائر، تتزايد فيه معدلات النمو السكاني، فضلا عن انخفاض مخصصات الاستثمارات المادية في التنمية البشرية، يجدر التساؤل قبل أية خطوة لماذا التعليم؟ أي تحديد الهدف من التعليم، ذلك أن وضع سياسية تعليمية سليمة، إنما يعتمد على تحليل وقياس العائد من التعليم وفائدته في المجتمع، عن طريق دراسة كافة المخرجات للنظام التعليمي ومقارنتها بمدخلاتها الأساسية.

2 – يجب إعداد السياسة التعليمية بأساليب علمية، تعتمد على تفهم الأوضاع الواقعية للمجتمع وأهدافه وغاياته واحتياجاته، وهذا قد يؤدي إلى رفع كفاءة النظام التعليمي وزيادة فعالية تنظيماته في القيام بمسؤولياتها.

[1] حياة فرد، تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر 2003-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 98

3 – إن إعداد السياسة التعليمية تعتمد على اتجاهين الاتجاه الكمي ويبدأ دائما بمقررات الدراسة ومناهجها وعدد المواد ونظم الامتحان، وسنوات التعليم، وهو اتجاه محدود لا يعالج المشكلة من أساسها، والاتجاه الكيفي الشامل الذي يركز على فلسفة التعليم ويتناول قضايا رئيسية تنهض عليها سياسة التعليم بصفة عامة مثل: ديمقراطية التعليم، إلزامية التعليم ومجانيته.

2- مراحل صنع السياسة التعليمة في الجزائر

احترام مراحل صنع السياسة التعليمية ادا ما اعتمدنا على تصنيف هوف لمراحل السياسة التعليمية فإننا نجد أربع مراحل أساسية هي:

أ-مرحلة ظهور القضية وتحديد المشكلة

ب- مرحلة تشكيل السياسة واقرارها

ج- مرحلة تنفيذ السياسة

د- مرحلة التقييم

فما مدي احترام هده المراحل الأربعة في السياسة التعليمية

تعد الفترة الممتدة من سنة 2000 الى يوما هدا أهم فترة مرت بها اصلاحات سياسات التعليمية في الجزائر بتنصيب لجنة وطنية ، صدور أمر رقم 03:-09 المؤرخ في 13 أفريل 2003م مضمن تنظيم التربية و التكوين، وصدور قانون توجيهي للتربية الوطنية 08-04 فجسدت لأغلب مراحل صنع السياسة التعليمية بدأ بأول مرحلة وهي المتمثلة في تحديد المشكلة أو تحديد الهدف المرجو من السياسة التعليمة فكان الهدف واضحا بتأسيس مجتمع متمسك بالسلم و الديمقراطية وحقوق الانسان، والتفتح على العالم الجديد وترسيخ قيم تورة أول نوفمبر وتقويم الوعي الفردي و الجماعي بالهوية القائمة على الاسلام و العروبة و الأمازيغية. [1]

المرحلة الثانية وهي المتعلقة بتبني وإقرار السياسة، فهي الاخرى مجسدة بدليل صدور أمر رقم 03-09 المؤرخ في 13 أفريل 2003م ليعدل و يتمم الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 و الذي تضمن تنظيم التربية والتكوين، التي حصرت رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية، وقد نصت المادة على أن رسالة النظام التربوي في إطار المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري الاسلام و العروبة و الأمازيغية لهذا وبمقتضى المادة الثامنة مكرر من الأمر 03-09 أدرج تعليم الأمازيغية كلغة وطنية، بحيث تعمل الدولة على ترقية

[1] لقمان مغراوي، تقويم السياسة التعليمية الجزائرية 1976-2011، مرجع سابق، ص318

وتطوير وتعليم الأمازيغية في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة على التراب الوطني، برصد الوسائل التنظيمية والتربوية الضرورية للاستجابة لطلب التعليم في التراب الوطني.

وتنص المادة العاشرة من الأمر :76-35 على أن النظام التربوي من اختصاص الدولة، إلا أنه إمكان كل شخص طبيعي أو معنوي مؤهل أن ينشأ مؤسسة تعليمية، الأمر المهم في هذا التعديل، هو فتح الباب أمام الاستثمار في قطاع التعليم.[1]

اما القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في جانفي 2008م هو نص تشريعي يهدف إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المنظومة التربوية الوطنية ومن غاياته تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد الشعب الجزائري وضمان التكوين لكل مواطن متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه، انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى، واندماجها في حركة الرقي العالمي.

المرحلة الثالثة: هي تنفيذ السياسة التعليمية، لعبت وزارة التربية الوطنية دورا مهيمنا في إعداد جميع المشاريع والنصوص والتقارير المتعلقة بالسياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية وقدمتها للحكومة التي درستها ثم اتبعت الاجراءات العملية في سبيل صياغة بدائل السياسة العامة ومن أجل ذلك قامت بتكوين فريق عمل وزاري مشترك لوضع برنامج عمل وعرضه عليها وتمت مناقشته خلال خمس اجتماعات متتالية؛ ناقشت ودرست فيها الصيغ والبدائل التي تضمنتها سياسة اصلاح المنظومة التربوية، ثم عرضتها على اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية بتاريخ 30 أفريل 2003 الذي ناقشها ووافق على المشروع الذي أعدته الحكومة ثم قدم الى البرلمان للمصادقة عليه[2]

وكان من اهم القرارات التي اصدرها، رئيس الحكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في السياسات التعليمية المرسوم التنفيذي 03-471 لسنة 2003 المتضمن:[3]

أ-انشاء مركز وطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية.

[1] جبالي فتيحة، المنظومة التعليمية في الجزائر قراءة في المناهج والتقويم، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات والتواصل اللغوي، جامعة الجيلالي يابس سيدي بلعباس،2015، ص87

[2] لشهب أحمد، مرجع سابق، ص 266

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، مرسوم تنفيذي رقم 03-471 مؤرخ في 02 ديسمبر 2003، المتضمن انشاء مركز وطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التربية وتنظيمه وعمله (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد500، جوان 2006)، ص 04

ب- تنمية تكنولوجيا الاعلام، في التربية وتنظيمه وعمله، اي بما يكون للجماعات التربوية الحق في ادخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، في مؤسسات التربية الوطنية والعمل على تعميم استعمالها والاستفادة منها ايجابيا.

المرحلة الرابعة: وهي تلك المتعلقة بالتقييم من خلال الإشارة إلى الأهداف التي أعلن عنها قانون التوجيهي ما هي إلا تطبيق لتوجهات رئيس الجمهورية والتي عبر عنها في خطابه " بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح حيث يقول فيه " على المدرسة أن تساهم في المحفل العالمي الجديد ... أن تسعى جاهدة من أجل رفع تحدي العصرنة..." يضيف في فقرة لاحقة " إن المدرسة هي المدرج الأول لتلقي الثقافة الديمقراطية، ومن ثم هي ضمان للتلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية، سنسهر على تكوين مواطن يمتلك معالم لا شبهة فيها، مواطن مؤمن بمبادئه وقيمه، ستستطيع هده المدرسة أن تنفتح انفتاحا أوسع بلا عقدة على العالم الخارجي، فالصواب والعولمة يمليان علينا ذلك".[1]
يقول **فريد عادل** " تناولت مناهج التربية المدنية في إطار الاصلاح البعد الوطني من منظور منهجي جديد، وهو منظور الكفاءات التي ينبغي لهده المادة أن تسهم في تنميتها وهي حب الوطن والانتماء، واكتساب الثقافة والديمقراطية، وقواعد الحياة المشتركة.

والمتأمل لهده المناهج بجعل التلميذ مواطنا في المستقبل متشبعا بقيم الديمقراطية، ناشئا على المشاركة مؤمنا بالحوار، كدلك نجد طريقة أخرى لتكريس هده الثقافة الديمقراطية ونقصد بدلك المقاربة بالكفاءات التي اعتمدت منهج اساسي في طرائق التدريس؛ انها مقاربة حسب **فاطمة الزهراء أغلال بوكرمة** " تهدف إلى تكوين أفراد دوي كفاءات لهم القدرة على حل مشاكلهم المختلفة، وهي تعتمد على جعل قدرة الفرد في التكيف مع محيطه الطبيعي والسياسي والتكنولوجي غاية لعملية التعليم"، ان هدا المعنى يجعل التلميذ محورا للعملية التعليمية، ودلك بخلاف المقاربة بالأهداف التي تم اعدادها في ضل السياسة التعليمية السابقة.[2]

يؤكده وزير التربية الاسبق حيت يقول " ان المقاربة بالكفاءات هي أحد روافد البنيوية، حيث منطق التعليم يجعل التلميذ مركزا للعملية التعليمية"، يطلب من التلميذ في ضل هده المقارب البحث عن المعلومة، تنظيم وتحليل الوضعية التي يواجهها، عليه بناء الفرضيات، وتعميم وضع الحلول تجسيدا لحل ومعالجة المشكلة التي يواجهه.

اما معيار الامكانيات المادية تحديد استعمال الحاسب، يأتي تكملة لعملية التقويم الذي نقوم به، خاصة وان ميدان الاعلام الالي والحاسوب أصبح له دور يفوق ما صنع له، فعلاوة على كونه اداة اتصالية هو سلاح استعمل لزعزعة

[1] لقمان مغراوي، تقويم السياسة التعليمية الجزائرية 1976-2011، مرجع سبق ذكره، ص 319
[2] بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء، الإصلاح التربوي في الجزائر، مجلة الباحث، 2006، الجزائر، ص68

استقرار كثير من الدول العربية عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت، والشبكات الاجتماعية، فما موقع سياستنا من كل دلك؟

يبدو وان هناك اهتماما بهده المسألة بدا بالهيكل، حيث تم انشاء هيئة ملحقة بوزارة التربية الوطنية، باشرت مهامها سنة 2006، وهي المسماة المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الاعلام والاتصال في التربية، تتمثل مهام هده الهيئة تحديدا فيما يلي:[1]

1-تجهيز مجمل المؤسسات التربوية عبر الوطن بوسائل الاعلام الالي.

2-ربط التجهيزات بشبكة الانترنت تجهيز 1515 تانية بمخبر واحد يشمل 16 حاسوب

تجهيز 1783 متوسطة، باقي 2485 مسجلة في البرنامج الوطني

ان تحقيق جودة التعليم لا يتم عبر معايير كمية فقط بل يجب تحقيق النوعية عبر معايير متعددة، واستخدام التكنولوجيا أحد السبل الرئيسية لهده الجودة لأننا نعيش عصر مجتمع المعلومات.

[1]لقمان مغراوي، تقويم السياسة التعليمية الجزائرية 1976-2011، مرجع سبق ذكره، ص 339،341

المبحث الرابع: إصلاحات المنظومة التعليمية بالجزائر

لقد وجدت الجزائر نفسها غداة استرجاع السيادة الوطنية في مواجهة التخلف الاجتماعي وتحدياته من تفش للامية والفقر والأمراض وغيرها، وأمام منظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين.

المطلب الاول: الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التعليمية

بدأ التفكير في إصلاح النظام التعليمي أثناء فترة منتصف السبعينات، فيمكن اعتبارها بمتابه فترة تحضيرية لإصلاح المنظومة التربوية، ومن تم اعداد و تطبيق برامج تعليمية جزائرية محضة فتم صدور امرية 16 أفريل 1976 انطلاقا من: ان الاصلاحات التي كانت بعد الاستقلال لم تعرف تغييرا كبيرا بل كانت جملة من العمليات الإجرائية فقط، وأن البلاد كانت تسعى لإصلاح شامل يراعي المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الجزائري لمواكبة مسيرة التنمية وينتج تعليما أساسيا يربط الصلة بين التربية والتكوين والتشغيل، والانتقال المريح للأجيال المتعاقبة على المدرسة، وقد تميز الواقع المدرسي بوجود نظامين للتعليم، اسند مهامه الى وزارتين أولاهما للتعليم الابتدائي والثانوي والأخرى للتعليم العالي والبحث العلمي.

في هده الفترة وضعت مخططات رباعية التي تهدف إلى اصلاح منظومة التعليم من الداخل، وإعادة هيكلة المناهج التعليمية بجزأرة التعليم أي ان يكون جزائريا في برامجه وتوجهاته وأن يكون التعليم علميا بحيث يحتل تعليم العلوم حيزا واسعا في المؤسسات التعليمية،[1] ومحاولة استيعاب الأعداد المتزايدة للتلاميذ سنويا نتيجة النمو الديموغرافي السريع الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة، ببناء المؤسسات التعليمية، وتكوين المعلمين، وتوظيفهم، ناهيك عن الاستمرار في تعريب التعليم، رغم الصراع الكبير بين دعاة التعريب والمتمسكين باللغة الفرنسية، كلغة استعمال أولى في الادارة ومختلف مصالح الدولة.[2]

وينظم عملية توجيه التلاميذ نحو مختلف الشعب بعد أن كان عشوائيا، وقد دفعت هذه النقائص وغيرها باللجنة المركزية للحزب الحاكم إلى الإقرار بإخفاق المسار الذي كان منتهج في قطاع التعليم من تحقيق الأهداف التي كانت مرسومة لتحقيق التنمية الشاملة.

---

[1] فتحي بحة، تجربة الجزائر في الاصلاح التربوي: مبرراته، وأهدافه، ونتائجه في تعليمية اللغة العربية واللغات الأجنبية مجلةأدباواللغاتوالعلومالانسانية، المجلد5، العدد02، سبتمبر 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر، ص302

[2] داود عمر، المضمر والصريح في اصلاحات منظومة التعليم في الجزائر، مجلة المداد، جامعة الجلفة، ص87

هدا ادى الى تغييرات أخرى بإقرار نظام التعليم الأساسي الذي حل بديلا عن النظام الابتدائي والمتوسط، ويمتد هدا النظام في التعليم إلى تسع سنوات، وأنه من حق كل طفل وصل سن السادسة في الحصول على مقعد في المدرسة، كما اكدت على اجبارية التعليم من سن السادسة الى نهاية سن العاشرة، مع عدم اجبارية التعليم التحضيري؛ وتم إنشاء مدارس عليا لتكوين الأساتذة، وأخرى متعددة التقنيات غير أنها عانت من قلة الأجهزة والوسائل، رغم الاعتماد على المتعاونين الأجانب حيث بلغ عددهم 4000 أستاذا في موسم.[1]

يضاف الى دلك تجديد نظام التعليم الثانوي وإصلاح مساراته وتنويعها وتوسيع اختصاصاته، وإعطاء التعليم التقني المكانة اللائقة في المجتمع ليصبو إلى التطوير الصناعي والتكنولوجي، هكذا أنشأت متاقن الطور الأول التي تمنح تكوينا لمدة سنتين لتخريج عمال مؤهلين مع إمكانية فرص الانتقال إلى الطور الثاني لتلقي تكوين لمدة سنتين إضافيتين بالتخرج تقني بمختلف أرجاء الوطن وشجع الطلبة على اتباع الفروع العلمية والتقنية لمواجهة حاجات الصناعة الجزائرية.[2]

وقد اختصرت تعديلات هذه المرحلة على: [3]

أ–التعليم الثانوي العام: حيث تم إدراج التربية التكنولوجية سنة 1984–1985 م وتدريسها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية والفيزياء، إلا إنه تم التخلي عنه سنة 1989–1990م.

–إدراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية ورياضية، فن) ثم تم التخلي عنه في الفترة الموالية إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي.

–فتح شعبة العلوم الإسلامية، تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

ب– التعليم التقني: حيث تطابق التكوين في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية، وتم فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على البكالوريا تقني، إقامة التعليم الثانوي التقني قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية، والذي ضل ساري المفعول من سنة 1980 الى 1984م.[4]

[1] فتحي بحة، مرجع سبق دكره، ص 303

[2] وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، ص 68

[3] بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات، دار القصبة للنشر، 2009، ص 217

[4] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر ،2004، ص24

تم إصلاح البرامج بغرض تجسيد الانشغالات المطروحة أنداك والتي يمكن تصنيفها في نوعين:

الصنف الأول يتكفل بالانشغالات ذات الصلة بتكوين الفرد: أي تنشئة المواطن الجزائري طبقا لمشروع المجتمع المنشود أنداك.

الصنف الثاني بالانشغالات ذات الطابع المنهجي: انتقاء أفضل الخيارات وأحسن المنهجيات المعروفة في مجال تصميم البرامج، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في علوم التربية وعلم النفس التربوي وتقنيات التقييم ولا يتعلق الأمر بتقييم المكتسبات فحسب وإنما بتقييم شتى عناصر العملية التعليمية التعلمية.

لهدا السبب شهدت فترة السبعينات والثمانينات محاولات وتجارب عديدة فيما تعلق بتصميم البرامج الدراسية، لتنمية كفاءات التلاميذ الذاتية وتطوير قدراتهم العقلية بدل تركيز الفعل التربوي على مجرد تلقين المعلومات وتراكمها.[1]

اما على الصعيد الجامعي فقد تم إنشاء شبكة من المراكز الجامعية في مختلف أرجاء الوطن ووضع الخريطة الجامعية للتمكن من التحكم في تنظيم التدفق الطلابي توزيعا وتوجها و تأطيرا، كما تم إنشاء جامعة التكوين المتواصل، ورغم الايجابيات الكثيرة التي ظهرت في هده الفترة كتعميم التدريس وزيادة عدد المتعلمين في كل المراحل، والجزأرة الكاملة لسلك التأطير، والتعريب التام، إلا أن عيوب كثيرة ظهرت وجعلت من المدارس الاساسية محل نقد واعتراض الكثير من الجهات.[2]

أضف إلى ذلك، ما عرفته الجزائر بين سنة 1989 و 1992 من انفتاح ديمقراطي ناشئ، تمخضت عنه تأسيس أحزاب سياسية ونقابات مهنية، فتفشت بذلك ظاهرة الانتماءات الحزبية والمهنية في الأوساط المدرسية، وانعكاس ذلك على قناعات المدرسين بين المؤيدين والمتعاطفين مع التيارات الإسلامية السلفية والإخوانية، وأنصار التيار الوطني، ودعاة التيار الديمقراطي أما الجانب الاقتصادي فرافق دلك مصطلحات و مفاهيم اقتصاد السوق و الاقتصاد الحر، كل هده التحولات لابد أن تنعكس على المنظومة التربوية حتى تتلاءم مصطلحاتها و مفاهيمها المتداولة مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي، وقد تكون الأثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي رافقت هده المرحلة و تدني اسعار البترول بشكل كبير أثر على الموارد المالية المرصودة لقطاع التربية وزاد تدهور القدرة الشرائية للمعلمين تأزيما للوضع.[3]

---

[1] شارف فضيل، المنظومة التربوية في الجزائر من البرامج إلى المناهج، الاشعاع، العدد الثامن، جوان 2017، ص 272

[2] قراريةحرقاسوسيلة، تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي مفتشي المرحلة الابتدائية، دراسة ميدانية بالمقطعات التربوية بولاية قالمة، رسلة دكتورة، كلية العلوم الانسانية والعلومالاجتماعية، جامعة قسنطينة،2010، ص40

[3] كهينة افروجن، واقع المنظومة التربوية التكوينية في الاعلام التربوي الجزائري، مجلة تاريخ العلوم، العدد7، جامعة باتنة، مارس2017، ص 32

خلال السنة الدراسية 1990-1991 شرعت الوزارة في تطبيق جمة من الاجراءات والتعديلات لتحسين نوعية التعليم اهم هده الاصلاحات:

1-اعتماد منطق التكوين بدل منطق التعليم.

2-اعتماد مقاربة الاهداف في التدريس وبناء المناهج.

3-تطوير العلاقة بين المعلم والمتعلم.

4-التميز بين التعلم الثانوي العام والتعليم التقني والتعليم التأهيلي.

5-اعتبار المرحلة الثانوية حلقة رئيسية في سلسلة منظومة التربية والتكوين.

6-تنصيب الجهاز الخاص بالمتابعة والتقويم الدائم لتنفيذ الإصلاحات.[1]

المحطة الأخيرة:

تعتبر الفترة الممتدة ما بين 2000م إلى يومنا هذا، مرحلة ثالثة كبرى من تطور المنظومة التربوية في الجزائر منذ عهد الاستقلال، وما ميز هذه الفترة من الإصلاح أربعة أحداث هامة تمثلت في:

1-إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 13 ماي 2000م.

2- تعديل الأمر 76 -35 المؤرخ في 16-04-1976م المتعلق بتنظيم التربية والتكوين عن طريق الأمر رقم03-09 المؤرخ في 13أوت 2003.

3- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية برقم 08-04 المؤرخ في 23 -01-2008.

4- المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008م والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية

وبمجرد تنصيبها باشرت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية أعمالها، إلى أن أتمت ذلك، وقدمت تقريرها يوم 27 جويلية 2000، على أن يتم تطبيق الإصلاحات بعد مناقشتها بداية من موسم 2003/2004، وقد

[1] قرايرية حرقاس وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 41

تضمن تقرير هذه اللجنة بعض الإجراءات التقنية كالرجوع إلى تبني الأطوار التعليمية الثلاثة عوض التعليم الأساسي، مع تقليص سنوات التعليم الابتدائي إلى خمس سنوات، وإضافة السنة الرابعة للطور المتوسط، كما احتوى على جعل المبادئ العالمية ذات الصلة بقيم المواطنة كالمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية... الخ قاعدة صلبة للنشاط المدرسي، وتبنى مقاربة الكفاءات في بناء المناهج كامتداد للمقاربة السابقة المعتمدة على الأهداف، ما يعني الاعتماد على الطرائق التفاعلية، إلى جانب إدراج اللغة الأمازيغية وبدء تعليمها في عشر ولايات نموذجية تمهيدا لتعميمها على باقي الولايات، بالإضافة إلى الاعتماد على الترميز العالمي وكتابة المصطلحات العلمية بلغتها الأصلية[1]، وتدريس مادة التربية الإسلامية في كل سنوات الثانوي وإدماجها في امتحان البكالوريا، أما فيما يخص مادة اللغة الفرنسية، فقد شرِع في تعليمها ابتداء من السنة الثانية ابتدائي في سنة 2004-2005م ثم تقرر تدريسها سنة الثالثة ابتدائي سنة 2006م ودرست أخيرا في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، أما اللغة الإنجليزية تدرس بداية من السنة الأولى متوسط، وتغيير مادة التربية التكنولوجية إلى مادة العلوم الفيزيائية والتكنولوجية.[2]

أما من ناحية إدخال وتعميم المناهج الجديدة على مختلف المراحل التعليمية تم الشروع في تنفيذ الإصلاح منذ مطلع السنة الدراسية 2003-2004 على مستوى التعليم الابتدائي وعلى مستوى التعليم المتوسط وفي سنة 2005-2006 شمل بصفة متدرجة الإصلاح ايضا مرحلة التعليم الثانوي وجرى تعميم المناهج الجديدة كما يلي:

1-على مستوى مرحلة التعليم المتوسط، خلال السنوات الدراسية 2003- 2004 إلى 2006-2007

2- على مستوى مرحلة التعليم الابتدائي 2003-2004 إلى 2007-2008

3- على مستوى التعليم الثانوي: 2005-2006 إلى 2007-2008

وفي هذا السياق أنجزت اللجنة الوطنية للبرامج 189 برنامجا تعليميا لمراحل التعليم الثلاثة.[3]

كانت المنظومة التربوية الجزائرية مند أن وضعت مبادئها وغايتها في الامر 76/35 المؤرخ في 1976/04/16 رائدة ودا موقع متقدم ضمن المنظومات التربوية العالمية، وأشارت في المادة 4 من الأمر السابق أن لكل جزائري الحق في التربية والتكوين، حيث بادرت المنظومة التربوية بأخذ بالتوصيات التي نشره خبراء المنظمة العالمية للثقافة والتربية و الفنون "اليونسكو" فكانت المنظومة الجزائرية سباقة إلى تبني نظام التعليم الاساسي واجباريته لمدة تسع سنوات و

[1] وزارة التربية الوطنية، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، أكتوبر 2003

[2] مديرية التقويم والتوجيهوالاتصال بوزارة التربية الوطنية، إصلاح المنظومة التربوية: النصوص التنظيمية، ج1، نشر المديرية الفرعية للتوثيق، ط2، 2009.

[3] وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، ص 77

ديمقراطيته وتوحيده، كما اخدت بفكرة "الثقافة المستديمة"، وبتوجيه دوي القدرات الخاصة إلى مدارس التكوين المتخصصة وضمان ان يكون خريج المدرسة الاساسية حائزا على قدر من المعارف تمكنه من مواصلة التعليم بنفسه إدا لم يحظ بمواصلة التعليم النظامي، كما أن النظام التربوي الجزائري كان من ضمن أولويات الدولة في مخططاتها الوطنية حيت حظى بميزانية مالية ضخمة، واهتمت بتكوين اطارات التربية كما جاءت بفكرة تكافؤ الفرص و تمكين كل واحد من ممارسة حصة من العلم والثقافة وهده من اهم مبادئ اليونسكو التي اوصت بها. [1]

-أما التعليم العالي مر بأربعة مراحل هي:

1- مرحلة 1962-1970: تميزت بوجود جامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي ونظام جامعي موروث عن الاستعمار، في هده المرحلة بدأ التفكير في الاصلاح الجامعي وبناء مؤسسات جامعية (قسنطينة، باب الزوار، وهران)[2]

2- مرحلة 1971-1984: تميزت هده المرحلة بإصلاح التعليم العالي سنة 1971 ن ادماج الجامعة في حركة التنمية الشاملة، وجزأرة المؤثرين والمكونين، وديمقراطية التعليم وتعريبه وتأكيد التوجه العلمي والتكنولوجي وتكوين الاطارات وعرفت فترة الثمانينات الشروع في تعريب تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية.[3]

3- مرحلة 1985-1989: تميزت بوضع الخريطة الجامعية التي تنظم القطاع للتحكم في التزايد الطلابي وتوزيعه في إطار توحيد المنظومة الجامعية، وانشاء جامعة التكوين المتواصل.[4]

4-مرحلة 1990-1999: وهي مرحلة برزت خلالها اشكالات وتناقضات نتيجة لتراكمات المراحل السابقة، وعانت فيها الجامعة ضغوطات وأدت الى عدم استقرارها في مجالات التنظيم والتسيير، فلم تستطع القيام بصفة فعالة بمختلف مهامها ولم تستطع الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المطروحة نتيجة تأثير التخطيط الاستعجالي للتكفل بالدفعات الطلابية، وقلة تفاعلها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي

[1] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، النظام التربوي والمناهج التعليمية، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، الجزائر، 2004

[2] الطاهر زرهوني، مرجع سبق ذكره، ص21

[3] نصر الدين غراف، التعليم الالكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية، مجلة RIST19، عدد2، ص61

[4] خديجة بن فليس، المرجع في التوجيه المدرسي والمهني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص76

5- مرحلة 1999 الى يومنا هدا :عرفت هده المرحلة اصطلاحات مؤسساتية هيكلية و بيداغوجية من أهمها ، اعتماد نظام ل م د ليسانس ، ماستر ، دكتوراه، التي حددها القانون رقم 05-99 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، ومخطط إصلاح المنظومة التربوية و الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002، والذي جاء في ظل مسار الإصلاح الذي تقوم به الدولة في شتى المجالات من اقتصاد، قضاء ، إدارة ، إعلام... لتقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن، التكوين للجميع و على مدى الحياة ،استقلالية مؤسسات الجامعية [1]

المطلب الثاني: متطلبات نجاح السياسات التعليمية في المنظومة التربوية الجزائرية

لا يمكن تحقيق الأهداف من خلال التدريس إلا بتوفير مجموعة من الشروط والمتطلبات التي تسمح بالسير الحسن للعملية التعليمية وتتمثل هذه الشروط والمتطلبات في النقاط الآتية:

1- توفير المعلم المزود بالمهارات اللازمة لأداء مهامه.

2-ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية واضحة الاهداف والمعالم، عليها تبنى المشاريع المتعلقة بالتجديد أو التطور.

3- أهمية المراجعة النقدية الشمولية لمضامين المناهج التربية والتعليم والتكوين.

4 - ضرورة بناء نظام تعليمي له القدرة على التكيف مع مستجدات وتبعات النظام العالمي الجديد، الساعي إلى مزيد من تنميط الأنظمة الفرعية: الثقافية، السياسية، التعليمية

5 - تبني سياسة تعليمية قائمة على اكتساب التقنية وتحقيق التطور في مراحل لاحقة.[2]

توفر الوسائل والأدوات المساعدة على التعلم كالآلات والأجهزة الحديثة مثل الكمبيوتر

6 - ضمان مشاركة كل الأطراف (الأولياء والمسؤولين المعنيين بالتعليم في حوارات ونقاشات من شأنها تقليل الصعوبات التي تعيق الفعل التعليمي.

7- إعطاء نوع من الحرية للمعلم في تكييف البرامج المقررة وفق ما يلائم المتعلمين وخصوصياتهم.

[1] نصر الدين غراف، مرجع سبق ذكره، ص62

[2] لقمان مغراوي، تقويم السياسة التعليمية الجزائرية 1976-2011، مرجع سابق، ص285

8 – لإعداد المسبق للموقف التدريسي الذي يراعى فيه المعلم خصائص المتعلمين كما يحدد فيه المعلم كيفية تقديم محتوى الدرس والزمن اللازم لذلك والأدوات والوسائل اللازمة.

9 – أن يتسم المعلم بالمرونة في التعامل مع المتعلمين، فيتخلى عن نقاط في الدروس كان يراها ضرورية وقد يركز على نقاط كان قد اعتقد في الأول انها ليست مهمة في الدرس.

10– قيام المعلم بدراسات ميدانية، وكتابة البحوث والتقارير، والتجارب، وسواها من الفعاليات والنشاطات التعليمية التي تساعد على تهيئة فرص ومواقف تعليمية من شأنها أن تثير دافعية المتعلمين وتتيح لهم المشاركة الايجابية.

11– اعداد مناهج تربوية ذات جودة تتصف بالاستقرار لأن التغييرات المستمرة تؤثر على العملية التعليمية. [1]

12–مراجعة الحجم الساعي للمدرسين بما يكفل لهم تمتين تكوينهم المستمر.[2]

13– مراجعة الحجم الساعي المخصص لتدريس المواد، لان الوقت الحالي وبشهادة المدرسين أصبح غير كاف للقيام بالمهمات على وجه الذي يضمن تحقيق جودة التعليم في الجزائر.

14– مراجعة عدد التلاميذ في الصف الواحد حتى يتسنى لعناصر العملية التعليمية التعلمية من التفاعل وتحقيق نتائج المرغوبة.

المطلب الثالث: أهم المنجزات الكبرى

في هذا المطلب يجدر التنويه بالجهود الضخمة المحققة والتي تتجلى من خلال:

لقد عرفت مرحلة الاستقلال من سنة 1962 إلى اليوم تطورا هائلا في تعداد المتمدرسين حيث تضاعف عدد المتمدرسين كما توضحه الجداول المقدمة بأكثر من 12 مرة، وقفز التعداد من 813.613 متمدرسا سنة 1962 إلى 11.275.424 متمدرسا سنة 2025.

فقد قفزت نسبة تمدرس أطفال سن السادسة من 43.42% سنة 1966 إلى نسبة 98.94 % سنة 2025: كما انتقلت نسبة تمدرس شريحة أطفال 6– 15 سنة من 45.36 % سنة 1966 إلى 96.37 % سنة 2025

[1]نور الدين حمر العين، نور الدين زمام، العملية التعليمية وتطورها في المنظومة التربوية الجزائرية الراهن والمستقبل، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد1، مارس 2021، ص699

[2]جعجيع عمر، تحديات جودة التعليم في الجزائر: المتعلم نموذجا، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد 08 عدد02،2024، ص 240

الجدول رقم 07: تطور نسب تمدرس الأطفال في سن السادسة [1]

السنوات	06 سنوات
1966	% 43.42
2000	% 93.35
2012	% 98.16
2025	% 98.94

الشكل رقم 02: منحنى يوضح نسبة تمدرس الأطفال من 1966–2025

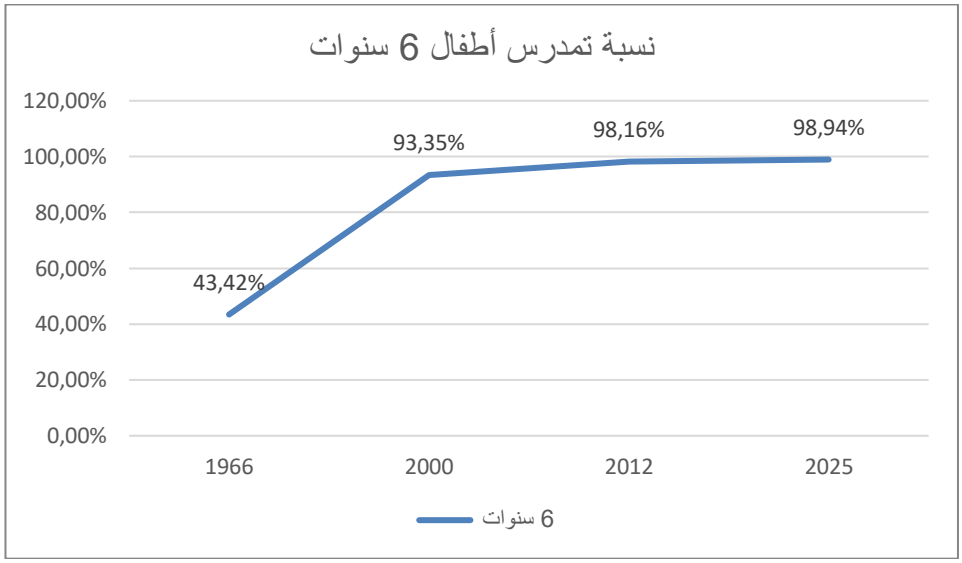

الجدول رقم 08: نسبة تمدرس الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06–15 سنة [2]

السنوات	6–15 سنة
1966	% 45.36
1990	% 85.03
2000	% 88.55
2012	% 95.68
2025	% 96.37

[1] لمزيد من المعلومات أنظر لكتاب وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص10، https://www.education.gov.dz/

[2] وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، مرجع سابق، ص12، https://www.education.gov.dz/

الشكل رقم 03: منحى يوضح نسبة تمدرس الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06-15 سنة

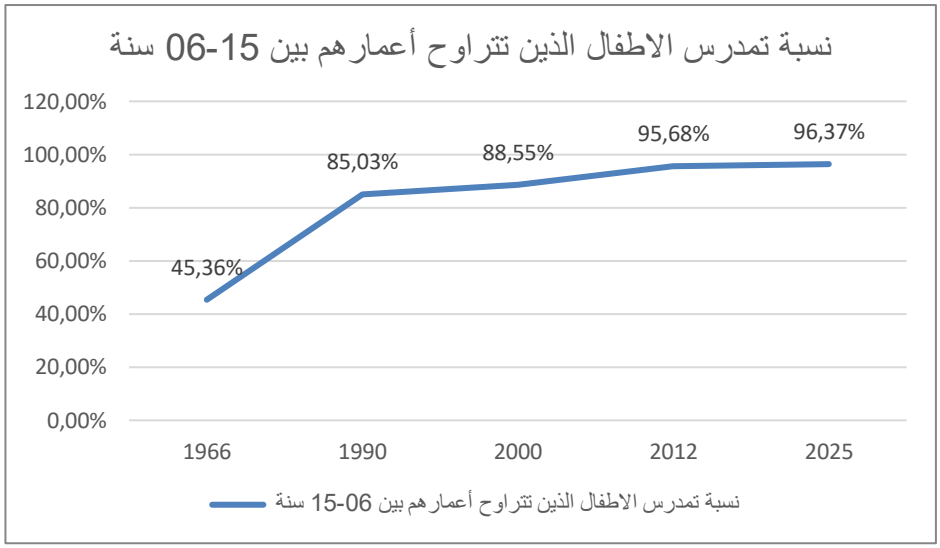

الجدول رقم 09: نسبة الأمية[1]

السنة	1962	1966	1987	1998	2005	2008	2022
النسبة	85%	%74.6	%43	%31.9	%21.3	%21	%7.4

الشكل رقم 04: أعمدة توضح نسبة الأمية

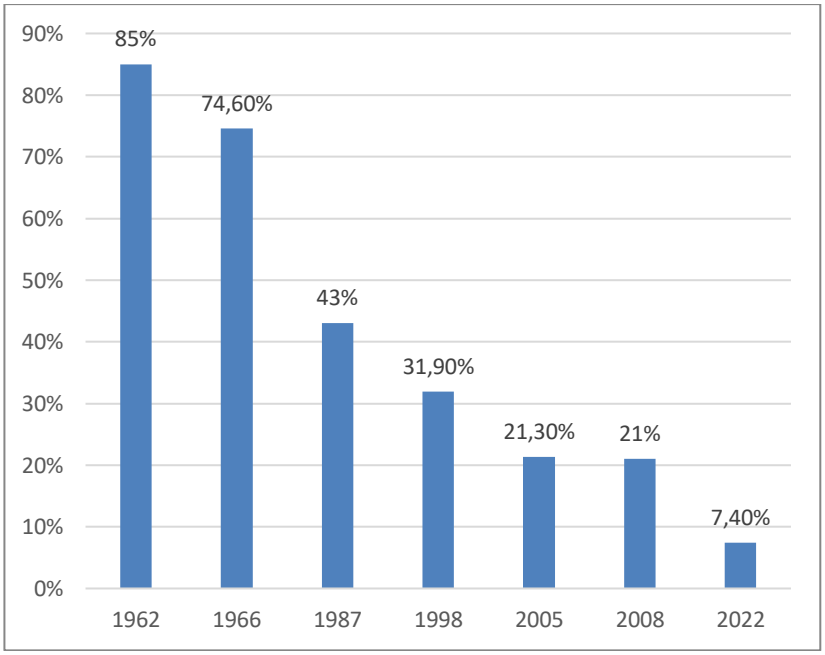

[1] نفس المرجع، ص15، https://www.education.gov.dz/

الجدول رقم 10: تطور العدد الإجمالي للهياكل التربوية[1]

السنوات	1962	1980	1990	2000	2012	2025
العدد الإجمالي للهياكل التربوية	2666	10425	16286	20262	24.853	29.702

الشكل رقم 05: أعمدة توضح تطور العدد الإجمالي للهياكل التربوية

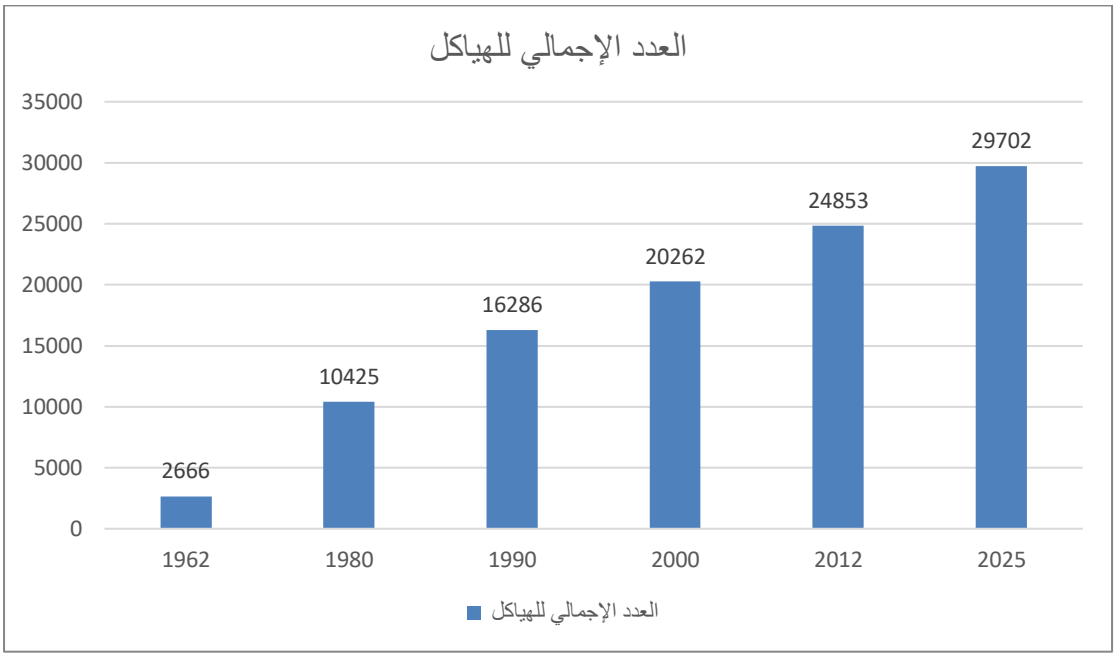

الجدول رقم 11: تطور عدد المدرسين في الأطوار الثلاثة[2]

السنوات	1962	1980	1990	2000	201284	2025
عدد المدرسين	23612	128000	278286	327284	406285	657326

[1] وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، مرجع سبق ذكره، ص16، https://www.education.gov.dz/

[2] وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، مرجع سبق ذكره، ص20، https://www.education.gov.dz/

الشكل رقم06: منحى يوضح تطور عدد المدرسين في الأطوار الثلاثة

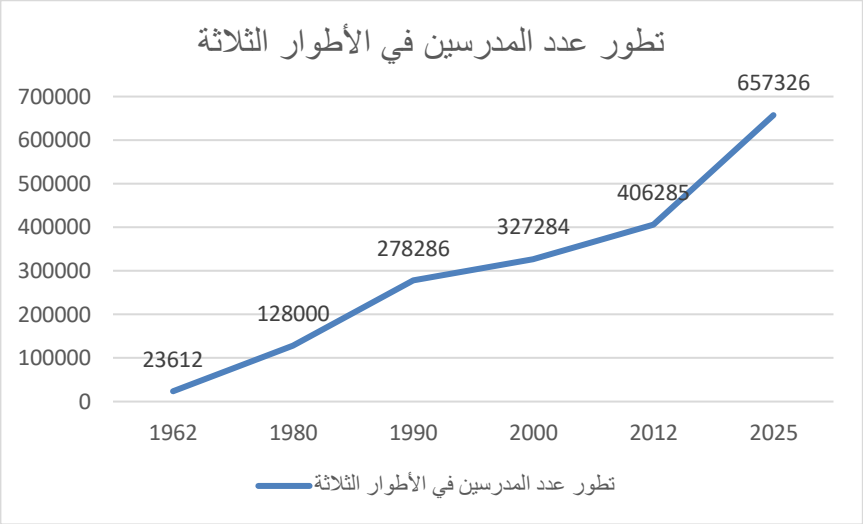

جدول رقم 12: تطور عدد المطاعم المدرسية[1]

السنوات	1963	1980	2000	2012	2025
عدد المطاعم	1.240	4510	4652	14194	17547

الشكل رقم07: تطور عدد المطاعم المدرسية

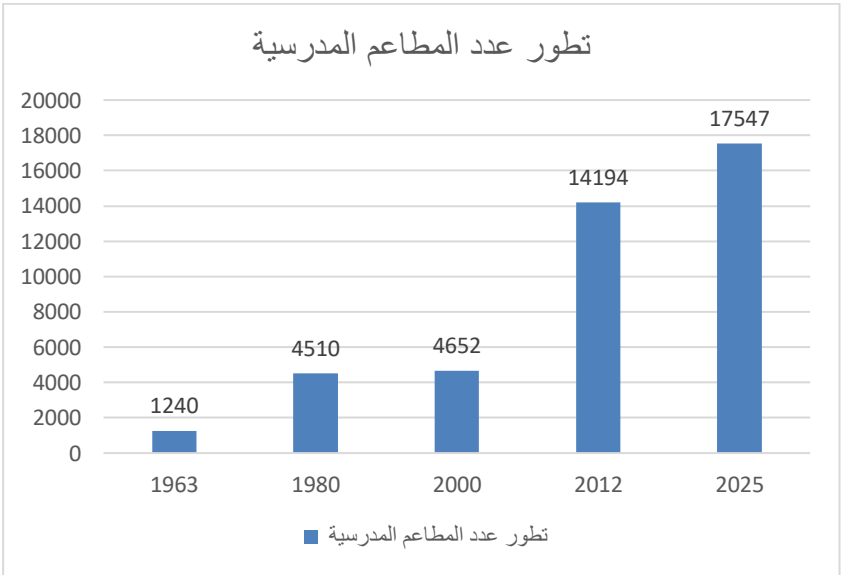

[1] لمزيد من المعلومات انظر كتاب وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، مرجع سبق ذكره، ص23، موقع https://www.facebook.com/elaane.dz/photos/-%D9%88

خلاصة الفصل الثاني:

في الأخير إن السياسة التعليمية في الجزائر قبل الاحتلال لم تكن لها مؤسسات رسمية تصنع فيها، حيث التعليم فيها كان دينيا بحتا ، ومتاحا بفضل الأوقاف و بعض المؤسسات الخيرية، بينما التعليم في الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي قد تراجع نتيجة السياسة الاستعمارية و القمعية التي رمت الى القضاء على الشخصية الوطنية و محو ثقافتها، ونشر الثقافة الفرنسية، لكن السياسة التعليمية الجزائرية بعد الاستقلال عملت على التخلص من السياسة التعليمية الفرنسية وأصبحت لديها سياسة تعليمية قائمة على ثلاثة مبادئ أساسية هي مبدأ جزأرة التعليم ومبدأ تعريب التعليم و مبدأ ديمقراطية التعليم وهي عبارة عن التوجهات الاساسية بالإضافة الى ترسيخ مبادئ الإسلامية التي كان لها دور كبير في إيقاظ المجتمع الجزائري .

كما تم التوصل الى ان للسياسة التعليمية أسس اجتماعية تسعى لتحقيقها كالتنشئة الاجتماعية من ناحية تعميم التعليم واجباريته ومن ناحية الجودة وتكنولوجيا المعلومات بحيث تصبح المدارس والجامعات قادرة على خلق انسان مبدع في ضوء مجتمع المعلومات، أما الاسس السياسة التي تسعى لتحقيقها من خلال المشاركة السياسية عن طريق المعلم والإدارة المدرسية.

كما توصلنا الى أن السياسة التعليمية في الجزائر ترسم أو تصنع بواسطة القادة على اختلاف أنماطهم السياسة والإدارية، تأثروا ببعض الجماعات أو احدى طبقات المجتمع وتبنوا وجهة نظرهم، وفي النظام السياسي الجزائري تبقى سيطرة الطبقة الحاكمة عبر التأثير على مضمون السياسة التعليمية وتحديد أولوياتها وصياغتها، من خلال اشراف الدولة تنفيدا وتخطيطا للتعليم.

من هنا يمكن القول إن السياسة التعليمية كانت من أهم القضايا التي تشغل القيادة السياسية، هدا ما أدى إلى عدة اصلاحات في النظام التعليمي الجزائري نتيجة للتغيير الجدري في النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان أساسا يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية في مفهومها العام وتكوين مواطن عالمي له قدرة التعامل والتفاعل والعيش مع الاخرين.

الفصل الثالث

رقمنة السياسات التعليمية في الجزائر

–قطاع التربية والتعليم أنموذجا–

يهدف التعليم في مختلف مستوياته الى تطوير المعرفة والقيم الروحية والادراك الذي يحتاجه الفرد في كل نواحي الحياة، ولهدا الغرض تسعى الدولة لتطوير انماط التدريس في كل المراحل تماشيا مع التطورات الحاصلة في العالم وخاصة التحولات العلمية والتكنولوجية وإدخال الرقمنة القائمة على ادماج تكنولوجيا المعلومات في تسيير القطاعات.

يعتبر قطاع التربية والتعليم أحد أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي، ولهدا تسعى وزارة التربية الى ضرورة الانتقال من اساليب التقليدية في أداء المهام والوظائف لتقديمها رقميا، وتحويل الخدمات الحيوية والاساسية المرتبطة بخدمة الفرد والمؤسسات المختلفة إلى الشكل الرقمي الذكي.

وعلى ضوء دلك قسمنا هدا الفصل الى أربع مباحث: المبحث الأول الرقمنة في قطاع التربية والتعليم، المبحث الثاني: واقع رقمنة التواصل في قطاع التربية، المبحث الثالث: واقع رقمنة بعض محطّات المسار الوظيفي، المبحث الرابع: تقييم التحول الرقمي في قطاع التربية والتعليم.

المبحث الأول: الرقمنة في قطاع التربية والتعليم

تمت رقمنة قطاع التربية الوطنية سعيا لعصرنة الإدارة وتحسين ادائها الإداري، وعليه قسمنا هدا المبحث إلى ثلات مطالب

المطلب الأول: مفهوم الأرضية الرقمية لقطاع التربية والتعليم

هو فضاء قطاع التربية الوطنية الخاص بالمؤسسات التربوية أين يمكن القيام بمختلف العمليات التربوية، من تسجيل التلاميذ الى الغيابات الى حجز النقاط وغيرها من العمليات.

وهدا الفضاء مربوط بالنظام المعلوماتي الخاص بقطاع التربية الوطنية الذي يضم عدة منصات وفضاءات أخرى كلها مربوطة بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية مثل: فضاء الأستاذ، فضاء الأولياء، فضاء المؤسسة، منصة الترقية ...الخ

أو بتعبير اخر الرقمنة نظام معلوماتي يربط المؤسسات التربوية للأطوار الثلاثة بقاعدة بيانات ضخمة تحتوي كل المعطيات، وكل شخص يملك حساب في الرقمنة انطلاقا من الوزير، ومدير التربية إلى مدير المؤسسة التربوية.

رقمنة قطاع التربية يعني إعطاء رقم تعريفي لكل موظف واستاد وتلميذ، ولتمكين الأولياء من الاطلاع على نتائج ابنائهم عن بعد فقد تم إنشاء منصة رقمية باسم فضاء الأولياء، مما سيمكن الأولياء من الاطلاع على نتائج ابنائهم وكدا سلوكياتهم دون التنقل إلى المؤسسات التي يدرسون فيها.[1]

المطلب الثاني: بداية فكرة التحول الرقمي في قطاع التربية والتعليم

أطلقت وزارة التربية الوطنية فكرة مشروع الارضية الرقمية في 28 ديسمبر 2010 بقرار من وزير التربية ابو بكر بن بوزيد يتضمن إنشاء لجنة وطنية لرقمنة التسيير الاداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية، وتكلف اللجنة بوضع دفتر شروط مفصل يحتوي على عمليات المقترحة للرقمنة، وبمتابعة عمليات الرقمنة على مستوى كل الولايات، وترفع تقرير حوصلي كل شهر الى السيد الامين العام حول سير عملية الرقمنة.

[1] سعيد بوجردة، حنيش أحسن، واقع الرقمنة في المدرسة الجزائرية وأثرها في عملية التسيير، مذكرة تخرج لرتبة مدير مدرسة إبتدائية، المعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية، عبد الحميد سعيدي، ميلة ،2021-2022، ص18

كما تم استحداث لجنة على مستوى كل مديرية تربية كامتداد للجنة الوطنية تسمى بالجنة الولائية لرقمنة التسيير الاداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية تحدد تركيبتها البشرية ومهامها وتنظيمها بموجب مقرر إنشاء يصدر عن السيد الأمين العام لوزارة التربية الوطنية، وترفع تقريرا شهريا إلى رئيس اللجنة الوطنية للرقمنة.[1]

وفي سنة 2015 قامت مديرية التربية لولاية سطيف بتقديم اقتراح لتسيير ملفات المستخدمين قاعدة بيانات، وقدمت مديرية التربية لولاية الوادي قاعدة بيانات لتسيير ملفات التلاميذ، وقدمت مديرية التربية لولاية ورقلة قاعدة بيانات لتسيير مختلف الهياكل والمؤسسات التربوية.

في إطار رقمنة قطاع التربية الوطنية، تم وضع استراتيجية وطنية والمصادقة عليها خلال الندوة الوطنية المنعقدة في ثانوية الرياضيات بالقبة يومي 26 و27 مارس 2015، بعد ذلك تم وضع برنامج عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية المذكورة أعلاه.

وفي هذا الصدد، تم تنصيب لجنتين، الأولى تتكفل بقيادة المشروع والثانية تقنية تتكون من مهندسين وتقنيين، مسؤولين عن تنفيذ البرنامج على مستوى مديريات التربية، وفقا لجدول زمني محدد مسبقا.

المرحلة الأولى: تصميم وإنجاز تطبيق ويب من قبل الفرق التقنية وهذا بعد سلسلة من لقاءات وبحضور خبراء في هذا المجال.

المرحلة الثانية: بعد إجراء اختبارات ناجحة على هذا التطبيق، بدأت عملية جمع المعلومات وإدخال البيانات في كافة مديريات التربية وهذا في الطور الثانوي كخطوة أولى، وسوف يتم ادراج طوري المتوسط والابتدائي في الخطوة الثانية.

يحتوي التطبيق على ثلاث برامج رئيسية وهي: برنامج تسيير الموظفين، برنامج تسيير تمدرس التلاميذ، برنامج تسيير الهياكيل.[2]

تزامنا مع الاحتفالات المخلّدة ليوم العلم، أطلقت وزارة التربية الوطنية، يوم الاثنين 17 أفريل2017، نظامها المعلوماتي بحضور إطارات الإدارة المركزية ومديري التربية للولايات والشركاء الاجتماعيين للقطاع. وفي

[1]وزارة التربية الوطنية، مديرية التطوير الموارد البيداغوجية والتعليمية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، المتضمن انشاء لجنة وطنية ولجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية، العدد 536، فيفري 2011.

[2]منشور الإطار المرجعي رقم 230، المؤرخ في 31 جانفي 2018، يتعلق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد595، جانفي 2018، ص9

2019 اعتماد النظام المعلوماتي كمصدر وحيد لتسجيل التلاميذ المتمدرسين في الامتحانات المدرسية الوطنية. وفي 2020 تم تصميم وتطوير تطبيق موسوم بـ Awlyaa، ووضعه تحت تصرف الأولياء عبر متجر قوقل Store Play.إطلاق مشروع "كفاءة–تك"

وفي سنة 2021 تم اعتماد خدمة الدفع الالكتروني لحقوق التسجيل في الامتحانات المدرسية الوطنية عبر بطاقة الدفع النقدية لبريد الجزائر، استحداث فضاء مخصص للأساتذة ضمن نظام المعلوماتي[1]

ويتمثل الرهان في إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع التربية، في الذهاب نحو حوكمة ذات جودة وتيسير مرافقة تكوين الأساتذة من أجل تحسين الممارسات البيداغوجية وتعزيز الدعم المدرسي للمتعلمين وتقريب المدرسة من الأولياء ليتسنى لهم متابعة تمدرس أطفالهم بشكل أحسن.

إن إقامة مثل هذا نظام المعلوماتي تعتبر تحدّيا حقيقيا، بالنظر لحجم القطاع وأهميته، من حيث عدد التلاميذ والموظفين والمنشآت، إذ يضم القطاع نحو 9 ملايين تلميذ، و700.000 موظف وحوالي 27.000 مؤسسة تعليمية، إن القيمة المضافة للنظام الذي تم إطلاقه، تتمثل في كونه مصمّم ومعدّ من طرف كفاءات شابة متخصصة، تابعة للقطاع وبوسائل داخلية، أي بدون أثر مالي إضافي.

ويتم التكفل بالعمليات المتعلقة برقمنة تسيير الموارد البشرية وتمدرس التلاميذ، على 3 مستويات: الوزارة، مديريات التربية، المؤسسات التعليمية[2].

يتم الدخول الى موقع الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية عبر العنوان:https://amatti.educatin.gov.dz

الشكل 08: واجهة تسجيل دخول للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية[3]

[1] وزارة التربية الوطنية، الطريق نحو التحول الرقمي أهم إنجازات قطاع التربية الوطنية في مجال تكنولوجيات الاعلام والإصال منذ الإستقلال،2023

[2] الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية،https://www.education.gov.dz/activity/إطلاق–النظام–المعلوماتي–لقطاع–التربي/

[3] موقع الرقمنة:https://amatti.educatin.gov.dz

يتمكن مستخدميها من تسجيل الدخول من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاص بهم، وبمجرد تسجيل الدخول بنجاح، ستتمكن من الوصول إلى المنصة الرقمية لوزارة التربية، هده الأرضية تقدم خدمات متعددة لمختلف المستخدمين، بما في ذلك الأساتذة وأولياء التلاميذ.

المطلب الثالث: أهداف رقمنة قطاع التربية

من خلال هذا البرنامج الطموح، ترمي وزارة التربية الوطنية إلى[1]:

1-تقديم خدمات للموظف كمجمل الخدمات شهادة عمل، طلب كشف الراتب...

2- ترشيد النفقات.

3-وضع المعلومة تحت التصرف ومنح إمكانية تقاسمها وتبادلها، ممّا يساهم في تحسين العمل الجماعي والتشاركي.

4- تقريب مرفق التربية، من المواطن.

5-تقليص هامش الخطأ في التسيير والتخطيط، تحقيقا للإنصاف

6-تسمح عملية الرقمنة بتعامل الوصاية مع أرقام تعريفية وليس مع أشخاص مما تضمن الشفافية والسرعة في العمل حيت كل وثيقة خاصة بالمستخدمين ستمل هذا الرقم.

7-تطوير منصة دفع تمكين المترشحين الامتحانات المدرسية الوطنية من دفع حقوق التسجيل في عن بعد باستعمال البطاقة النقدية لبريد الجزائر (البطاقة الذهبية)[2]

[1] بن فلاح محمد، مرشوق عبد القادر، الرقمنة في الثانوية ومتطلباتها، يوم تكويني لفائدة مديري الثانويات لمقاطعة الجزائر المفتشية العامة للتربية الوطنية، نوفمبر، الجزائر2024.

[2] وزارة التربية الوطنية، الطريق نحو التحول الرقمي أهم إنجازات قطاع التربية الوطنية في مجال تكنولوجيات الاعلام والإصال منذ الإستقلال، مرجع سابق.

المبحث الثاني: واقع رقمنة التواصل في قطاع التربية والتعليم

سنتطرق في هذا المبحث لواقع رقمنة التواصل بين المؤسسات التعليمية عبر فضاء المؤسسات وذلك من جانب رقمنة تحويلات التلاميذ من مؤسسة لاخرى، بالإضافة لتواصل المؤسسات مع مديريات التربية لتزويدها باحصائيات خاصة بالهياكل والسكنات، إضافة لذلك هناك تواصل بين المؤسسات والأساتذة والاولياء عبر الفضاء الخاص بهم.

قسمنا المبحث لثلاث مطالب أولا فضاء المؤسسة تانيا فضاء الأساتذة وثالثا فضاء الاولياء

المطلب الأول: فضاء المؤسسة

مداخل رقمنة المؤسسة التعليمية

التمدرس	المستخدمين	الهياكل	فضاء الأولياء
ملفات التلاميذ	ملفات المستخدمين	معالجة الهياكل	أولياء التلاميذ
تسجيل التلاميذ	محاضر التنصيب	معاينة الهياكل	التسجيل عن بعد
تلاميذ السنة الحالية	غيابات المستخدمين	السكنات الوظيفية	
مواظبة التلاميذ	منحة المردودية	البطاقة الوصفية	
تسيير نقاط التلاميذ	الانتماء النقابي	الموقع الجغرافي	
متابعة البرامج	قوائم التأهيل		
التقرير العام لتسير المؤسسة	الامتحانات المهنية		
التمدرس بالأرقام	طلبات الوثائق		
طلبات التحويل	حسابات الاساتذة		
الدخول المدرسي	المستخدمين بالأرقام		

من اعداد الباحث من خلال المطالعة على واجهة فضاء المؤسسة التعليمية

الشكل رقم09 : واجهة فضاء المؤسسة[1]

1– التمدرس: مدخل رقمي متوفر لدى كافة المؤسسات التعليمية عبر الأطوار الثلاث ابتدائي متوسط ثانوي يختص بمجموعة من العمليات الخاصة بالتلميذ تذكر منها ما يلي :

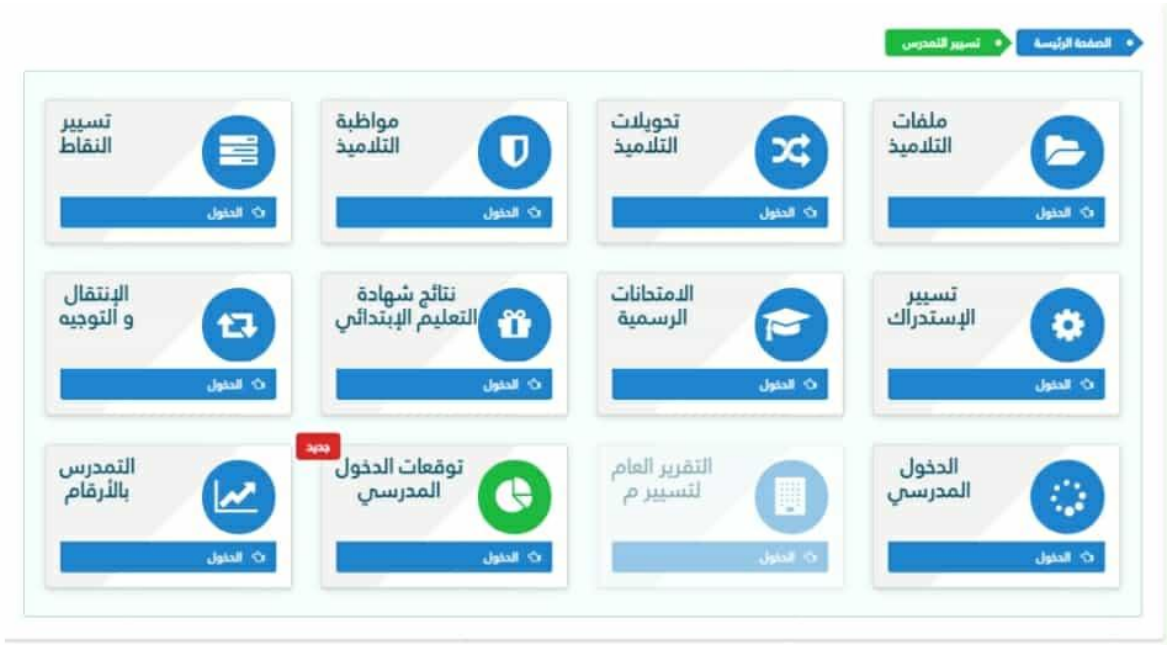

الشكل رقم 10: واجهة تسيير التمدرس[2]

1–1 ملفات التلميذ: يحتوي هذا الخيار على كل ما يتعلق بملفات والمعلومات الشخصية لتلميذ وكل ما يخص عملية التسجيلات وغيرها

[1] موقع الرقمنة، https://amatti.educatin.gov.dz

[2] موقع الرقمنة، نفس المرجع.

تحويلات التلميذ: يعطي هذا الخيار إتاحة فيما يخص تحويلات الداخلية والخارجية وتغيرات التلاميذ من قسم إلى أخر .

1–2 مواظبة التلميذ: يضمن هذا الخيار كل ما يخص عملية تسجيل وتوثيق حضور وغياب التلاميذ.

1–3 تسيير النقاط: هذا الخيار هو فضاء يسمح بالقيام بمجموعة من العمليات المتعلقة بتحديد وتسجيلات نقاط وتحرير كشوف التلاميذ .

1–4 متابعة البرامج: يسمح للمستخدم بتسيير التوزيع السنوي لحصص الدراسية ومتابعة مدى ما مدى تنفيذ البرامج، وهذا يتم أسبوعيا.

1–5 الدخول المدرسي: يضم هذا الخيار كل من إعلانات ومتطلبات الدخول المدرسي من تواريخ وأوقات

1–6 التقرير العام لتسيير المؤسسة: تترجم هذه النافذة كل ما يتعلق بالتلاميذ وفق أشكل وأرقام إحصائية مثلا عدد ذكور والإناث، نسبة التسجيل نسبة الانتقال ... الخ.

2– المستخدمين (الموظفين): مدخل رقمي متوفر لدى كافة المؤسسات التعليمية عبر الأطوار الثلاث (ابتدائي، متوسط، ثانوي) يختص بمجموعة من العمليات الخاصة بالموظفين أستاذة أو أي موظف آخر نذكر منها ما يلي :

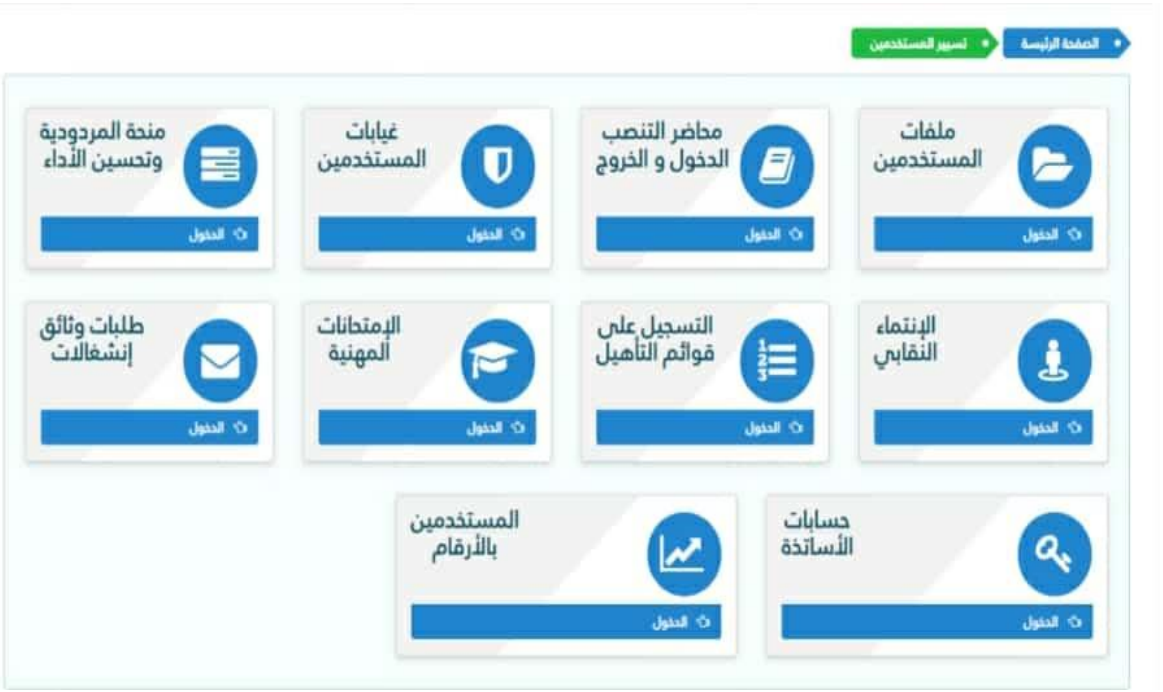

الشكل رقم 11: واجهة تسير المستخدمين[1]

[1] موقع الرقمنة، https://amatti.educatin.gov.dz

2–1ملفات المستخدمين: يحتوي هذا الخيار على كل ما يتعلق بملفات والمعلومات الشخصية للأساتذة والمستخدمين وكل ما يخص عملية التسجيلات وغيرها .

2–2 محاضر التنصيب الدخول والخروج: يتضمن كل ما يخص عمليات التنصيب الأساتذة والموظفين .

2–3 غيابات المستخدمين: يحتوي هذا الخيار على كل ما يخص عملية توثيق حضور وغياب المستخدمين

2–4 منحة المردودية وتحسين الأداء: تتضمن كل عمليات حساب نقاط المردودية بالنسبة للمستخدمين.

2–5 الانتماء النقابي: يضم هذا الخيار كل ما يخص انخراط المستخدمين في النقابات ومجموعة النقابات الرسمية المصرح بها من قبل الوزارة وكل ما يخص أعمال النقابة من إضرابات وغيرها .التسجيل على **قوائم التأهيل:** يضمن هذا الخيار كل ما يخص عمليات التسجيل لاجتياز الامتحانات أو مسابقات بالنسبة للمستخدمين.

2–6 الامتحانات المهنية: تحتوي تحديد تواريخ وأوقات وجداول الامتحانات المعنية بالمستخدمين للترقية أو غيرها.

2–7 طلبات وثائق انشغالات: يسمح هذا الخيار للمستخدمين بتقديم انشغالات وكل ما يخص عمليات طلب أو استخراج الوثائق .

2–8 حسابات الأساتذة: يتضمن هذا الخيار الحسابات الرسمية للأساتذة للقيام بعمليات التواصل معهم.

2–9 المستخدمين بالأرقام: يترجم هذا الخيار كل ما يتعلق بالمستخدمين من معلومات وفق أشكل وأرقم إحصائية مثلا (عدد ذكور والإناث، نسبة أساتذة، مستشارين، موظفين آخرين.... الخ)

3– الهياكل: مدخل رقمي متوفر لدى كافة المؤسسات التعليمية عبر الأطوار الثلاث ابتدائي متوسط ثانوي يختص بمجموعة من العمليات المتعلقة بتجهيزات المؤسسة نذكر منها ما يلي :

الشكل رقم 12: واجهة تسيير الهياكل[1]

3–1 معاينة الهياكل: يتضمن توضيح عدد الهياكل وساحتها وكذا المستعملة والغير مستعملة

3–2 السكنات الوظيفية: من خلالها يمكن معاينة كل السكنات الوظيفية المتواجدة داخل المؤسسة المستعملة منها والشاغرة وكذا عدد الغرف والحالة

3–3 البطاقة الوصفية: هي بطاقة فنية تظهر كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة منها التسمية الرسمية، سنة الإنشاء، العنوان، رقم الهاتف ...

3–4 تحديد الاحداثيات الجغرافية: عند الضغط على الموقع الجغرافي تظهر صورة للمؤسسة عن طريق القمر الاصطناعي.

3–5 اشعارات وضعية التدفئة: ايقونة تشعر الوصاية بوجود عطل في التدفئة ليتم إصلاحها في أقرب وقت.

4– فضاء الأولياء: مدخل رقمي متوفر لدى كافة المؤسسات التعليمية عبر الأطوار الثلاث ابتدائي، متوسط، ثانوي يختص بمجموعة من العمليات الخاصة بأولياء التلاميذ تذكر منها ما يلي :

[1] موقع الرقمنة، مرجع سابق.

الشكل رقم 13: واجهة تسيير فضاء الأولياء

4–1 حسابات أولياء التلاميذ: هذه النافذة مخصصة لأولياء التلاميذ من خلال تفعيل حساباتهم الشخصية بالمؤسسة التعليمية يسمح بالإطلاع على نتائج ومسار الدراسي للتلميذ .إذا من خلال عرض النتائج أعلاه نقول إن المؤسسات التعليمية اعتمدت الرقمنة لتقديم خدمات مثل التسجيلات التلاميذ، التحويلات، ملفات المستخدمين وغيرها من العمليات يمكن اعتبارها عمليات ادارية محضة تدخل تحت الادارة الالكترونية، في حين لم نلاحظ في المداخيل الرقمية للمؤسسة التعليمية ما يتعلق بالعملية التعليمية التي تعتبر جوهر هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: فضاء الاستاذ

1– تعريف فضاء الاستاذ: هو منصة رقمية تفاعلية مخصصة للأساتذة، تتيح لهم التواصل الفعّال مع مختلف أطراف العملية التربوية، من الإدارة وأولياء التلاميذ، بهدف تعزيز جودة الخدمات التربوية وتسريع وتيرتها داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.

واجهة الدخول لفضاء الأساتذة[1]

الشكل رقم 14: واجهة الدخول لفضاء الأساتذة

2– خطوات التسجيل في الفضاء الرقمي: وفق الدليل الإعلامي لتسجيل الأساتذة عن بعد في الفضاء الخاص بهم ضمن النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية يجب إتباع الخطوات الأتية في التسجيل: [2]

1–الحصول على شهادة عمل حاملة لرقم التعريف الوظيفي الخاص به، مستخرجة من النظام المعلوماتي، مختومة وممضاة من طرف مدير المؤسسة التعليمية

الولوج إلى الموقع الإلكتروني https://eddirasa.com/ostad-education-gov-dz الذي تم استحداثه خصيصا لهدا الغرض

2–التسجيل الأولي عن بعد، عبر عنوان الموقع المذكور اعلاه من خلال إتباع الخطوات التي يقود إليها الموقع وحجز جميع المعلومات المطلوبة وبكل دقة: مديرية التربية – البلدية – الطور – المؤسسة – الرتبة – رقم الهاتف – الاسم واللقب –البريد الالكتروني –كلمة السر

[1] موقع فضاء الأستاذ، **https://ostad.education.gov.dz/auth**

[2] وزارة التربية الوطنية، الدليل الإعلامي لتسجيل الأساتذة عن بعد في الفضاء بهم ضمن النظام المعلوماتي، الجزائر، 2021

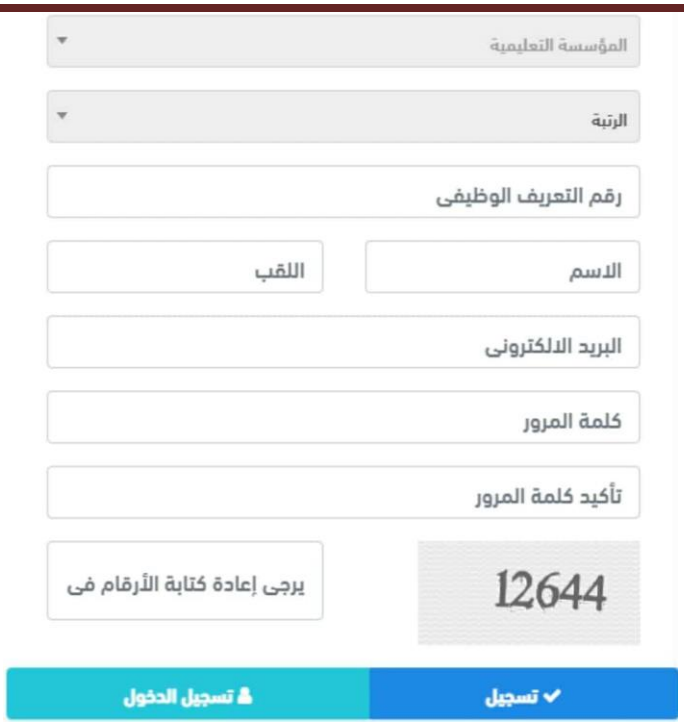

الشكل رقم 15: يوضح كيفية الولوج إلى فضاء الأستاذ[1]

3–طباعة استمارة التسجيل الخاصة بك بعد حجز المعلومات المطلوبة

4– التوجه شخصيا الى المؤسسة التعليمية المعين بها، وتسليم استمارة التسجيل الى مدير المؤسسة، لتأكيد عملية التسجيل والحصول على وصل الاستلام (الجزء السفلي للاستمارة)

وبعد التأكيد الالكتروني لتسجيل الاستاذ من طرف مدير المؤسسة التعليمية المعنية، يصبح الاستاذ ابتداء من هده اللحظة معتمدا رسميا من قبل النظام المعلوماتي، ومستفيدا من جميع الخدمات التي يوفرها هذا النظام.

3–منصات التواصل الرقمي للأستاذ:

يوفر فضاء الاستاذ مجموعة من الخدمات محدثة دوريا وموزعة ضمن تبويبات، وتتمثل في[2]

3–1 بياناتي: عرض البيانات المدنية والوظيفية للأستاذ مع إتاحة إمكانية طلب التصحيح في حالة رصد خطأ ما.

[1] https://eddirasa.com/ostad-education-gov-dz

[2] وزارة التربية الوطنية، الدليل الإعلامي لتسجيل الأساتذة عن بعد في الفضاء بهم ضمن النظام المعلوماتي، نفس المرجع السابق

3–2 وثائقي الإدارية: طلب استخراج مختلف الوثائق الإدارية شهادة العمل، كشف الراتب

الوثائق البيداغوجية: تحميل مذكرات، تدرجات سنوية .

3–3 افواج التربوية: عرض وطباعة قوائم الأفواج التربوية للتلاميذ، ارسال ملاحظات بيداغوجية مباشرة لأولياء التلاميذ عبر الفضاء الخاص بهم، حجز النقاط .

3–4 الخدمات: طلب خدمات متنوعة إشعار بالغياب، المشاركة في الحركة

3–5 انشغالات: طرح مختلف الانشغالات عبر مراسلة الجهات المعنية مباشرة.

الشكل رقم 16: يوضح خدمات فضاء الاستاذ

4– أهمية الاتصال الرقمي عبر هذا الفضاء

إن الاتصال الرقمي عبر هذا الفضاء فوائد كثيرة أهمها:[1]

[1] عمار سيدي دريس، بوشخشوخة الويزة، واقع الاتصال الرقمي عند أساتذة التعليم الابتدائي، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، العدد04، 2022، الجزائر ص42

4–1 تقليل الجهد وتقليص الوقت في الاتصال: إن تحميل المذكرات والاعمال البيداغوجية عن طريق الاتصال الرقمي مع الجهات المعنية يوفر الوقت والجهد للأستاذ لا ستتمار في تقديم الأنشطة التعليمية.

4–2 السرعة في الإنجاز والاستجابة: يسرع الاتصال الرقمي عبر هذه المنصة في انجاز العديد من الاعمال التربوية وارسالها إلى الأطراف المعنية بالعملية التربوية والرد عليها، فمثلا حجز النقاط والتواصل مع الاولياء عبر منصتهم والرد على انشغالاتهم وارسال ملاحظاتهم يدفع بسرعة استجابة الطرف المتلقي للرسالة وتحسين التواصل مع افراد المؤسسة التربوية.

4–3 توفير المعلومة في الوقت المناسب: حيث يسمح الاتصال الرقمي بتوفير المعلومات اليت يحتاجها الأستاذ في الوقت المناسب، كما يسمح له بتقديم اقتراحات وتوصيات وتبادل الآراء والخبرات والمعلومات على مستوى المؤسسة التربوية وخارجها.

4–4 المساعدة في سرعة اتخاد القرار: من خلال بعض التطبيقات الموجودة بالمنصة الرقمية مثل تطبيق انشغالاتي يقترح الأستاذ حلول لبعض المشكلات التربوية للجهات المعنية، الإدارة التربوية أو الاولياء أو الوصاية، وبذلك قد يسرع في اتخاد قرارات تنظيمية أو بيداغوجية.

المطلب الثالث: فضاء الاولياء

1–تعريف فضاء الاولياء:

يُعتبر فضاء الأولياء منصة رقمية نوعيًة في مجال التربية، ووسيلة تكنولوجية فعالة لتعزيز مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية، حيث يوفر لهم بيئة رقمية غنية بمجموعة من الخدمات والمعلومات التي تساعدهم على مرافقة أبنائهم طيلة مسارهم الدراسي، كالاطلاع على النتائج المدرسية، معلومات التمدرس، الغيابات، وكذا الاستفادة من عدة خدمات عن بعد كطلب تحويل التلاميذ، إعادة إدماج التلاميذ، رخصة تخفيض السن[1].

2–كيفية التسجيل في موقع فضاء أولياء التلاميذ

للتسجيل على منصة فضاء أولياء التلاميذ اتباع الخطوات التالية:

1–تسجيل الدخول عبر موقع awlyaa.education.dz

[1] الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، https://educationdz.com/tharwa-education-gov-dz/

الشكل رقم 17: يوضح تسجيل الدخول لموقع فضاء الاولياء[1]

إذا كنت مسجلاً سابقًا، أدخل بريدك الإلكتروني وكلمة المرور، ثم أدخل الأرقام الظاهرة في المربع الأحمر، واضغط على "تسجيل الدخول."

إذا كنت غير مسجل، اضغط على "تسجيل جديد" واتبع الخطوات التالية:

3–خطوات إنشاء حساب جديد في فضاء أولياء التلاميذ:

1- اضغط على" تسجيل جديد."

2- قم بإدخال المعلومات المطلوبة، والتي تشمل:

البريد الإلكتروني–كلمة المرور– رقم الهاتف المحمول–الموافقة على شروط الاستخدام.

اضغط على التالي للانتقال إلى الخطوة التالية.

3- إدخال المعلومات الشخصية لولي الأمر

[1] موقع فضاء الاولياء، awlyaa.education.dz

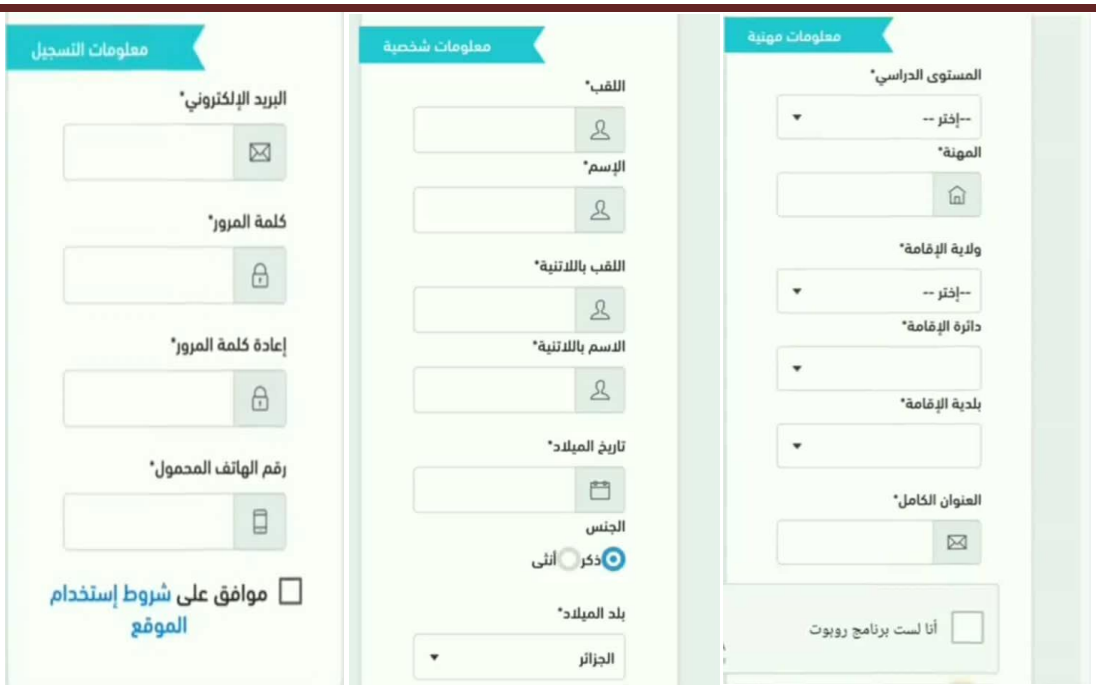

الشكل رقم18: يوضح خطوات التسجيل في فضاء الاولياء

بعدها سيفتح لك الموقع بواجهته الرئيسية مباشرة وبهذا انتهت مرحلة التسجيل في فضاء اولياء التلاميذ

الشكل رقم 19: الواجهة الرئيسية لفضاء الأولياء

المصدر: awlyaa.education.dz

4–طريقة تسجيل الأبناء المتمدرسين في فضاء أولياء التلاميذ

1. بعد تسجيل الدخول، اضغط على" الأبناء المتمدرسين."
2. اضغط على" تسجيل جديد."
3. أدخل معلومات الطالب:
4. اللقب والاسم.
5. المؤسسة التعليمية.
6. رقم التعريف المدرسي :يمكن العثور عليه في الشهادة المدرسية أو كشف النقاط السابق
7. اضغط على تأكيد لإضافة التلميذ إلى الحساب.

5–أهم الخدمات الذي يوفرها فضاء الاولياء:

الشكل رقم 20: صورة توضح واجهة الخدمات الذي يوفرها فضاء الأولياء

5–1 تسجيل السنة الاولى ابتدائي عن طريق فضاء الاولياء [1]

أفرجت وزارة التربية الوطنية عن المنشور الوزاري الخاص بتسجيل تلاميذ السنة أولى ابتدائي عبر النظام المعلوماتي، المعتمد من قبل الوصاية لأول مرة تحضيرا للدخول المدرسي 2024–2025.

[1] منشور وزاري مؤرخ في 27 أفريل 2024 المتضمن رقمنة عملية التسجيل في السنة أولى إبتدائي

وأكدت الوزارة أن التسجيل في السنة الأولى ابتدائي سيكون عبر النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية دون سواه. ابتداء من هذه السنة باستغلال الربط البيني بين النظام المعلوماتي والسجل الآلي للحالة المدنية. لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. حيث يعتبر كل طفل مولود خلال سنة 2018 مسجلا تلقائيا في السنة الأولى ابتدائي. وأي تسجيل خارج هذا النظام يعتبر لا غيا وعديم الأثر.

طريقة التسجيل[1]

يحجز الولي أو الوصي الشرعي المعلومات المضمنة في الاستمارة الالكترونية، لطلب التسجيل في السنة الأولى ابتدائي المتاحة على الفضاء المخصص له ضمن النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية عبر الرابط **https://awlyaa.education.dz**، مع اختيار بالترتيب حسب الرغبة ثلاث (3) مدارس ابتدائية قريبة، من مقر إقامته أو عمله. وكذا رفع الوثائق الثبوتية التي تؤكد علاقة الولي أو الوصي الشرعي بالطفل (صفحة ميلاد الطفل من الدفتر العائلي أو وثيقة ثبوتية أخرى)، ووثيقة حديثة تثبت مكان إقامته أو عمله حسب الحالة (وصل الكهرباء والغاز أو بطاقة الإقامة أو شهادة العمل ...)، أو الوثيقة المتعلقة بالإعاقة عند الاقتضاء الشهادة الطبية أو بطاقة الإعاقة، ويعالج النظام المعلوماتي لوزارة التربية الوطنية طلبات التسجيل اليا ، يتم اعلام الاولياء بنتيجة دراسة طلباتهم عبر فضاء مخصص لهم ضمن النظام المعلوماتي لقطاع التربية ، اي تسجيل يتم خارج النظام المعلوماتي لوزارة التربية الوطنية يعد لا غيا وعديم الأثر

5–2 التماسات الإعادة:

في إطار التكفل بانشغالات الأولياء المرتبطة بالمسارات الدراسية لأبنائهم، ومنها التماسات إعادة إدماج تلاميذ مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي ومنحهم فرصة أخرى لإعادة السنة، في حدود المقاعد البيداغوجية المتوفرة

بحيث يكون تواصل بين الاولياء والمؤسسات التربوية بتحديد فترة معينة لوضع التماسات عبر فضاء الاولياء، وتعرض التماسات إعادة الإدماج، وفق القوائم المستخرجة من النظام المعلوماتي لقطاع التربية

[1] منشور وزاري مؤرخ في 27 أفريل 2024 المتضمن رقمنة عملية التسجيل في السنة أولى إبتدائي، نفس المرجع السابق

الوطنية، على مجالس الأقسام في جلسات استثنائية لدراستها والبت فيها وفق تاريخ معين ويتم تبليغ النتائج إلى الأولياء المعنيين عبر حساباتهم في فضاء الأولياء، كما سيتم إعلانها في المؤسسات التعليمية

قبل أن يقوم النظام المعلوماتي، بتسجيل التلاميذ المقبولة التماساتهم آليا، في المؤسسات التعليمية المعنية.[1]

5-3 تحويل التلاميذ:

في المنشور الوزاري الذي يحدّد الترتيبات العملية والتنظيمية الواجب اتباعها لتجسيد إجراء التحويل الرقمي للتلاميذ فقد تم تفعيل آلية تقديم طلبات التحويل الرقمي للتلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى. عبر النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، بداية من السنة 2024/2025 الدراسية.

وأضاف المنشور، أن هذه الترتيبات تهدف إلى تسهيل إجراء تحويل التلاميذ من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، على الأولياء الراغبين في تحويل أبنائهم. وتجنبهم عناء التنقل بين المؤسسات التعليمية والتردد عليها. ناهيك عن تقليص أجال تجسيد الإجراء. ضمان الشفافية والمصداقية في إجراء التحويل[2]

حالات تحويل تلميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى

كما أضاف المنشور، أنه يمكن تحويل تلميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى، في حالة تغيير مقر إقامة الولي أو الوصي الشرعي، تغيير مقر عمل الولي أو الوصي الشرعي، الإصابة بمرض مزمن و/ أو إعاقة بعد مقر الإقامة عن مؤسسة الدراسة. التحويل من مؤسسة خاصة للتربية والتعليم إلى أخرى. أو التحويل من مؤسسة عمومية للتربية والتعليم إلى مؤسسة خاصة للتربية والتعليم أو العكس. التحويل التأديبي. وتجدر الإشارة إلى أن مدير التربية للولاية المعنية يتكفل بإجراءات التحويل التأديبي للتلميذ، مع مراعاة المدة المخصصة للطعن وقرار لجنة الطعن الولائية حسب الحالة.

طلب تحويل التلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى يتم عبر فضاء الأولياء https://awlyaa.education.dz دون سواه.

يتم إجراء التحويل من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى وفق الترتيبات الآتية: يلجُ الولي أو الوصي الشرعي إلى فضاء الأولياء عبر حسابه الخاص؛ ضمن النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية لتقديم طلب التحويل. وذلك

[1] المنشور رقم 199، المؤرخ في 17 سبتمبر الجاري، تخص، ضبط الترتيبات التنظيمية لإعادة إدماج التلاميذ بعنوان السنة الدراسية 2024/2025

[2] منشور 182 مؤرخ في 5-09-2024، المتضمن اجراء تحويل التلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم الى أخرى

بملء الاستمارة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض، مع رفع الوثائق الثبوتية التي تبرر طلب التحويل. كما يقوم مدير مؤسسة التربية والتعليم المستقبلة بدراسة طلب التحويل إلكترونيا وإبداء الرأي عبر حسابه الخاص في النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، في أجل لا يتعدى ثمان وأربعين (48) ساعة من تاريخ طلب التحويل. يلج الولي أو الوصي الشرعي إلى فضاء الأولياء عبر حسابه الخاص من أجل التعرف على قبول طلب التحويل من عدمه.

وفي حالة قبول الطلب يلتحق التلميذ (ة) بالمؤسسة المستقبلة مباشرة بعد إشعار وليه أو وصيه الشرعي بقبول طلب التحويل؛ ويقيد مدير المؤسسة المستقبلة التلميذ(ة) في سجل الدخول. ويقيده مدير المؤسسة الأصلية في سجل الخروج. ويحوّل مدير المؤسسة الأصلية نسخة من الملف الورقي للتلميذ (ة) إلى مدير المؤسسة المستقبلة في أجل لا يتعدى أسبوعا من تاريخ قبول طلب التحويل. في حالة عدم قبول الطلب يتولى مدير التربية للولاية المعنية معالجة الحالة والبت فيها، أي طلب تحويل تلميذ من مؤسسة تعليمية إلى أخرى خارج النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية يُعد ملغى وعديم الأثر.[1]

5–4 رقمنة عمليتي التوجيه وإعادة توجيه تلاميذ السنة الرابعة متوسط وتلاميذ السنة الأولى ثانوي:

وهي عملية اضيفت هده السنة عبر حسابات اولياء التلاميذ على الفضاء المخصص لهم ضمن النظام المعلوماتي لوزارة التربية الوطنية للتعبير عن الرغبات الأولية لأبنائهم، وذلك بترتيب الرغبات حسب الأولوية في الأيقونة المخصصة لهذا الغرض، كما أنه يمكن للأولياء الاطلاع على مجموعات التوجيه الخاصة بأبنائهم والمحسوبة آليا من طرف النظام المعلوماتي بناء على نتائج الفصل الأول، قبل القيام بعملية ترتيب الرغبات.

يطلع الأولياء على نتائج التوجيه المسبق لأبنائهم عبر الفضاء المخصص لهم، ويحجز مستشارو التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني عبر الحساب الخاص بهم في النظام المعلوماتي القطاع التربية الوطنية، اقتراحاتهم الخاصة بتوجيه التلاميذ المتحصلين على معدل أكبر أو يساوي 10/20 بين الفصلين الأول والثاني، بعد الاطلاع على مجموعات التوجيه في الأرضية الرقمية ودراسة ملمح توجيههم ومناقشته في مجلس القسم للفصل الثاني[2].

[1] القرار رقم 48 المؤرخ في أول سبتمبر 2024، الذي يحدد شروط وكيفيات تحويل التلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم الى اخرى

[2] المنشور رقم 96 المؤرخ 2024/05/23 المتضمن الترتيبات التنظيمية لرقمنة عمليتي توجيه وإعادة توجيه التلاميذ بعنوان السنة الدراسية 2025/2024

المبحث الثالث: واقع رقمنة بعض محطّات المسار الوظيفي

المطلب الأول: التوظيف والامتحانات المهنية

1– التوظيف:

تعتمد وزارة التربية في عملية توظيف الاساتذة على الترتيبات والأليات المنصوص عليها في قانون الوظيف العمومي بحيث تكون الاولية في التوظيف لخرجي المدارس العليا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية المعدل والمتمم، تأسيسا على بنود عقد الالتزام المبرم معهم قبل التخرج.

وفي حالة عدم تغطية المناصب المالية الشاغرة، يتم اللجوء بصفة استثنائية إلى تنظيم مسابقات خارجية ويتم هذا كوسيلة لضمان حق التعليم المكفول دستوريا، أو اللجوء إلى توظيف الأساتذة بصفة التعاقد كإجراء استثنائي تفرضه حتمية استمرار التعليم.[1]

وفيما يتعلق بعملية التوظيف وفقا لآلية التعاقد، أعلنت وزارة التربية الوطنية عن فتح منصة رقمية لتوظيف الأساتذة بصفة متعاقدين على مناصب مالية شاغرة، تعتبر هده المنصة إحدى المبادرات الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتسهيل عملية التوظيف بالنسبة للأساتذة عن طريق التعاقد في كافة الأطوار التعليمية، الذين يرغبون في العمل بالمدارس والمؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية؛ وتتيح هذه المنصة للمتقدمين الترشح لوظائف التدريس بشكل إلكتروني، مما يوفر الوقت والجهد لكل من المتقدمين والإدارات المعنية التي تخلت عن الملفات الورقية، فمن خلال المنصة، يمكن للأساتذة المتعاقدين تسجيل بياناتهم الشخصية، إضافة إلى مؤهلاتهم الأكاديمية، ثم الاطلاع على الوظائف المتاحة في مختلف التخصصات والمناطق.

1.1مميزات منصة توظيف الأساتذة المتعاقدين:

من أبرز مميزات المنصة أنها تضمن عملية توظيف شفافة ومُنظمة، حيث يتم إجراء كافة المراحل الإدارية عبر النظام الإلكتروني، بداية من تقديم الطلبات حتى الإعلان عن النتائج، كما تتيح المنصة للمتقدمين متابعة طلباتهم ومعرفة حالة ترشيحهم بسهولة، تساهم منصة توظيف الأساتذة المتعاقدين في سد الحاجيات في العديد من المؤسسات التعليمية، خاصة في المناطق النائية أو التي تعاني من نقص في الأساتذة المتخصصين، لأن الوزارة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.

اعتمدت في ترتيب المترشحين الراغبين في الاستفادة من "التوظيف التعاقدي"، على "سلم تنقيط" واضح ومحدد، والذي يرتكز أساسا على أقدمية الشهادة الجامعية أو المؤهل العلمي، السن والجوارية في التوظيف، وذلك لأجل تقريب الأستاذ من مقر سكناه، لكي يتسنى له تأدية مهام التدريس في ظروف حسنة. وهي بذلك تشكل خطوة هامة نحو تحديث وتطوير آليات التوظيف في قطاع التعليم، مما يساهم في رفع مستوى التعليم في البلاد وتقديم فرص متساوية لجميع المعنيين بالمهنة

رابط منصة توظيف الأساتذة المتعاقدين**https://tawdif.education.dz**:

الشكل رقم 21: واجهة الأولى لمنصة التوظيف [1]

الشكل رقم 22: يوضح واجهة تسجيل الدخول لمنصة التعاقد

[1] موقع توظيف الأساتذة المتعاقدين، **https://tawdif.education.dz**

2– الامتحانات المهنية

صفحة خاصة بتسيير الامتحانات تتكون من:[1]

1– المناصب المخصصة للامتحان المهني: عبارة عن اعلان على عدد المناصب المفتوحة للامتحان وهي من صلاحيات رئيس مصلحة المستخدمين

2– قائمة المترشحين للمشاركة

الشكل رقم 23: يوضح واجهة تسيير الامتحانات المهنية

المطلب الثاني: الحركة التنقلية

ما يتعلق بالحركة التنقلية لموظفي قطاع التربية الوطنية قامت الوزارة برقمنة هذا المجال الذي هو حساس من أهم الخطوات هي الاعلام الأساتذة بالترتيبات المتعلقة بالحركة التنقلية السنوية والرزنامة الزمنية المرتبطة بها. إضافة إلى نشرها في حساباتهم على الفضاء المخصص لهم ضمن النظام المعلوماتي ضمانا لحقهم في الاعلام.

أ–الهدف من رقمنة الحركة:

تقديم خدمة عمومية لصالح الاساتذة بمرافقتهم في إجراء حركة التنقل الخاصة بهم في جميع مراحله وضمان مبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق مبدأ المساواة وإضفاء الشفافية.[2]

ب–مميزات المنصة الرقمية للحركة:

1–التصريح بالرغبة بالمشاركة في حركة التنقل.

2– طلب تصحيح معلوماتهم من أجل تحيينها وحجز الرغبات.

[1] وزارة التربية الوطنية، دليل استعمال النظام المعلوماتي لقطاع التربية، افريل 2017، ص20

[2] المرجع رقم 42 المؤرخ في 22جانفي 2024 بخصوص التصريح بالرغبة للمشاركة في الحركة التنقلية للسنة الدراسية 2004–2025

3- الاطلاع على المناصب الشاغرة والقابلة للشغور محل المنافسة في حركة التنقل.

4- حق الوصول إلى معلوماتهم المهنية التي تدخل في حساب المقياس النقطة المتحصل عليها كالنقطة التربوية.

5 – الاطلاع على النتائج النهائية وهذا عبر الفضاء المخصص لهم ضمن النظام المعلوماتي.

أما على مستوى فضاء المؤسسات التربوية هناك أيقونة خاصة بالحركة التنقلية يستعملها المدراء لتقييم الموظفين الملزمين والراغبين في النقل.

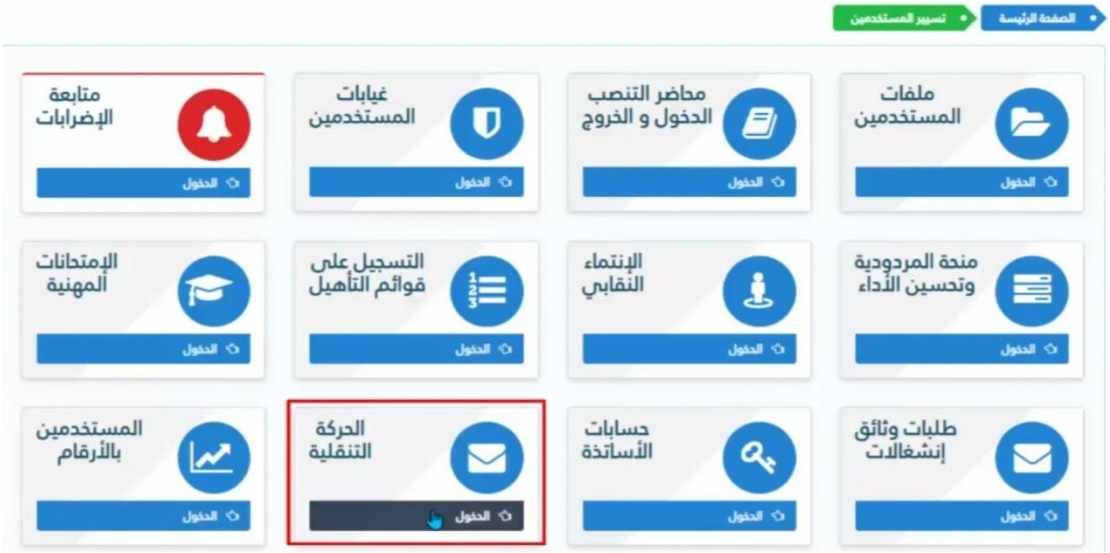

الشكل رقم 24: يوضح ايقونة الحركة التنقلية خاص بالمؤسسة التربوية[1]

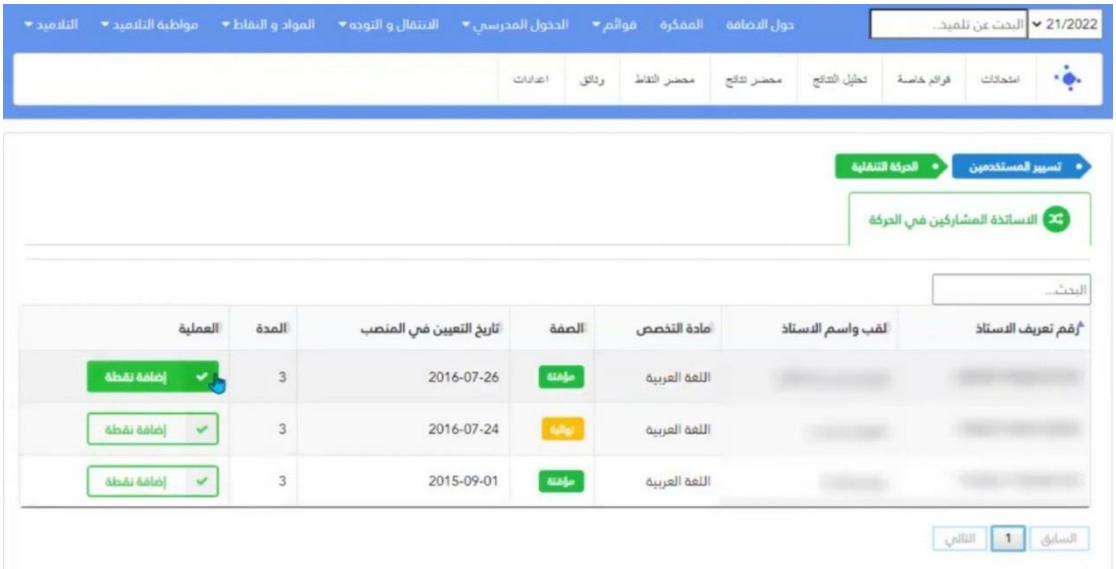

الشكل رقم 25: يوضح قائمة الاساتذة المشاركون في الحركة

[1] موقع رقنة وزارة التربية الوطنية، https://amatti.educatin.gov.dz

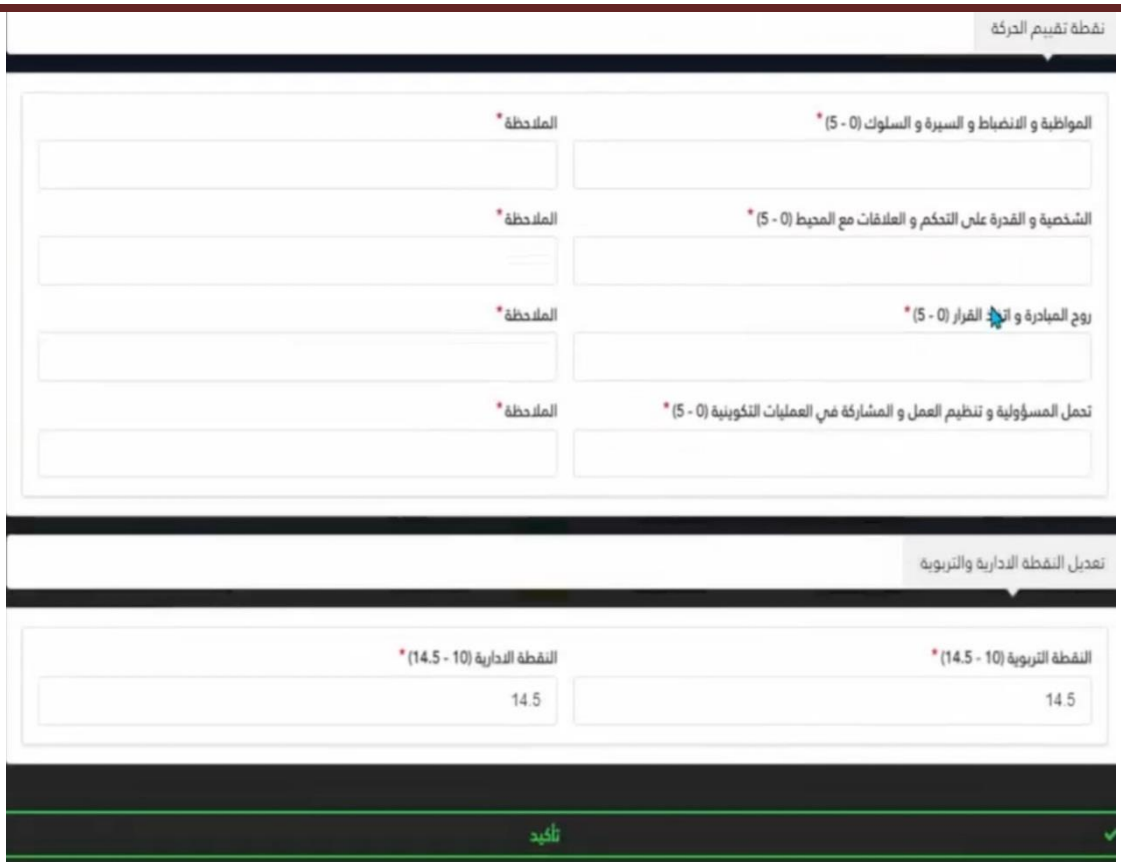

الشكل رقم 26: يوضح نقاط التي يمنحها المدير لتقييم الموظف المشارك في الحركة

أما معالجة رغبات الحركة تتم اليا على المنصة الرقمية لمديريات التربية عن طريق ايقونة الحركة التنقلية لدراسة نتائج الحركة التنقلية السنوية وإشهار نتائجها واستخراج المقررات المتعلقة بها.

المطلب الثالث: رقمنة وضعيات الموظف

1– رقمنة الترقية في الدرجة

صفحة خاصة بتسيير الترقية في الدرجات والمصادقة عليها تتكون من:[1]

1– القابلين للترقية عن طريق التصفية حسب الرتبة والدرجة يمكن استظهار الموظفين القابلين للترقية في الدرجات، وفي حالة تعديل مقاييس الترقية للموظف يتم الاستعانة بالزر صور ثم الضغط على الرابط تحديث المعلومات لتظهر أمامك الصفحة صورة

[1] وزارة التربية الوطنية، دليل استعمال النظام المعلوماتي لقطاع التربية، مرجع سابق، ص19

2- انجاز عمليات الترقية

3- القرار الجماعي للترقيات في الدرجة

الشكل رقم 27: يوضح واجهة رقمنة الترقية في الدرجة

2- قوائم التأهيل

الشكل رقم 28: يوضح واجهة قوائم التأهيل

1- حجز المناصب المخصصة للتسجيل على قوائم التأهيل.

2- قائمة المترشحين المشاركين.

3- نتائج التسجيل على قوائم التأهيل: تظهر النتائج بعد تأكيد حساب إجمالي النقاط من قبل المسير. [1]

[1] وزارة التربية الوطنية، دليل استعمال النظام المعلوماتي لقطاع التربية، مرجع سابق، ص21

3– انقطاعات الاستيداع

صفحة خاصة بفترات الإحالة على الاستيداع يتم تدوين فيها تاريخ بداية ونهاية الاستيداع، سبب الاستيداع مع تحديد الفترة.

الشكل رقم 29: يوضح واجهة ملئ طلبات الاستيداع

4– العقوبات:

منصة خاصة إدا ارتكب خطأ تأديبي من طرف موظف يؤدي إلى توقيع عقوبة تأديبية عليه، يتم تسجيلها في المنصة الرقمية بتدوين الرقم التسلسلي للموظف، رقم قرار العقوبة وتاريخ القرار، سبب الذي أدى للعقوبة، درجة العقوبة، نوع العقوبة

الشكل رقم 30: يوضح عملية تطبيق عقوبات الموظف

المبحث الرابع: تقييم التحول الرقمي في قطاع التربية والتعليم

نهدف في هذا المبحث إلى استعراض تقييم التحول الرقمي في القطاع، مع التركيز على الإنجازات المحققة، العراقيل المسجلة، والحلول المقترحة.

قسمنا المبحث الى ثلاث فروع اولا الانجازات تم العراقيل وفي الأخير افاق واليات الترشيد

المطلب الاول: الإنجازات

1. **تحديث الإجراءات الإدارية:** لتتوافق مع التوجهات الرقمية، مما أسهم في تسريع المعاملات الإدارية وتقليل التكاليف التشغيلية. كما تم تبني الأنظمة الرقمية التي تدعم العمليات الإدارية والتعليمية.
2. **رقمنة العمليات الأساسية في القطاع:** بما في ذلك متابعة المسار الدراسي للتلاميذ والمسار المهني للموظفين عبر استخدام رقم التعريف المدرسي ورقم التعريف الوظيفي. وقد أسهم ذلك في تسريع عمليات التقييم والمتابعة[1].
3. **تحقيق الاستقلالية في تصميم وتطوير الحلول الرقمية:** تمكن القطاع من تطوير حلول رقمية مبتكرة، مما يضمن استقلالية في التصاميم التقنية وتلبية احتياجات القطاع دون الاعتماد على حلول خارجية.
4. **الانتقال من التسيير التقليدي إلى التسيير الرقمي:** تم الانتقال إلى التسيير الرقمي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما عزز من فعالية الإدارة التربوية وساعد في تحسين جودة التعليم.
5. **تعزيز آليات مراقبة الأداء والتتبع:** ساعدت الحلول الرقمية في تحسين مستوى الشفافية من خلال أدوات المراقبة والمتابعة الدقيقة للأداء الإداري والتعليمي.
6. **توحيد أساليب التسيير والوثائق المعتمدة:** تم توحيد أساليب التسيير في كافة المدارس والمؤسسات التعليمية بما يضمن تقليل التفاوت بين الجهات المعنية. كما تم توحيد الوثائق الرسمية مما سهل عمليات الأرشفة والإدارة.
7. **إرساء الثقافة الرقمية في المجتمع:** تم العمل على نشر الثقافة الرقمية بين أفراد المجتمع التربوي، مما ساعد في التكيف مع التكنولوجيا الحديثة.
8. **تحقيق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص:** ساهمت الرقمنة في تعزيز المساواة بين جميع الطلاب والمعلمين في الحصول على الخدمات التعليمية والإدارية[2].

[1] وزارة التربية الوطنية، الطريق نحو التحول الرقمي أهم إنجازات قطاع التربية الوطنية في مجال تكنولوجيات الاعلام والإصال منذ الإستقلال، مرجع سابق

[2] ندوة وطنية لتقييم التحول الرقمي في قطاع التربية الوطنية، 16 نوفمبر 2024

المطلب الثاني: العراقيل المسجلة في عمليات الرقمنة

من بين العراقيل المسجلة في عمليات الرقمنة:[1]

1– صعوبة وضوح المناشير المنظمة لعملية الرقمنة: تم تحديد أن بعض المناشير الإدارية المنظمة للرقمنة غير واضحة أو شاملة لكافة الجوانب

2– تعقيد واجهة المستخدم وصعوبة العثور على المعلومات: يجد العديد من مستخدمي النظام، سواء كانوا معلمين أو إداريين، صعوبة في التنقل بين مختلف أقسام النظام بسبب تعقيد واجهته. قد يصعب على المستخدمين العثور على البيانات أو الخدمات التي يحتاجون إليها بسرعة، مما يزيد من الوقت المستغرق في إتمام المهام.

3– تأثيرات التحديثات المستمرة للنظام المعلوماتي وعدم مرافقتها بالإعلام الكافي: غالباً ما يتم تحديث النظام المعلوماتي بشكل مستمر دون توفير إعلام كافٍ للمستخدمين حول التغييرات أو كيفية التكيف معها، مما يسبب ارتباكاً وتحديات إضافية في التعامل مع النظام.

4–الإعلام بالإجراءات الإدارية المعتمدة: تواجه بعض الأطراف صعوبة في مواكبة الإجراءات الجديدة المعتمدة عبر النظام المعلوماتي.

5–دليل الاستخدام والمساعدة للمستخدمين: يواجه المستخدمون صعوبة في التنقل داخل النظام المعلوماتي بسبب غياب إرشادات واضحة .

6–تكامل الوظائف المختلفة للنظام المعلوماتي: يوجد بعض التباين في تكامل الوظائف المختلفة بين الأنظمة مثل تسيير المستخدمين، والتمدرس، مما يؤدي إلى بعض المشكلات في التنسيق بين الإدارات

7–شمولية وظائف النظام المعلوماتي: لم يشمل النظام المعلوماتي بعض العمليات الإدارية الهامة بعد.

8–بطء أو عدم الاستقرار في النظام المعلوماتي: يعاني بعض مستخدمي النظام من بطء ملحوظ في الأداء، مما يؤثر على فاعلية العمليات اليومية مثل تسجيل الدرجات أو تحديث البيانات الخاصة بالطلاب. كما تم رصد حالات من عدم الاستقرار، حيث يتوقف النظام عن العمل بشكل مفاجئ.

[1] مديرية التربية لولاية سعيدة، التقرير النهائي للندوة الولائية حول تقييم التحول الرقمي في قطاع التربية الوطنية يومي 04-05 ديسمبر 2024.

9–صعوبة الولوج إلى المنصات الرقمية للنظام المعلوماتي: يواجه العديد من المستخدمين صعوبة في الوصول إلى المنصات الرقمية الخاصة بالنظام المعلوماتي، سواء بسبب مشاكل في تسجيل الدخول أو بسبب ضعف الاتصال بالشبكة.

10–توقف الخدمة والوقت الزمني المستغرق لاستعادتها: يعاني النظام من توقفات مفاجئة أو مؤقتة للخدمات في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإدارية والتربوية.

11–تأخراستجابة النظام المعلوماتي لمختلف طلبات المستخدمين: سواء كانت استعلامات، تحديثات بيانات أو تنفيذ العمليات اليومية.

12–صعوبة تحميل واستخراج الوثائق من النظام المعلوماتي.[1]

13–نقص التحكم في استخدام النظام المعلوماتي: القليل من الدورات التكوينية.

14– بعض العمليات والفترات الزمنية غير كافية لتنفيذ العمليات عبر النظام المعلوماتي.

15– نقص الدعم الفني لحل المشاكل التقنية التي تواجه مستخدمي النظام المعلوماتي.

المطلب الثالث: افاق واليات الترشيد

تسعى وزارة التربية الوطنية إلى تحسين جودة التعليم بوضع نظرة استراتيجية مستقبلية وتوفير إمكانيات لذلك بالإستخدام الأمثل للرقمنة والقيام بتحسينات عليها وذلك من خلال:[2]

1. اهتمت الرقمنة بالجانب التسيير الإداري فقط في قطاع التربية كما أنها لم ترقى لمستوى جوهر المؤسسة التعليمية وهو إدراج الرقمنة في العملية التعليمية، كاعتماد ربط الأستاذ بالتلميذ.
2. العمل على تحديث المناشير وإعادة صياغتها لتكون أكثر وضوحاً وتفصيلاً لجميع المعنيين.
3. تحسين آليات التواصل عبر تنظيم حملات إعلامية وتوجيهية للمستفيدين.
4. تطوير أدلة استخدام مفصلة وواضحة تسهل عمليات التنقل وتقديم دعم تقني مستمر.
5. تحسين تكامل الأنظمة بشكل تام لضمان سير العمليات بسلاسة ودون تعارض.
6. رقمنة جميع العمليات الإدارية الضرورية التي لم تُرقمن بعد، وفقاً لأولويات محددة.

[1] ندوة وطنية لتقييم التحول الرقمي في قطاع التربية الوطنية، 16 نوفمبر 2024.

[2] مديرية التربية لولاية سعيدة، التقرير النهائي للندوة الولائية حول تقييم التحول الرقمي في قطاع التربية الوطنية يومي 04-05 ديسمبر 2024

7. تعزيز البنية التحتية التقنية الخاصة بالنظام المعلوماتي، من خلال تحديث الخوادم وتوسيع نطاق الشبكة لضمان استقرار أفضل. توفير صيانة دورية للنظام ومتابعة أداء الخوادم لضمان سرعة استجابة أكبر. دراسة تحميل النظام بشكل دوري لتحديد النقاط التي تسبب البطء والعمل على معالجتها.

8. تحسين البنية التحتية للاتصال بالشبكة، وضمان توافر الإنترنت بشكل مستمر وبسرعات مناسبة لجميع المستخدمين. تبسيط إجراءات الدخول إلى المنصات الرقمية، من خلال تحسين آليات التوثيق وتقديم حلول للوصول السريع. توفير دعم تقني مباشر لحل المشاكل التي قد تواجه المستخدمين في الولوج إلى النظام

9. تطوير خطة طوارئ لاستعادة النظام بشكل أسرع بعد أي انقطاع أو توقف في الخدمة. تحديد أوقات مخصصة لإجراء صيانة دورية للنظام، مع إبلاغ جميع الأطراف المعنية بذلك مسبقاً. تحسين الفريق الفني المتخصص في متابعة حالة النظام وضمان استعدادهم للتدخل السريع.

10. تحسين واجهة المستخدم من خلال تبسيط التصميم وتوفير قوائم واضحة وسهلة الوصول؛ تقديم تدريبات دورية للمستخدمين حول كيفية استخدام النظام بأفضل طريقة؛ استخدام أساليب واجهة المستخدم الحديثة مثل القوائم المنسدلة أو البحث المتقدم لتسهيل الوصول إلى المعلومات.

10. تحسين استجابة النظام عن طريق تخصيص موارد أكبر له، مثل زيادة قدرة الخوادم أو تحسين الكود البرمجي. إجراء اختبارات أداء دورية لتحديد نقاط الضعف في النظام والعمل على تسريع العمليات.

11. توفير إشعارات واضحة للمستخدمين عن التحديثات الجديدة قبل تطبيقها، مع شرح لكيفية التكيف مع التغييرات. تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للمستخدمين كلما تم تطبيق تحديثات جديدة على النظام. توفير وثائق توجيهية ومساعدة على المنصات الرقمية تشرح التحديثات بشكل مفصل

الخاتمة

ختاما لهذه الدراسة يمكن القول إن السياسة التعليمية تهدف لتوفير تعليم ذو جودة عالية للمجتمع، لا بد الاهتمام بها لأنها من المواضيع التي تخدم الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى جاهدا لإصلاح السياسة التعليمية عبر مراحل مختلفة ومتأثرة بعدة فواعل مساهمة في تحسين مستوى نظامها التعليمي لكافة الاطوار التعليمية ومختلف المؤسسات التربوية التعلمية.

ولمواكبة تطورات العصر في المجال التكنولوجي الرقمي كان من بين أولويات الدولة توظيف الرقمنة في سياستها التعليمة بوضع استراتيجيات تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير التكوين المستمر للمتعلمين، وتطبيق المناهج الرقمية كوسيلة فاعلة لتحقيق جودة التعليم وتسهيل التسيير الإداري.

ومن خلال دراستنا لمدى تطبيق الرقمنة في قطاع التربية الوطنية نجد تقدما ملحوظا في المجال الإلكتروني من خلال ربط واحتواء كافة جوانب التربية والتعليم في وثيقة واحدة يسهل التعامل برقمنة مختلف عمليات التواصل بين الشركاء الاجتماعيين، ورقمنة العمليات الإدارية خاصة بالتمدرس والتحكم الأمثل في المسار المهني للموظفين ومختلف الهياكل وذلك بغية الانتقال الفعلي إلى مجال التسيير الرقمي ليصبح ممارسة يومية في كل المصالح البيداغوجية والإدارية.

إلا أن هده العملية تسير ببطء شديد نظرا لوجود بعض العراقيل تعيق تقدمها كنقص الكفاءات البشرية المتخصصة في التكنولوجيا وضعف تكوين مستخدمي الرقمنة في المؤسسات وعدم وضع برامج توضيحية لكيفية استخدامها من طرف الأساتذة والاولياء، كما أنها لم ترقى لمستوى جوهر المؤسسة التعليمية وهو إدراج الرقمنة في العملية التعليمية، كاعتماد ربط الأستاذ بالتلميذ من خلال إلقاء الدروس بتقنية الفيديو ومختلف الوسائط الرقمية.

التوصيات والاقتراحات:

مهما يكن من أمر فإن الرقمنة في قطاع التربية أصبحت حتمية يجب السعي إلى تطويرها لإضفاء التحسينات اللازمة انطلاقا من الاهتمام بالتلميذ باعتباره محور العملية التعليمية التعلمية باعتبار التلميذ مورد بشري أصبح يمثل أهم عنصر في اقتصاد المعرفة.

- تشجيع مشاركة الاولياء والمجتمع المحلي في دعم وتنفيذ مبادرات التحول الرقمي.

-تحسين شبكات الاتصال وتوسيع نطاق البنية التحتية الرقمية.

-تشجيع على التحول الرقمي لمواكبة تطورات التكنولوجية العالمية مما يضع البلاد على مسار مستدام نحو التقدم والازدهار.

-إضافة عمليات جديدة قصد رقمنتها وإضافتها إلى النظام المعلوماتي تعلق الأمر بـ:

- ربط منصة فضاء الولي بمنصة فضاء الأستاذ لانشاء فضاء تفاعلي بين ولي التلميذ والأستاذ للتقليل من توافد الأولياء على المؤسسة.

- رقمنة منحة 5000 دج.

- رقمنة عملية توزيع وبيع الكتاب المدرسي.

- رقمنة بعض العمليات الهامة مثل إنجاز التقارير اليومية والدورية لمختلف المصالح، محاضر تسلم واستلام المهام محاضر مختلف الجلسات، التقرير العام لتسيير المؤسسة، الإحصاء الشامل، تقرير نهاية السنة، رقمنة بعض السجلات...وغيرها.

- سحب الاستدعاءات الخاصة بالامتحانات، يكون حصرا عبر حساباتهم في فضاء الأولياء.

- إمكانية إطلاع الأولياء عبر حساباتهم على استعمال زمن أبنائهم.

-إضافة خاصية تحميل الكشوف أو طبعها انطلاقا من فضاء الأولياء ترشيدا للنفقات

- انشاء منصة رقمية لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم، مع تتبع التقدم والتقييمات، وتوفير كل ما يحتاجونه من كتب ومراجع تكوينية، وثائق بيداغوجية، مراسلات تشتمل على كل جديد مناشير مخططات وزارية، وثائق مرافقة...الخ.

الملاحق

ملحق رقم 01: منشور الدليل الإعلامي لتسجيل الأساتذة في فضاء الخاص بهم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

الدليل الإعلامي لتسجيل الأساتذة عن بعد في الفضاء الخاص بهم ضمن النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية

ابتداء من يوم الثلاثاء 01 جوان 2021، سيشرع الأساتذة من خلال الفضاء الذي تم تصميمه وتطويره خصيصًا لهم، في الاستفادة من الخدمات التي يوفرها لهم النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية.

وقصد الاستفادة من هذه الخدمات، يتعين على كل أستاذ تسجيل نفسه في الفضاء الخاص به، باتباع الخطوات الأتية:

1. الحصول على شهادة عمل حاملة لرقم التعريف الوظيفي الخاص به، مستخرجة من النظام المعلوماتي، مختومة وممضاة من طرف مدير المؤسسة التعليمية؛
2. الولوج (الدخول) إلى الموقع الالكتروني https://ostad.education.gov.dz، الذي تم استحداثه خصيصا لهذا الغرض؛
3. التسجيل الأولي عن البعد، عبر عنوان الموقع المذكور أعلاه من خلال إتباع الخطوات التي يقود إليها الموقع وحجز جميع المعلومات المطلوبة ويكل دقة؛
4. طبع استمارة التسجيل الخاصة به من النظام المعلوماتي بعد حجز المعلومات المطلوبة؛
5. التوجه شخصيا إلى المؤسسة التعليمية المُعين بها، وتسليم استمارة التسجيل المستخرجة من النظام المعلوماتي إلى مدير المؤسسة، لتأكيد عملية التسجيل، والحصول على وصل الاستلام (الجزء السفلي للاستمارة)؛

2/1

وبعد التأكيد الإلكتروني لتسجيل الأستاذ من طرف مدير المؤسسة التعليمية المعنية، يصبح الأستاذ ابتداء من هذه اللحظة معتمدا رسميا من قبل النظام المعلوماتي، ومستفيدا من جميع الخدمات التي يوفرها هذا النظام.

يوفر فضاء الأستاذ مجموعة من الخدمات محدثة دوريا وموزعة ضمن تبويبات، يمكن للأستاذ الاستفادة منها بمجرد الولوج إلى النظام دون قيود زمانية أو مكانية، وتتمثل في:

- **بياناتي:** عرض البيانات المدنية والوظيفية للأستاذ مع إتاحة إمكانية طلب التصحيح في حالة رصد خطأ ما.
- **وثائقي الإدارية:** طلب استخراج مختلف الوثائق الإدارية (شهادة عمل، مجمل الخدمات، كشف الراتب...).
- **وثائقي البيداغوجية:** الاطلاع وتحميل الوثائق البيداغوجية (مذكرات، تدرجات سنوية..).
- **أفواجي التربوية:** عرض وطباعة قوائم الأفواج التربوية التي تحتوي على بيانات التلاميذ مرفقة بمجموعة من العمليات كإرسال ملاحظات بيداغوجية مباشرة إلى ولي التلميذ عبر تطبيق الأولياء، وخدمة حجز النقاط.
- **الخدمات:** طلب خدمات متنوعة (إشعار بالغياب، المشاركة في الحركة..).
- **انشغالات:** مساحة حرة لطرح مختلف الانشغالات عبر مراسلة الجهات المعنية مباشرة.

إن خدمات فضاء الأستاذ سالفة الذكر تخضع دائما للتقييم والتطوير سعيا منا إلى خلق نظام معلوماتي فعّال ومتكامل.

2/2

ملحق رقم 02: نشرة رسمية لإنشاء لجنة وطنية ولجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري والتربوي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية
مديرية تطوير الموارد البيداغوجية و التعليمية

النشرة الرسمية

للتربيـــة الوطنيـــة

- تعيينات و إلهاء مهام.
- إنشاء لجنة وطنية و لجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري و التربوي في قطاع التربية الوطنية.
- إقرار برامج تعليمية.
- الدروس غير المعنية في امتحان شهادة البكالوريا دورة جوان 2011.
- إحياء الذكرى 51 للتجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية.
- تكوين أساتذة التعليم الثانوي في الإعلام الآلي للسنة الدراسية 2010-2011.
- مسابقة الفنون الجميلة للأطفال Lidice 2011.
- مسابقة دولية لرسوم الأطفال حول البيئة.

المديرية الفرعية للتوثيق التربوي
مكتب النشر

العدد 536
فيفري 2011

ملحق رقم03: منشور إطلاق فضاء خاص بالاولياء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Education Nationale — وزارة التربيـــة الوطنيـــة

بيـــــــان

اطلاق الفضاء الخاص بأولياء التلاميذ بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية

قصد تمكين أولياء التلاميذ من الشروع في الاطلاع على النتائج المدرسية لأبنائهم، تم فتح فضاء خاص بهم على الأرضية المعلوماتية لقطاع التربية الوطنية، حيث سيكون بإمكانهم ابتداء من الفصل الثاني للسنة الدراسية الجارية، الشروع في الاستفادة كمرحلة أولى من الخدمات التالية :

- الاطلاع عن بعد على النتائج الفصلية لأبنائهم المتمدرسين، عبر الفضاء المخصص للأولياء،
- إعلامهم بالمعدلات الفصلية لأبنائهم، عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة (sms) بالنسبة للراغبين في الاشتراك في هذه الخدمة.

للاستفادة من هذه الخدمات، يتعين على كل ولي تسجيل نفسه في الفضاء الخاص بالأولياء باتباع الخطوات الآتية:

1. الحصول على شهادة مدرسية حاملة لرقم التعريف المدرسي، لكل ابن متمدرس، مستخرجة من النظام المعلوماتي، مختومة وممضاة من طرف مدير المؤسسة التعليمية؛
2. الولوج(الدخول) إلى الموقع الالكتروني https://tharwa.education.gov.dz، الذي تم إحداثه خصيصا لهذا الغرض، وتدوين المعلومات الخاصة بكل ابن متمدرس؛
3. التسجيل الأولي عن بعد، عبر عنوان الموقع المذكور من خلال إتباع الخطوات التي يقود إليها الموقع (يتم تسجيل جميع الأبناء المتمدرسين في نفس الحساب الخاص بالولي)؛
4. طبع استمارة التسجيل الخاصة بكل ابن متمدرس من النظام المعلوماتي بعد حجز المعلومات الخاصة بالأبناء المتمدرسين، لاسيما رقم التعريف المدرسي الموجود بالشهادة المدرسية؛
5. التوجه شخصيا إلى المؤسسة أو المؤسسات التعليمية المتمدرس بها كل ابن، مرفوقا ببطاقة الهوية الوطنية، واستمارة التسجيل، لتأكيد تسجيل الابن أو الأبناء، والحصول على وصل الاستلام الذي يمنحه مدير أو مديرو المؤسسات المعنية للولي؛

وبعد التأكيد الإلكتروني لتسجيل الأبناء من طرف مدير أو مديرو المؤسسات التعليمية المعنية، يصبح الولي ابتداء من هذه اللحظة معتمدا رسميا من قبل النظام المعلوماتي، ومستفيدا من جميع الخدمات التي يوفرها هذا النظام والمتمثلة حاليا فيما يلي:

- إطلاع الولي على نتائج التقويم الفصلية لأبنائه المسجلين في الفضاء، بالإضافة إلى خدمات أخرى سيوفرها النظام المعلوماتي لاحقا عبر فضاء الأولياء؛

- الحصول على المعدلات الفصلية للأبناء عن طريق خدمة الرسائل النصية القصيرة (sms) من خلال تعبير الولي عن رغبته في الاشتراك وتأكيد ذلك عبر خدمة USSD (#567*) التي يوفرها متعامل الهاتف النقال للمشترك (الولي) وهذا بعد تفعيله للخدمة، وفقا للطلب المعبر عنه والمصرح به من طرف الولي. (الاشتراك في الخدمة يشمل جميع الأبناء المتمدرسين، أما الاستفادة الفعلية من الخدمة، فإنها تخضع لرغبة الولي حسب كل ابن متمدرس).

ملحق رقم 04: منشور خاص بحركة الاساتذة[1]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

المديرية العامة للموارد البشرية والتكوين
مديرية الموارد البشرية
الرقم:/ب/م/2025/06.01 الجزائر في: 22 جانفي 2025

السيدات والسادة مديرو التربية

الموضوع: ب/خ التصريح بالرغبة للمشاركة في الحركة التنقلية للسنة الدراسية 2026/2025
المرفقات: تصريح بالرغبة

يشرفني أن أطلب منكم دعوة جميع الموظفين الراغبين في المشاركة في الحركة التنقلية بعنوان السنة الدراسية 2026/2025، وكذا أولئك الراغبين في الإحالة على التقاعد أو الإحالة على الاستيداع، التقيد بالترتيبات الآتية:

أولا: بالنسبة للأساتذة ومديري المؤسسات التعليمية (الابتدائيات، المتوسطات والثانويات)

يتعين على جميع الأساتذة المرسمين ومديري المؤسسات التعليمية الراغبين في المشاركة في الحركة التنقلية **داخل الولاية** بعنوان السنة الدراسية 2026/2025، والذين يستوفون شرط الأقدمية المطلوبة في المنصب، التصريح بالرغبة إلكترونيا عبر الحسابات الخاصة بهم على النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية **دون سواه** في الآجال المحددة أدناه، عبر الرابط https://ostad.education.dz بالنسبة للأساتذة . وعبر الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية بالنسبة لمديري المؤسسات التعليمية، حيث بعد أي طلب يتم تقديمه خارج هذا النظام لاغيا وعديم الأثر، **وبذلك فإن الأساتذة ومديري المؤسسات التعليمية غير معنيين بايداع تصريح كتابي على مستوى المؤسسات التعليمية، هذا ويمكن للذي صرح برغبته في المشاركة في الحركة التنقلية بعنوان السنة الدراسية 2026/2025 التراجع عنها خلال نفس الفترة وعبر ذات النظام.**

وفي هذا الصدد، وقصد ضمان مبدأ تكافؤ الفرص والحق في الإعلام، يتعين عليكم إعلام جميع الأساتذة ومديري المؤسسات التعليمية بهذا الإجراء عبر جميع الوسائل المتاحة، والذي يندرج في إطار استراتيجية وزارة التربية الوطنية الرامية إلى تعزيز **لا مادية الإجراءات وتعميم سياسة صفر (0) ورق** في القطاع، وهذا من أجل تبسيط الإجراءات وتجويد الخدمات العمومية المقدمة.

ملحق رقم05: منشور خاص بتحويل التلاميذ[2]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

المدير العام للتعليم
رقم: 182 /و.ت.و/م.ع.ت/2024
2024/09/05

السيدات والسادة مديرو التربية

الموضوع: بخصوص إجراء تحويل التلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى.
المرجع: القرار رقم 48 المؤرخ في أول سبتمبر 2024، الذي يحدّد شروط وكيفيات تحويل التلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى.

في إطار مسعى وزارة التربية الوطنية للتحسين المستمر للخدمة العمومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلّقة بتسيير تمدرس التلاميذ، وتطبيقا لأحكام القرار رقم 48 المؤرخ في أول سبتمبر 2024 والمذكور أعلاه، وعملا بتوجيهات السيد وزير التربية الوطنية، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أنه تم تفعيل آلية تقديم طلبات التحويل الرقمي للتلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى، عبر النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، **بداية من السنة الدراسية 2025/2024.**

لهذا الغرض، أوافيكم بهذا المنشـــور الذي يحدّد الترتيبات العملية والتنظيمية الواجب اتباعها لتجســـيد إجراء التحويل الرقمي للتلاميذ.

وتهدف هذه الترتيبات إلى:
- تســهيل إجراء تحويل التلاميذ من مؤســســة تعليمية إلى أخرى، على الأولياء الراغبين في تحويل أبنائهم، وتجنيبهم عناء التنقل بين المؤسسات التعليمية والتردّد عليها؛
- تقليص آجال تجسيد الإجراء؛
- ضمان الشفافية والمصداقية في إجراء التحويل؛
- جعل إجراء التحويل لاماديا.

1- الحالات التي يمكن فيها تحويل تلميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى

يمكن تحويل تلميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى، في الحالات الآتية:
- تغيير مقر إقامة الولي أو الوصي الشرعي؛
- تغيير مقر عمل الولي أو الوصي الشرعي؛
- الإصابة بمرض مزمن و/أو إعاقة؛
- بُعدُ مقر الإقامة عن مؤسسة الدراسة؛

[1] ارسال رقم 42 المؤرخ في 22-01-2025 المتضمن التصريح بالرغبة للمشاركة في الحركة التنقلية للسنة الدراسية 2025-2026

[2] ارسال رقم 182 المؤرخ في 5-9-2024 بخصوص إجراء تحويل التلاميذ من مؤسسة للتربية والتعليم إلى أخرى

ملحق رقم06: دليل استعمال النظام المعلوماتي لقطاع التربية

قائمة المصادر والمراجع

القوانين:

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، المتضمن تنظيم التربية والتكوين، المادة1.

2- المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.

3- مرسوم تنفيدي رقم 25-54 مؤرخ في 21 رجب 1446 الموافق 21 جانفي 2025 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.

4- مرسوم تنفيذي رقم 08-265 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 اوت سنه 2008 يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهاده الماستر وشهاده الدكتوراه الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 المؤرخة في 22 شعبان عام 1429 الموافق 24 اوت سنه 2008.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، مرسوم تنفيذي رقم 03-471 مؤرخ في 02 ديسمبر 2003، المتضمن انشاء مركز وطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التربية وتنظيمه وعمله (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد500، جوان 2006

الكتب:

أ-العربية:

1-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1998.

2-أحمد علي الراضي، التعليم الالكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010

3-أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002.

4-احمد ياسين نجلاء، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية العربي للنشر والتوزيع الطبعة 01، مصر القاهرة 2013.

5-الخزرجي تامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

6-السيد بكر عبد الجواد، التربية المقارنة والسياسة التعليمية، مطبعة السلام ،2007.

7-الفهداوي فهمي خلّيفة، السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليّل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزّيع والطباعة، ط1 ،2001.

8-المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر،2004.

9-المغربي محمد كمال، الادارة والبيئة والسياسة العامة، دارالتقافة، عمان، 2001.

10-بن بوزيد بوبكر، إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

11-بن فليس خديجة، المرجع في التوجيه المدرسي والمهني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

12-بوترعة إبراهيم، التربية والتعليم بين الامس واليوم "خصائص التعليم في الجزائر وتطور الفكر التربوي"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

13-تاوتي الصديق، تكوين الإطارات من أجل التنمية، دار الأمة، ط1 ،2001.

14-جون مكلوني وآخرون، إرشادات ومشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف، تر: هبة ملحم، سلسلة ترجمة معايير الأقلام الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2013.

15- جيمس أندرسون ترجمة د. عامر الكبيسي، صنع السياسة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، قطر الدوحة 1998

16-حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الامة، ط1، 1999.

17-رائد عبد الله المواجدة، التعلم المحوسب والتفكير الإبداعي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

18-رشراش نيس عبد الخالق، امل أبو ذاب عبد الخالق، تكنولوجيا التعليم وتقنياته الحديثة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2008

19-زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ،1994.

20-زوزو عبد المجيد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1900، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2009.

21-سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2013.

22- سعد الزهري، الشراكة بين المكتبيين والأرشفيين: وقائع المؤتمر 17 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلوات، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر، 2006

23-سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2007.

24-صحراوي مسعود، من قراءات المركز، المركز الوطني للوثائق التربوية، 2018.

25-عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، نظام التعليم وسياسته، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

26-عدنان مهدي، التعليم في الجزائر أصول وتحديات، المتقف للنشر والتوزيع، ط1، 2018.

27-عمراني عيسى، دروس في التشريع المدرسي وفق برنامج تكوين المعلمين والأساتذة، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع.

28-ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ،2014-2015.

29-محمد علي حافظ، تطور السياسة التعليمية في المجتمع العربي، دار الكشاف، القاهرة ،1937.

30-مديرية التقويم والتوجيه والإتصال بوزارة التربية الوطنية، إصلاح المنظومة التربوية "النصوص التنظيمية"، ج1، نشر المديرية الفرعية للتوثيق، ط2، ديسمبر 2009.

31-ناجي عبد النور، مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ،2014.

32-هلال محمد رضا، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد البحرين للتنمية السياسية ،2015.

33-وزارة التربية الوطنية، إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

34-يزن خلوق محمد ساجد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2019.

ب-الأجنبية:

1- Mahfoud bennoune, education culture et dévelolppement en algérie, marinoor enage, alger,2000

2- Boubekeur Ben bouzid ,2009. La Reforme de l'éducation en Algérie. Casbah- Alger : Enjeux et réalisations

3- Conseil Supérieur de l'éducation. Les principes généraux de la nouvelle politique éducative et de la forme de l'enseignement fondamental l. alger. Mars.1998.

ج- المذكرات والأطروحات:

1-المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، النظام التربوي والمناهج التعليمية، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، الجزائر، 2004.

2 -إيمان فاطمية، السياسة التعليمية في الجزائر بين الاصلاحات والتحديات، مدكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قالمة ،2016-2017.

3-بن دادة لخضر، تأثير السياسة التعليمية في التنشئة الإجتماعية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر الفترة 2001-2011، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراهفي العلوم السياسة والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسة وإداري، جامعة الجزائر 3، سنة 2021.

4-بن فلاح محمد، مرشوق عبد القادر، الرقمنة في الثانوية ومتطلباتها، يوم تكويني لفائدة مديري الثانويات لمقاطعة الجزائر المفتشية العامة للتربية الوطنية، نوفمبر، الجزائر2024.

5-بوتليليس مراد، تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013.

6-جبالي فتيحة، المنظومة التعليمية في الجزائر قراءة في المناهج والتقويم، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات والتواصل اللغوي، جامعة الجيلالي يابس سيدي بلعباس، 2015.

7-دخان نور الدين، تحليل السياسات التعليمية العامة نموذج الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر 2007.

8-دهان محمد، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة منتوري قسنطينة ،2009-2010،

9-شريفي ياسين، التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر، 2003-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر، 2010.

10-عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية، اطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة منتوري الجزائر ،2010.

11-فرد حياة، تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر 2003-2013، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة الجزائر، 2014-2015.

12-قرايرية حرقاس وسيلة، تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي مفتشي المرحلة الابتدائية، دراسة ميدانية بالمقطعات التربوية بولاية قالمة، رسلة دكتورة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010.

13-مغراوي لقمان، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعالقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة ،2004-2005.

14-مغراوي لقمان، تقويم السياسة التعليمية الجزائرية 1976-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم سياسة وعلاقات دولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر3، 2013.

15-مهري سهيلة، المكتبات الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعيةوالإنسانية، جامعة قسنطينة 2005-2006.

المجلات والمنشورات:

1-افروجن كهينة، واقع المنظومة التربوية التكوينية في الاعلام التربوي الجزائري، مجلة تاريخ العلوم، العدد7، جامعة باتنة، مارس2017.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، مرسوم تنفيذي رقم 03-471 مؤرخ في 02 ديسمبر 2003، المتضمن انشاء مركز وطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التربية وتنظيمه وعمله (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد500، جوان 2006).

3-الدلهومي صالح، إشكالية المكتبة الالكترونية ومستفيديها أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المكتبة الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي تونس: المعهد الأعلى للتوثيق الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات 2001.

4-المرجع رقم 42 المؤرخ في 22جانفي 2024 بخصوص التصريح بالرغبة للمشاركة في الحركة التنقلية للسنة الدراسية 2004-2025.

5-ايديو ليلى، تقنية التعليم الرقمي وتطبيقاتها في العملية التعليمية، مجلة الاناسة وعلوم المجتمع، الجزائر، العدد 5، 2019.

6-بحة فتحي، تجربة الجزائر في الاصلاح التربوي: مبرراته، وأهدافه، ونتائجه في تعليمية اللغة العربية واللغات الأجنبية، مجلة أدب واللغات والعلوم الانسانية، المجلد5، العدد02، سبتمبر 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

7-بختي إبراهيم شعوبي محمد فوزي " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة «، مجلة الباحث العدد 07 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009.

8-بلا حسن، مدخل لفهم السياسات العامة، موقع العلوم القانونية مجلة الكترونية، 7 أكتوبر 2012

9-بن شوش محمد، المقاومة الثقافية في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 19، السداسي الأول 2009.

10-بن عياد جليلة، المصادر الرقمية وحقوق الملكية الفكرية، أعمال الملتقى الدولي الافترضي، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،2021.

11-بن مشيه بن يحي، يحياوي نجاة، دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد20، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020.

12-بواب رضوان، الجامعة والتنشئة الاجتماعية بين النمطية والتغيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.

13-بوزيدة حميد حميدوش على - اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقنمة المتطلبات والعوائد، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، ديسمبر 2020 المجلد 8 العدد1.

14-بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء، الإصلاح التربوي في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، 2006.

15-جباري امنة، نوفيل حديد، المنصات الرقمية ومساهمتها في التعليم عن بعد، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد12، العدد2 ،2024.

16-جعجيع عمر، تحديات جودة التعليم في الجزائر: المتعلم نموذجا، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد 08 عدد02، 2024.

17-داود عمر، المضمر والصريح في اصلاحات منظومة التعليم في الجزائر، مجلة المداد، جامعة الجلفة.

18-دريوش وداد، التعليم العالي في ظل نظام الرقنمة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الأهداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2 ،2019.

19-دندن جمال الدين، افاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد خاص 2023.

20-سيدي دريس عمار، بوشخشوخة الويزة، واقع الاتصال الرقمي عند أساتذة التعليم الابتدائي، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، العدد04، 2022، الجزائر.

21-شارف فضيل، المنظومة التربوية في الجزائر من البرامج إلى المناهج، الاشعاع، العدد الثامن، جوان 2017.

22-شملغوم سمير، الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية، الملتقى الوطني "دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، الجزائر، مارس 2020.

23-شيخاوي سنوسي، اصلاح السياسات التعليمية في الجزائر كالية لخلق بيئة جادبة للكفاءات الوطنية، مجلة صوت القانون، مجلد7 العدد1 ماي 2020.

24-صغيري أحمد، السياسة التعليمية في الجزائر (1923- 1972)، مجلة منتدى الأستاذ، الجزائر، مجلد2، عدد1.

25-عطاوي الطيب، الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم " دراسة لواقع استخدام الانترنت في المدارس الجزائرية"، المربي المجلة الجزائرية للتربية، تصدر عن المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، ع 24.

26-عواريب لخضر، د محمد الساسي شايب، طور الاصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسيين، الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

27-غراف نصر الدين، التعليم الالكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية، مجلة، ع2، 2011. RIST19

28-فردي لخضر، استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم وأثرها على مهام الأستاذ الجامعي، مجلة ع191RIST

29-فنور نجاة، عادل شيهب، الرقمنة في التعليم العالي وتحديات التعليم عن بعد في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م8، ع4، ديسمبر2023.

30-قرياش بلقاسم، التعليم ومؤسساته في الجزائر العثمانية 1700-1830م، مجلة العيار، مجلد28، عدد1، سنة 2024.

31-لشهب أحمد، صنع السياسة التربوية في الجزائر، مجلة الفكر، العدد خامس عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة.

32- لمين زايدي، رقمنة العملية التعليمية في المنظومة التربوية الجزائرية، مجلة العروي للسانيات العرفنية وتعليمة اللغات، المجلد1 العدد02، 2021

33-محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية مشروع رقمنة الدوريات بدار الكتب المصرية نموذجا، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد 17 العدد 2 السعودية، نوفمبر 2011.

34-مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع تجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة مراجعة المعلومات العلمية والتقنية، العدد 01، جامعة الإمام سعد بن سعود الاسلامية، الرياض السعودية، 2011.

35-نور الدين حمر العين، نور الدين زمام، العملية التعليمية وتطورها في المنظومة التربوية الجزائرية الراهن والمستقبل، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد1، مارس 2021.

36-وزارة التربية الوطنية، الدليل الإعلامي لتسجيل الأساتذة عن بعد في الفضاء بهم ضمن النظام المعلوماتي، الجزائر، 2021.

37-وزارة التربية الوطنية، الطريق نحو التحول الرقمي أهم إنجازات قطاع التربية الوطنية في مجال تكنولوجيات الاعلام والإصال منذ الإستقلال،2023.

38-وزارة التربية الوطنية، المجلس الأعلى للتربية، وثيقة تتعلق ب: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة واصلاح التعليم الاساسي، الوثيقة القاعدية، الجزائر ،1998.

39-وزارة التربية الوطنية، دليل استعمال النظام المعلوماتي لقطاع التربية، افريل 2017.

40-وزارة التربية الوطنية، مديرية التطوير الموارد البيداغوجية والتعليمية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، المتضمن انشاء لجنة وطنية ولجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية، العدد 536، فيفري 2011.

41-وزارة التربية الوطنية، وثيقة تتعلق بـ: مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، أكتوبر 2003

الجرائد:

1- جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج 2، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.

مواقع الكترونية:

1- الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، https://www.education.gov.dz/activity/إطلاق-النظام-المعلوماتي-لقطاع-التربي/

2-موقع رقنة وزارة التربية الوطنية، https://amatti.educatin.gov.dz

3- موقع فضاء الأستاذ، **https://ostad.education.gov.dz/auth**

4- موقع فضاء الاولياء، **awlyaa.education.dz**

5- موقع توظيف الأساتذة المتعاقدين، **https://tawdif.education.dz**

6- موقع دراسة للاستشارات والدراسات، مقال الكتروني بعنوان "تحليل السياسات في مجال التعليم"، تاريخ النشر 1-7-2024، تاريخ تصفح 20-04-2025، على الوصلة :https://drasah.com/Description.aspx?id=8408#

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول	الصفحة
قائمة الأشكال	
الشكل رقم 01: أعمدة توضح تطور عدد تمدرس الأطفال 1915-1945	**46**
الشكل رقم 02: منحنى يوضح نسبة تمدرس الأطفال من 1966-2025	**78**
الشكل رقم 03: منحى يوضح نسبة تمدرس الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06-15 سنة	**79**
الشكل رقم 04: أعمدة توضح نسبة الأمية	**79**
الشكل رقم 05: أعمدة توضح تطور العدد الإجمالي للهياكل التربوية	**80**
الشكل رقم06: منحى يوضح تطور عدد المدرسين في الأطوار الثلاثة	**81**
الشكل رقم07: تطور عدد المطاعم المدرسية	**81**
الشكل رقم 08: واجهة تسجيل دخول للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية	**87**
الشكل رقم 09: واجهة فضاء المؤسسة	**90**
الشكل رقم 10: واجهة تسيير التمدرس	**90**
الشكل رقم 11: واجهة تسيير المستخدمين	**91**
الشكل رقم 12: واجهة تسيير الهياكل	**93**
الشكل رقم 13: واجهة تسيير فضاء الأولياء	**94**
الشكل رقم 14: واجهة الدخول لفضاء الأساتذة	**95**
الشكل رقم 15: يوضح كيفية الولوج إلى فضاء الأستاذ	**96**
الشكل رقم16: يوضح خدمات فضاء الأستاذ	**97**
الشكل رقم 17: يوضح تسجيل الدخول لموقع فضاء الاولياء	**99**
الشكل رقم 18: يوضح خطوات التسجيل في فضاء الاولياء	**100**
الشكل رقم 19: الواجهة الرئيسية لفضاء الأولياء	**100**
الشكل رقم 20: صورة توضح واجهة الخدمات الذي يوفرها فضاء الأولياء	**101**
الشكل رقم 21: واجهة الأولى لمنصة التوظيف	**106**
الشكل رقم 22: يوضح واجهة تسجيل الدخول لمنصة التعاقد	**106**
الشكل رقم 23: يوضح واجهة تسيير الامتحانات المهنية	**107**
الشكل رقم 24: يوضح ايقونة الحركة التنقلية خاص بالمؤسسة التربوية	**108**

الشكل رقم 25: يوضح قائمة الاساتذة المشاركون في الحركة	108
الشكل رقم 26: يوضح نقاط التي يمنحها المدير لتقييم الموظف المشارك في الحركة	109
الشكل رقم 27: يوضح واجهة رقمنة الترقية في الدرجة	110
الشكل رقم 28: يوضح واجهة قوائم التأهيل	110
الشكل رقم 29: يوضح واجهة ملئ طلبات الاستيداع	111
الشكل رقم 30: يوضح عملية تطبيق عقوبات الموظف	
قائمة الجداول	
الجدول رقم 01: تصنيف المدارس المنشأة بموجب القوانين الفرنسية	44
الجدول رقم 02: مقارنة بين نسبة التلاميذ الجزائريين والفرنسيين	45
الجدول رقم 03: تطور عدد اللاميذ من 1915 الى 1945	46
الجدول رقم 04: يوضح عدد التلاميذ من سنة 1945 الى 1954	47
الجدول رقم 05: يوضح ملخص البعد الأول للاستبعاد (الأطفال خارج المدرسة) لسنة 2006	57
الجدول رقم 06: يوضح عدد مقاعد الأحزاب في البرلمان	62
جدول رقم 07: تطور نسب تمدرس الأطفال في سن السادسة	78
الجدول رقم 08: نسبة تمدرس الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06-15 سنة	78
الجدول رقم 09: نسبة الأمية	79
الجدول رقم 10: تطور العدد الإجمالي للهياكل التربوية	80
الجدول رقم 11: تطور عدد المدرسين في الأطوار الثلاثة	80
الجدول رقم 12: تطور عدد المطاعم المدرسية	81

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	**1**
الفصل الأول: إطار النظري حول المفاهيم	
المبحث الأول: مفهوم الرقمنة	**10**
المطلب الأول: تعريف الرقمنة	**10**
المطلب الثاني: أنواع الرقمنة	**11**
المطلب الثالث: اهمية وأهداف الرقمنة	**12**
المطلب الرابع: متطلبات وعمليات الرقمنة	**14**
المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة	**17**
المطلب الأول: تعريف السياسة العامة	**17**
المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة	**18**
المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة	**20**
المطلب الرابع: مراحل صنع السياسة العامة	**22**
المبحث الثالث: مفهوم السياسة التعليمية	**24**
المطلب الأول: تعريف السياسة التعليمية	**24**
المطلب الثاني: أهمية وخصائص السياسة التعليمية	**25**
المطلب الثالث: أهداف السياسة التعليمية	**28**
المطلب الرابع: صنع السياسة التعليمية	**29**
المبحث الرابع: رقمنة سياسات التعليم	**32**
المطلب الأول: أهمية الرقمنة في السياسة التعليمية	**32**
المطلب الثاني: خصائص وأنماط رقمنة التعليم	**33**
المطلب الثالث: أسباب الاعتماد على الرقمنة التعليمية	**34**
المطلب الرابع: مزايا وسلبيات تطبيق الرقمنة التعليمية	**36**

خلاصة الفصل الأول	**38**
الفصل الثاني: واقع السياسات التعليمية في الجزائر	
المبحث الأول: مراحل تطور السياسة التعليمية في الجزائر	**42**
المطلب الاول: السياسة التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني	**42**
المطلب الثاني: السياسة التعليمية في الجزائر أثناء الاحتلال	**43**
المطلب الثالث: السياسة التعلمية في الجزائر بعد الاستقلال	**49**
المبحث الثاني: معالم السياسة التعليمية في الجزائر	**52**
المطلب الأول: القيم الاساسية المحددة للسياسة التعليمية في الجزائر	**52**
المطلب الثاني: الاسس السياسية للسياسة التعليمية في الجزائر	**55**
المطلب الثالث: الاسس الاجتماعية لسياسة التعليمية في الجزائر	**56**
المبحث الثالث: صنع السياسات التعليمية في الجزائر	**59**
المطلب الأول: مضمون السياسة التعليمية في الجزائر	**59**
المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في عملية صنع السياسة التعليمية في الجزائر	**61**
المطلب الثالث: إعداد ومراحل صنع السياسة التعليمية في الجزائر	**66**
المبحث الرابع: إصلاحات المنظومة التعليمية بالجزائر	**71**
المطلب الاول: الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التعليمية	**71**
المطلب الثاني: متطلبات نجاح السياسات التعليمية في المنظومة التربوية الجزائرية	**77**
المطلب الثالث: اهم المنجزات الكبرى	**78**
خلاصة الفصل الثاني	**83**
الفصل الثالث: رقمنة السياسات التعليمية في الجزائر قطاع التربية والتعليم أنموذجا	
المبحث الأول: الرقمنة في قطاع التربية والتعليم	**86**
المطلب الأول: مفهوم الأرضية الرقمية لقطاع التربية والتعليم	**86**
المطلب الثاني: بداية فكرة التحول الرقمي في قطاع التربية والتعليم	**86**
المطلب الثالث: أهداف رقمنة قطاع التربية	**89**
المبحث الثاني: واقع رقمنة التواصل في قطاع التربية	**90**
المطلب الأول: فضاء المؤسسة	**90**

المطلب الثاني: فضاء الأستاذ	**95**
المطلب الثالث: فضاء الأولياء	**99**
المبحث الثالث: واقع رقمنة بعض محطّات المسار الوظيفي	**106**
المطلب الأول: التوظيف والإمتحات المهنية	**106**
المطلب الثاني: الحركة التنقلية	**108**
المطلب الثالث: رقمنة وضعيات الموظف	**110**
المبحث الرابع: تقييم التحول الرقمي في قطاع التربية والتعليم	**113**
المطلب الاول: الإنجازات	**113**
المطلب الثاني: العراقيل المسجلة في عمليات الرقمنة	**114**
المطلب الثالث: افاق واليات الترشيد	**115**
الخاتمة	**117**
الملاحق	**120**
قائمة المصادر والمراجع	**125**
فهرس الاشكال والجداول	**136**
فهرس المحتويات	**140**
الملخص	

الملخص

تهدف هده الدراسة الى توضيح رقمنة السياسات التعليمية في الجزائر باعتبار مسالة التعليم من اهم أولويات السياسة الوطنية؛ بحيث ترى الدولة انه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية إدا ما تم الاستثمار في العنصر البشري بطريقة هادفة لتحقيق أفضل المخرجات الممكنة؛ ولبلوغ ذلك أصبح من الضرورة تفعيل فكرة تطبيق الرقمنة الذي تعتبر من انجح الوسائل لتوفير بيئة تعليمية ثرية.

ومن هدا المنطلق سعت وزارة التربية الوطنية الى ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة لمختلف مؤسساتها في كافة الاطوار التعليمية بالانتقال من الاساليب التقليدية في أداء المهام والوظائف لتقديمها رقميا، وتحويل الخدمات الأساسية المرتبطة بالاساتذة والتلاميذ والاولياء إلى شكل رقمي ذكي. هذا ما يعزز وجود معيار جودة التعليم في المؤسسات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: السياسات التعليمية؛ الرقمنة؛ وزارة التربية؛ التكنولوجيا الحديثة؛ جودة التعليم.

Abstract

This study aims to clarify the digitization of educational policies in Algeria, as the issue of education is one of the most important priorities of the national policy; the state believes that it is a basic pillar for achieving development if the human element is invested in a targeted manner to achieve the best possible outcomes; to achieve this, it became necessary to activate the idea of applying digitization, which is considered one of the most successful means to provide a rich educational environment.

From this point of view, the Ministry of National Education has sought to introduce modern technology to its various institutions in all educational stages by moving from traditional methods of performing tasks and functions to provide them digitally, and transforming basic services related to teachers, students and parents into a smart digital form. This enhances the quality of education in educational institutions.

Keywords: educational policies; digitization; ministry of education; modern technology; quality of education.